

WO/GA/56/14

**الأصل: بالإنكليزية**

**التاريخ: 22 سبتمبر 2023**

# الجمعية العامة للويبو

الدورة السادسة والخمسون (الدورة العادية السادسة والعشرون)

جنيف، من 6 إلى 14 يوليو 2023

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية العامة للويبو

1. تناولت الجمعية العامة للويبو البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/64/1) 1 و2 و3 و4 و5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و18 و19 و21 و26 و27.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البنود 8 و10"1" و10"3" و11 و13 و18 و19، في التقرير العام (الوثيقة A/64/14).
3. وترد التقارير الخاصة بالبنود 8 و10"1" و10"3" و11 و13 و18 و19 في هذه الوثيقة.
4. وترأست الاجتماع السفيرة السيدة تاتيانا مولسين (جمهورية مولدوفا)، رئيسة الجمعية العامة. وانتخب السفير السيد ألفريدو سويسكوم (بنما) رئيسا للجمعية؛ وانتخبت السيدة رحمة كونوبيشيشو (أوغندا) نائبة للرئيس.

## *البند 8 من جدول الأعمال الموحّد*

## *تكوين لجنة البرنامج والميزانية*

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/1](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/ar/wo_ga_56/wo_ga_56_1.pdf).
2. وعرضت المستشارة القانونية بند جدول الأعمال الخاص بتكوين لجنة البرنامج والميزانية، ووجهت انتباه المندوبين إلى الوثيقة WO/GA/56/1. وكما هو موضح في وثيقة العمل، تتكون اللجنة من 53 عضوا وعضويتها تنشأ مرة كل سنتين خلال دورة عادية للجمعية العامة للويبو. وذكرت بأن لجنة البرنامج والميزانية تتألف من أعضاء تختارهم الجمعية العامة عقب مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء. وذكرت المستشارة القانونية بأن ولاية الأعضاء الحاليين في لجنة البرنامج والميزانية ستنتهي في السنة الحالية، ولذلك يجب انتخاب أعضاء جدد للعمل لمدة سنتين. واقترحت انتخاب الأعضاء الجدد للفترة التي تبدأ من اختتام الدورة الحالية، حتى اختتام الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة للويبو في عام 2025. وأبلغت المستشارة القانونية الوفود بأن الأمانة تقوم حاليا بتجميع قائمة الطلبات المقدمة للمرشحين لعضوية لجنة البرنامج والميزانية، وأن الأمانة ستعمم قريبا وثيقة غير رسمية.
3. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/56/1 بشأن تكوين لجنة البرنامج والميزانية، وأعلن أن المجموعة قدمت إلى الأمانة ترشيحات أعضائها للفترة 2023-2025. ورأت المجموعة باء أن لجنة البرنامج والميزانية هي هيئة تعمل بشكل جيد، كما اتضح في دورات لجنة البرنامج والميزانية لعام 2023 التي اختتمت مؤخرا. وفي الواقع، تمكنت لجنة البرنامج والميزانية في العام الحالي من تقديم العديد من التوصيات إلى الجمعية العامة للويبو وإلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو.
4. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، أبلغت الرئيسة الوفود بأن مشاورات غير رسمية بين مجموعات الويبو عقدت قبل الجمعيات. وفي هذا السياق، أعلنت الرئيسة أن هناك اقتراحات مختلفة مطروحة، وأشارت كذلك إلى أنه فيما يتعلق بالتكوين الفعلي للجنة البرنامج والميزانية، لا تزال الأمانة تقوم بتجميع قائمة البلدان التي رشحتها مجموعات الويبو.
5. ولذلك، ذكرت الرئيسة أن البند 8 من جدول الأعمال سيبقى مفتوحا وستعود إليه بعد أن تضع الأمانة اللمسات الأخيرة على القائمة بناء على أحدث البيانات. وأعادت الرئيسة فتح البند 8 من جدول الأعمال ودعت المستشارة القانونية إلى تقديم تحديث بشأنه.
6. وأعلنت المستشارة القانونية أنه عقب مشاورات غير رسمية بين منسقي المجموعات، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين لجنة البرنامج والميزانية. وترد قائمة الأعضاء البالغ عددهم 53 المقترحين للجنة البرنامج والميزانية للفترة من اختتام الدورة الحالية حتى اختتام الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة للويبو في عام 2025، في مشروع القرار المعروض على الشاشة لمعلومات الوفود.
7. ونظراً لعدم وجود طلبات لأخذ الكلمة، شكرت الرئيسة منسقي المجموعات والوفود على التعاون في المشاورات بشأن ترشيح أعضاء للتكوين المقترح للجنة البرنامج والميزانية كما قدمته المستشارة القانونية. ثم اقترحت الرئيسة فقرة القرار التالية.
8. بعد مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء، انتخبت الجمعية العامة بالإجماع الدول الأعضاء التالية أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للفترة الممتدة من اختتام الدورة الحالية وحتى اختتام الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة:

الجزائر، الأرجنتين، بيلاروس، البرازيل، كندا، شيلي (2025)، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، إكوادور (2024)، مصر، السلفادور، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا (2025)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (2024)، إيطاليا، اليابان، كينيا، قيرغيزستان، ليتوانيا، المكسيك، المغرب، ناميبيا، نيجيريا، باكستان، بنما، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، سنغافورة (2025)، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم وضعها)، طاجيكستان، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فييت نام (2024)، اليمن (53).

## *البند 10 من جدول الأعمال الموحّد*

## *تقارير عن التدقيق والرقابة*

"1" تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. استندت المناقشات إلى الوثيقتين [WO/GA/56/2](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=611692) و[A/64/7](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=613991).
2. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"شكراً لك سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، وكل الحاضرين في هذه القاعة وعبر الإنترنت، أحييكم تحية طيبة. اسمي إيغورز لودبوريس وأنا الرئيس المنتخب الحالي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. تعذّر على نائب الرئيسة حضور الاجتماع اليوم شخصياً، نظراً "لتغير طرأ في اللحظات الأخيرة" في عرض بند جدول الأعمال الخاص بنا.

"اسمحوا لي أن أقدم لكم موجزاً مختصراً للأنشطة الهامة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك على النحو الوارد في تقريرنا السنوي، الوارد في الوثيقة WO/GA/56/2. ويسرني أن أبلغكم بأن اللجنة تعمل الآن بحضور سبعة أعضاء، منتخبون وفقاً لما هو محدد ويمثلون كل مجموعة إقليمية. فاللجنة مكتملة التشكيل وتؤدي عملها بفاعلية وفقاً لاختصاصاتها: تشمل هذه الاختصاصات عقد جلسات إحاطة مع الدول الأعضاء في ختام كل دورة من دوراتها الفصلية.

"وبمزيد من التفاصيل، فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، راجعت اللجنة خطة عمل الرقابة السنوية لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2023 وتنفيذ خطتي العمل لعامي 2022 و2023. وشمل هذا الأمر مراجعة خمسة تقارير تتعلق بتقريري تدقيق، وتقرير تدقيق وتقييم مشترك واحد، وتقرير تحقق واحد، وتقرير استشاري واحد. كما أطلعت اللجنة بمستجدات حالة قضايا التحقيقات الجارية.

"وفيما يتعلق بالتدقيق الخارجي، ناقشت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي، وهو في هذه الحالة مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة، مخطط تدقيق البيانات المالية للويبو لعام 2022 ونتائجه المؤقتة. وعلى الرغم من أن تقريرنا السنوي الحالي لم يشملها، فأود أن أضيف أن اللجنة قد رحبت في آخر دورة لنا التي انعقدت قبل شهر تقريباً بالآراء غير المشفوعة بتحفظات أو تعديلات بشأن البيانات المالية لعام 2022، في أول الأمر، ثم انتظام إيرادات الويبو ونفقاتها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وأشارت إلى التعليقات والتوصيات الواردة في التقرير المطوّل. وسيرد المزيد عن هذا الأمر في البند التالي للمدقق الخارجي والذي سيقدم مطلع الأسبوع المقبل.

"وفيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، أحاطت اللجنة علماً بالتغييرات التي طرأت على البيانات المالية لعام 2022، مقارنة بعام 2021. كما أجرت اللجنة مناقشات مطولة مع الأمانة العامة حول الاستثمارات والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

"وفيما يتعلق بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، أشارت اللجنة إلى التقدم المحرز في إدارة المخاطر ورحبت بالتطور الإضافي. كما راجعت اللجنة الضوابط المتعلقة بالأمن وتأمين المعلومات، فضلاً عن المشتريات.

"وفيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات، راجعت اللجنة التقرير السنوي لعام 2022، وتنفيذ خطة عمله لعام 2022 وعام 2023. كما تابعت اللجنة إرساء سياسات جديدة أو منقحة في مجال الأخلاقيات.

"وفيما يتعلق بمكتب أمين المظالم، راجعت اللجنة تقرير الأنشطة الجارية لأمين المظالم لعام 2021 وبعض المستجدات لعام 2022، وتلقت من حينها المستجدات من أمين المظالم المؤقت.

"وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات الرقابة، تابعت اللجنة وضع تنفيذ حالة توصيات الرقابة المقدمة من ميثاق الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي، ووحدة التفتيش المشتركة، وكذلك من جانب اللجنة نفسها، ورحبت بتجديد الأمانة العامة لتأكيدها على تنفيذ تلك التوصيات والتزامها بذلك. وقد قضت اللجنة وقتاً طويلاً في متابعة هذه التوصية، ونحن سعداء بما تم إنجازه.

"كما راجعت اللجنة تقارير الويبو الشهرية للاستثمارات للتأكد من امتثالها للمبادئ التوجيهية. وأود أن أضيف أن التعديلات التي اقترحتها اللجنة على اختصاصاتها، والتي قدمت بصورة منفصلة إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الميزانية، قد وردت في الوثيقة WO/PBC/36/10، كما أشرنا إلى ذلك في تقريرنا السنوي.

"وفي الختام، أود أن أعرب، سيدتي الرئيسة، باسم اللجنة، عن امتناننا للمدير العام وموظفي الأمانة، ولا سيما للسيد فريدريك أنطوني صاموئيل الذي قدم لنا يد المساعدة في جميع المسائل الإدارية، وكذلك للمدقق الخارجي على ما قدمه من معلومات للجنة، وعلى التعاون الممتاز الذي تلقيناه من الجميع.

"شكراً سيدتي الرئيسة."

1. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة "باء"، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/36/2 ورئيس هذه اللجنة على عرضه. وأعربت المجموعة عن امتنانها للجنة لدورها الحاسم الذي أدته في الآلية الاستشارية والرقابية للويبو. وأعربت المجموعة عن تقديرها لتفاعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال الاجتماعات الإعلامية التي تُعقد بانتظام بعد كل دورة للجنة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتفاعل الحاصل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي والأمانة والمدير العام بشأن المسائل التي تم نقاشها واستعراضها، لأنها ساعدت على تحسين عملية متابعة التوصيات وتعزيز التعاون. وفيما يتعلق بالتعليقات الموضوعية، أشارت المجموعة إلى بيانها الذي أدلت به في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الميزانية. وشكرت المجموعة اللجنة مجدداً على جهودها، وعبرت عن تطلعها لمواصلة التفاعل المنتظم في جنيف بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء.
2. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأثنى على العمل الذي اضطلعت به اللجنة وشعبة الرقابة الداخلية، وشكرهما على تقريريهما الشاملين. ورحبت المجموعة بالتفاعل الحاصل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية، حيث صرّحت بأن هذا التعاون الوثيق كان بالغ الأهمية لضمان سلامة الرقابة والإدارة في المنظمة، فضلاً عن تحسين عملية تنفيذ التوصيات الصادرة تحسيناً كبيراً. وأعربت المجموعة عن تقديرها للروابط المباشرة المدروسة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لمختلف الأنشطة بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026، واقترحت تحديد المخاطر، كما اهتمت بإدارة المخاطر وإعداد التقارير المالية. كما تقدر المجموعة عمل شعبة الرقابة الداخلية بشدة، وتؤمن بأنه يسهم في تحسين فاعلية المنظمة وشفافيتها بشكل مستمر. وعلاوة على ذلك، رأت المجموعة أن شعبة الرقابة الداخلية أدت دوراً هاماً من خلال دعم الويبو في تعزيز الضوابط والمساءلة والشفافية والتعلم، وفي إدخال أدوات وممارسات مبتكرة ومناسبة للغرض المتوخي مكّنت المنظمة من الارتقاء نحو أفضل معاييرها في إدارة المخاطر وتنفيذ البرامج. بالإضافة إلى ذلك، رحبت المجموعة بنتائج أنشطة التقييم والتحقيق التي اضطلعت بها شعبة الرقابة الداخلية، وأقرت التوصيات التي أوضحتها هيئات الرقابة الخارجية والداخلية، ونظراً لسعيها إلى زيادة فاعلية المنظمة وكفاءتها، حثّت الأمانة العامة على مواصلة العمل بهذا التنفيذ السليم.
3. وتحدث وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية، وقدم الشكر للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها، وأثنى على اللجنة لجهودها الدؤوبة في تقييم أنشطة الويبو وسياساتها وممارساتها الإدارية بشكل مستقل. ورأت المجموعة أن الدور الذي تؤديه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في الويبو كان ضرورياً لضمان فاعلية عمل المنظمة الموقرة وكفاءته. وفي حين تقر المجموعة بجهود اللجنة لتقييم أداء الويبو في تنفيذ التوصيات المستقاة من التقارير السابقة، فإنها تحث إدارة المنظمة على أن تنظر بجدية في تلك التوصيات وأن تستجيب على النحو المناسب لمعالجة أي أوجه قصور محددة على وجه السرعة. وترى المجموعة أن اتباع نهج استباقي في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة سيسهم في التحسين المستمر لعمليات الويبو، وسيضمن فاعلية الوفاء بولايته. وعلاوة على ذلك، أشارت المجموعة إلى إجراء مزيد من المناقشة بشأن توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، فيما يخص استثمار الويبو، فضلاً عن مراجعة إطار الحوكمة لإدارة محافظ الويبو للاستثمار.
4. وأعرب وفد الصين عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقديم التقرير السنوي، مشيداً بالعرض الذي قدمه نائب الرئيس إلى لجنة الميزانية، وعمل اللجنة وإنجازاتها خلال العام المنصرم، وإسهامات الأعضاء الأربعة المنتهية ولايتهم. ونظراً لمشاركة الصين في الدورات الإعلامية في العام الماضي، أعرب الوفد عن سعادته البالغة بالتفاعل الوثيق بين اللجنة المستقلة للرقابة والمدير العام والأمانة، فضلاً عن المدقق الخارجي، والذي رأى أنه قدّم عدداً كبيراً من التقييمات الخارجية المستقلة، وأنجز أعمال التقييم الخارجية والداخلية للمنظمة. وأبدى الوفد سروره بأن اللجنة قدمت اقتراحات بشأن أمن بيانات المنظمة، وهو ما سبق إشارته إليه خلال لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أهمية مواصلة الإشراف على مشروع التكنولوجيا السحابية، والذي يتوقع أن تؤدي نتائجه إلى تحسين الخدمة المقدمة إلى المستخدمين، مع الحفاظ على المنافع والتطورات طويلة الأجل للمنظمة. فبحماية جميع المهام الإشرافية، تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ضمان فاعليتها مع تطبيق استقلاليتها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية في استعراض تنفيذ جميع التوصيات، وأن تساعد المنظمة بذلك على تطويرها.
5. وقدم وفد الاتحاد الروسي الشكر للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تعاونها المتميز مع الدول الأعضاء طوال العام، وأعرب عن امتنانه للدور الذي اضطلعت به اللجنة في تحسين آليات الرقابة والمساءلة للويبو، وتنظيم اجتماعات إعلامية لممثلي الدول الأعضاء، وهو ما رأى أنه ممارسة جيدة في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن أمله في الحفاظ على هذه الممارسة في السنوات المقبلة، وأن تنشئ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قناة اتصال منتظمة مع وحدة التفتيش المشتركة، بهدف تعزيز الهيئات الإشرافية المختلفة، وجعل الويبو أكثر انفتاحاً لمثل هذه المجموعة. وهذه الممارسة موجودة بالفعل في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وتم اعتبار التفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي جزءاً هاماً من ولايتها، لا سيما خلال مرحلة الانتقال من المدقق الخارجي الحالي إلى المدقق الجديد. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبدي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة رأيها بشأن إنشاء هيئة مستقلة معنية بمسائل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، ودعا الأمانة إلى إيلاء الملاحظات والمقترحات التي قدمتها اللجنة في ذلك الوقت أهمية في وضعها عين الاعتبار.
6. وأعرب وفد كولومبيا عن امتنانه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير، وعن تقديره للشفافية المستخدمة. وقد أحاط الوفد علماً بالتقارير المقدمة إلى الجمعية العامة للويبو، وأولى اهتماماً خاصاً لتحليل الحسابات المالية للمنظمة، مع إبراز أهمية إجراء مناقشة أوسع نطاقاً بشأن استثمارات الويبو. وعلاوة على ذلك، أحاط الوفد علماً بجانب إدارة المخاطر والإشراف أو الرقابة الداخليين، بهدف تحسين الممارسات الفضلى في المنظمة وتحسين نظام المشتريات، مع إعرابه عن ثقته في تحسن نظام الرقابة وتحسن تنفيذ التوصيات من حيث الأخلاقيات المهنية والوساطة.
7. وشكر رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة منسقي المجموعة والوفود على ما أبدوه من تقدير وتعليقات إيجابية على عمل اللجنة. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها وفدا الصين والاتحاد الروسي بشأن موضوع الأمن السيبراني (وما سيترتب على عمل اللجنة في المستقبل بشأن هذا الموضوع)، أكد الرئيس على البيان الذي أدلاه سابقاً نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في لجنة البرنامج والميزانية. وقد أخذت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التعليقات على محمل الجد، ووضعت الموضوع على رأس جدول أعمالها وستنظر فيه في الوقت المناسب - خلال الدورة القادمة للجنة على الأرجح. ونظراً لتعيين مدير جديد لشعبة الرقابة الداخلية قريباً، وانتقال المنظمة من المدقق الخارجي الحالي إلى الجديد، فسيعد تطبيق نهج يعتمد على عملية تدقيق واحدة تشمل جهود جميع الأطراف المعنية أمراً حكيماً (أي الأمانة، وشعبة الرقابة الداخلية، والمدقق الخارجي، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ووحدة التفتيش المشتركة عند الاقتضاء). وعلى الرغم من ذلك، سعى رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى طمأنة الجمعية العامة بالتزام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمعالجة المسألة بأقصى فاعلية ممكنة، من خلال إدخال آليات التدقيق الخارجية والداخلية.
8. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/GA/56/2).

"3" تقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية

1. استندت المناقشات إلى الوثيقتين [WO/GA/56/3](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=604681) و[A/64/7](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=613991).
2. وذكر مسؤول شعبة الرقابة الداخلية (الشعبة) أنه لمن دواعي سرور الشعبة، وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، عرض نظرة عامة على أنشطة الرقابة التي اضطلعت بها الشعبة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أي من 1 يوليو 2022 حتى 31 ديسمبر 2022. وذكر مسؤول الشعبة أن التقرير السنوي كان مدرجاً في الوثيقة WO/GA/56/3. وقد شهد عام 2022 بدء تفعيل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2026 فيما يتعلق بتنفيذ خطط الرقابة، وقد قدمت الشعبة مساهمتها من خلال إرساء التزامات وتقديم توصيات من شأنها دعم تحقيق مجالات المنظمة ذات التركيز الاستراتيجي كجزء من إسهامها في الركيزة الأساسية، واتساقاً مع استراتيجية الرقابة. وقد أُعدت خطة الرقابة الخاصة بشعبة الرقابة الداخلية لعام 2022، بالنظر في عدد من العوامل، بما في ذلك عمليات تقييم المخاطر، والأهمية، ودورة الرقابة، والآراء الواردة من إدارة الويبو والدول الأعضاء. وقبل وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الرقابة، قُدِّمَ مشروع خطة عمل الرقابة أيضاً إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للنظر فيه وتقديم المشورة بشأنه. وواصلت الشعبة العمل مع المدير العام ومديري القطاعات من أجل الوقوف على آرائهم في عمل الرقابة وأولوياتها. وفي تاريخ الإبلاغ، نفذت الشعبة خطة الرقابة لعام 2022، كما أن عملية تنفيذ خطة العمل لسنة 2023 كانت تسير على الطريق الصحيح. وخلال فترة إعداد التقرير، شملت عمليات التدقيق والتقييم والتحقيق الجوانب التشغيلية التالية: إدارة الأصول والإمدادات والمواد؛ وإدارة المخاطر المؤسسية، ومشروع منصة لاهاي، والخدمات التعاقدية الفردية ووكالات التوظيف المؤقت، ومكتب الويبو باليابان، وبيانات مطالبات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتحقق من تقرير أداء الويبو 2020/21، ولجان الويبو الدائمة، والتحليل التجميعي لنتائج عمليات تقييم الشعب الإقليمية. استُهلت الالتزامات التالية في عام 2022، وقد أُعدت تقارير بشأنها في النصف الأول من عام 2023. التدقيق والتقييم المشتركان لمكتب المستشار القانوني، والتدقيق والتقييم المشتركان لعمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات) وعلاقات العملاء، وتدقيق علاقات تطوير مؤشر الابتكار العالمي، وتقييم أثر رائدات الأعمال (المرحلة الأولى). وعملت شعبة الرقابة الداخلية على تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في جميع التزامات التدقيق والتقييم قدر الإمكان. وفيما يخص التحقيقات، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت 32 حالة جديدة (تمثل زيادة بنسبة 28 في المائة مقارنةً بعام 2021)، وأُغلقت 21 حالة. واعتباراً من 31 ديسمبر 2022، كانت 24 حالة معلقة، منها ست حالات في مرحلة التقييم الأولي، و10 حالات في مرحلة التحقيق الكامل وثمان حالات معلقة في انتظار اتخاذ إجراء من جانب كيان آخر. وفُتحت 19 حالة من الحالات قيد النظر في عام 2022، وأربع حالات في عام 2021 وحالة واحدة في عام 2020. وفي عام 2022، كانت هناك حالة تحقيق واحدة ثبتت فيها صحة ادعاء معيّن، وتتعلق بالتحرش في مكان العمل. واعتباراً من 31 ديسمبر 2022، بلغ متوسط المهلة المستغرقة لإكمال تحقيق ما 171 يوماً تقويمياً، والتي كانت في نطاق فترة الستة أشهر المستهدفة. وفيما يخص وضع تنفيذ توصيات الرقابة، واصلت الشعبة التوصيات قيد النظر باستخدام نظام TeamMate+. فهذه الأداة قد أمكنت حواراً تفاعلياً مع الإدارة من أجل متابعة فعّالة لتنفيذ التوصيات قيد النظر. واعتباراً من 31 ديسمبر 2022، بلغ عدد التوصيات قيد النظر 94 توصية، منها 30 توصية عالية الأولوية و64 توصية متوسطة الأولوية. وقد شكّلت توصيات الشعبة 86 في المائة من مجموع توصيات الرقابة الداخلية قيد النظر. وأُضيفت اثنتان وخمسون توصية للشعبة وثلاث توصيات من تقرير المدقق الخارجي إلى نظام إدارة التوصيات خلال عام 2022. وأُغلقت ثلاث عشرة توصية للتدقيق الخارجي و73 توصية من توصيات شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة ذاتها. وفيما يخص خدمات الاستشارة والمشورة، واصلت الشعبة، بالإضافة إلى عملها الرقابي المخطط له، إسداء المشورة المهنية على النحو المطلوب بشأن وثائق السياسات أو التقييمات أو أساليب العمل أو الإطار التنظيمي. وتضطلع الشعبة بدور الاستشاري للشعبتين الإقليميتين (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ) من أجل استحداث منصة إلكترونية للرصد والتقييم، وتقديم المشورة بشأن عملية البحث والتحليل واختيار أفضل الخيارات لتنفيذ هذا الهدف. وقد قدمت شعبة الرقابة إرشادات في أثناء استحداث حل المنصة النهائية واختبارها، وفي أثناء العملية المتكررة لجمع البيانات وتحليلها. ومع ذلك، قدَّمَ قسم التقييم مشورةً بشأن مرحلة تصميم التقييم الخارجي لقاعدة بيانات الويبو للبحث (WIPO Re: Search)، والمقارنة المرجعية والتقييم‑ الذاتي للاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وعناصر التقييم الذاتي لدى شعبة بلدان أمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى ذلك، أجرت شعبة الرقابة الداخلية دراسة لزيادة استخدام توصيات التقييم في برامج التنمية والملكية الفكرية. وحددت استراتيجية الرقابة الداخلية للفترة 2022 - 2023 التنفيذ البطيء للتوصيات باعتباره خطراً وخيماً يمكن أن يؤدي إلى الحد من إحداث الأثر التحولي المتوقع. واستخدام هذا الالتزام العلوم السلوكية لتحديد الحواجز وتقليل العوائق والعناصر السياقية الأخرى، لتمكين المديرين من تنفيذ التوصيات الصادرة من خلال تقارير التقييم في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، راجعت شعبة الرقابة الداخلية منهجية التحقق من صحة تقرير أداء الويبو، الذي استحدث بشكل مبدئياً في عام 2008، والذي يحتاج إلى المراجعة من أجل الاتساق على نحو أفضل مع تقييم إطار النتائج والمشهد الاستراتيجي، بجانب التكامل في الوقت ذاته مع الدروس المستفادة على مر السنين من بين أمور أخرى. وقد زادت المنهجية المنقحة اللاحقة من نطق تغطية التحقق من الصحة، وحسنت من معايير التحقق من الصحة، وقدمت مكونات جديدة لدعم التعاون عبر القطاعات المتزايد. كما أصدرت شعبة الرقابة الداخلية مذكرة تجريبية بشأن تحليل المعاملات المختارة المتعلقة بالمشتريات من خلال استخدام تحليلات البيانات في عمليات التدقيق المستمر. ولم تقدم شعبة الرقابة الداخلية توصيات رسمية عن العمل المنجز بشأن التدقيق المستمر. ومع ذلك، نوقشت النتائج مع أصحاب المصلحة الداخليين المعنيين، وتمّ التحقق من تدابير التخفيف في عملية التدقيق المستمرة التي ستُجرى في قادم الأيام. وفيما يتعلق بالعلاقات مع هيئات الرقابة الأخرى، تحضر الشعبة بانتظام دورات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث تبلغ عن تنفيذ خطة الرقابة الداخلية، وتناقش نتائج الرقابة وحالة التوصيات، وتلتمس المشورة. وقد دعمت الشعبة عمل المدقق الخارجي من خلال التحقق من صحة مطالبات التأمين الصحي ما بعد الخدمة، ومن خلال تقديم الإسهامات والمعلومات الأخرى حسبما هو مطلوب. واجتمعت الشعبة بانتظام مع أمين المظالم ورئيسة مكتب الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد وتكامل الدعم. وفيما يتعلق بأعمال الرقابة الأخرى، أنجزت شعبة الرقابة الداخلية مشروع تحليلات البيانات الذي عزز قدرة الشعبة على إجراء عمليات تدقيق مستمرة. وقد أُجري اختبار تجريبي على معاملات الشراء. وقد تواصل الشعبة اختبار النصوص المتنوعة المستحدثة خلال هذا المشروع، بهدف تحديد المجموعة الأكثر فاعلية من الاختبارات التي يمكن تشغيلها بانتظام لدعم عملية ضمانها وتحسينها. استمرت شعبة الرقابة الداخلية، ضمن جهدها المستمر لتوضيح عملها والدفاع عنه على نحو أفضل، في التواصل مع الزملاء داخل الويبو عن طريق تقديم عروض للموظفين الجدد في إطار التدريب التمهيدي، وإصدار النشرة الإخبارية للشعبة ولوحات البيانات الخاصة بالشعبة، والتدريبات الإلكترونية، والعروض التقديمية لقادة القطاعات والإدارة عند الاقتضاء. وفيما يخص الدراسات الاستقصائية للرضا، واصلت الشعبة التماس آراء الزملاء بشأن جودة عملها الرقابي، من خلال الدراسة الاستقصائية لرضا العملاء بعد كل مهمة. وأشار التحليل الموحد لنتائج الدراسات الاستقصائية إلى متوسط معدل رضا قدره 85 في المائة في الدراسة الاستقصائية ما بعد إسناد المهام و77 في المائة بعد سنة واحدة من الخدمة. وفيما يتعلق بالتشبيك، واصلت الشعبة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونها وتفاعلها النشط والمفيد مع منظمات وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وشاركت الشعبة بفاعلية بوجه خاص في المحافل التالية: الاجتماع العام السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG) في يناير 2022، وقيادة اللجنة التنفيذية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG)، والمشاركة بفاعلية في تنفيذ خطة العمل السنوية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG)، وندوات إلكترونية لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة، وحضرت اجتماع الدورة الرابعة عشرة لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة والاجتماع الحادي والخمسين لـه في فيينا في سبتمبر 2022، كما حضرت شعبة الرقابة الداخلية مؤتمر المحققين الدوليين الثاني والعشرين في يونيو 2022 في لوكسمبورغ، وخلال هذه الفترة، طُلب من شعبة الرقابة الداخلية إجراء تحقيق باسم وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، كما حدث في الماضي. وفيما يتعلق بالاستقلالية التشغيلية للشعبة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتخللها أي حادث أو نشاط يمكن اعتباره يهدد الاستقلالية التشغيلية للشعبة. كما لم يُسجل أي تدخل فعلي أو مفترض في عمل الشعبة. وقد حددت الشعبة نطاق أنشطة الرقابة استناداً إلى تقييم المخاطر والتعليقات والتعقيبات الواردة من إدارة الويبو واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء على النحو المناسب. وفيما يخص الموارد، خُصصت لشعبة الرقابة الداخلية ميزانية في عام 2022 قدرها 2,715 مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل 0.69 في المائة من ميزانية الويبو للفترة ذاتها. وقد كان مستوى الموارد البشرية والمالية بوجه عام كافياً للشعبة لتغطية الجوانب ذات الأولوية حسبما هو محدد في خطتها الرقابية لعام 2022. وقد كان للاستفادة من الموارد غير البشرية، وتنسيق أنشطة الرقابة، فضلاً عن الاستخدام الفعّال لأدوات تكنولوجيا المعلومات، دور مهم في دعم تنفيذ الخطة. وفيما يخص التدريب، كان التطوير المهني المستمر لموظفي شعبة الرقابة الداخلية ضرورياً لضمان قدرة الشعبة على تقديم الخدمات للمنظمة ودعمها بفاعلية. ووفقاً لسياسة الويبو التدريبية، وضعت شعبة الرقابة الداخلية خطة سنوية للتدريب ليحضر الموظفون الأعضاء أنشطة تدريبية مختلفة لاكتساب معارف جديدة ومهارات تقنية وكفاءات أخرى من شأنها أن تساهم في زيادة الفاعلية التشغيلية للشعبة وكفاءتها في الاضطلاع بمهام الرقابة. وفي المتوسط، حضر كل موظف في شعبة الرقابة الداخلية 10 أيام من التدريب في عام 2022. وشكر مسؤول الشعبة المعني الوفود على حسن استماعها وأبدى استعداده لتلقي أي تعليقات أو الإجابة عن أي أسئلة.
3. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة "باء"، وشكر الشعبة على تقريرها لعام 2022 الوارد في الوثيقة WO/PBC/36/5 وعلى جهدها المبذول بأسلوب مستقل. كما أعربت المجموعة عن امتنانها لعرض التقرير. ونظراً إلى أن الضوابط الداخلية واستخدام الويبو للموارد المتسم بالكفاءة والحصافة من الأمور الأساسية للمؤسسة، أعربت المجموعة "باء" عن تقديرها للجهود المضنية التي بذلتها الشعبة للعمل بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي. ومنح التقرير الدول الأعضاء نظرة عامة شاملة عن وظائف الويبو، واعتبرته الدول الأعضاء مصدراً قيماً للمعلومات فضلاً عن كونه مرجعاً خلال العام. وتطلعت المجموعة "باء" إلى التنفيذ الفوري لجميع توصيات الشعبة. وفيما يخص أنشطة التحقيق، شجعت المجموعة "باء" الأمانة على التنفيذ التسريع للتوصيات المفتوحة التي يبلغ عددها 94 توصية، ومنها 30 توصية عالية الأولوية و64 أولوية متوسطة الأولوية.
4. وأثنى وفد بولندا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على العمل الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية، وشكرهما على تقاريرهما الشاملة. ورحبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالتفاعل الحاصل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية، حيث إن هذا التعاون الوثيق لم يكن فقط بالغ الأهمية لضمان سلامة الرقابة والإدارة في المنظمة، ولكنه حسّن أيضاً عملية تنفيذ التوصيات الصادرة تحسيناً كبيراً. وذكر الوفد ببيانات مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق التي تم الإدلاء بها بخصوص هذه الوثائق خلال الدورة 36 للجنة الميزانية. كما تقدر مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عمل شعبة الرقابة الداخلية بشدة، وتؤمن بأنه يسهم في تحسين فاعلية المنظمة وشفافيتها بشكل مستمر. وعلاوة على ذلك، أدت شعبة الرقابة الداخلية دوراً هاماً من خلال دعم الويبو في تعزيز الضوابط والمساءلة والشفافية والتعلم، وفي إدخال أدوات وممارسات مبتكرة ومناسبة للغرض المتوخي مكنت الويبو من الارتقاء نحو أفضل معاييرها في إدارة المخاطر وتنفيذ البرامج. ومن ثم، رحبّت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بنتائج أنشطة التحقيق والتقييم التي أجرتها شعبة الرقابة الداخلية. كما أقرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالتوصيات التي أوضحتها هيئات الرقابة الخارجية والداخلية في مسعى لتعزيز كفاءة المنظمة وفاعليتها، ومن ثم حثت الأمانة على مواصلة العمل على التنفيذ السليم لها.
5. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره لشعبة الرقابة الداخلية على إعداد التقرير، ونوه إلى الحاجة لإجراء مراجعة منتظمة لكفاءة سياسة الويبو للاستثمار. وشعر الوفد أن الأخذ التام للمخاطر المحتملة في الاعتبار كان أساساً للموقف المالي الثابت للمؤسسة، وأبدى أمله أن تنفذ الأمانة في الوقت المناسب وبالكامل التوصيات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية.
6. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/GA/56/3).

## *البند 11 من جدول الأعمال الموحّد*

## *تعيين المدقق الخارجي*

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/4](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=604682).
2. ذكرت الأمانة أن المدة، التي يشغلها المدقق الخارجي والمراقب والمدقق العام الحاليين للملكة المتحدة والتابعين للويبو، التي تمتد لست سنوات، ستنتهي في 31 ديسمبر 2023. ووفقاً للنظام المالي للويبو، فإن مدة السنوات الستة غير قابلة للتجديد توالياً. ولذلك، كان من الضروري وضع إجراءات اختيار من أجل تعيين مدقق خارجي جديد لمدة ست سنوات، يشغل المنصب من عام 2024 إلى 2029. وقد أشارت الأمانة إلى أن إجراءات الاختيار، من أجل تعيين مدقق خارجي للويبو، وضعتها الجمعية العامة للويبو واعتمدتها في أكتوبر 2009، كما يرد في الوثيقة WO/GA/38/20. ولم تطبق إجراءات الاختيار المعتمدة من الجمعية العامة للويبو في عام 2009 تطبيقاً دقيقاً إلا في القضية قيد النظر. وقد أوردت الأمانة المراحل الرئيسية لإجراءات الاختيار. ووضِعت الإجراءات في 10 فبراير 2022، حين دعا المدير العام الدول الأعضاء في الويبو كافة، باستثناء المملكة المتحدة، للتصويت على اختيار مرشح لمنصب المدقق الخارجي. وقد كان الموعد النهائي لتقديم كل مرشح مقترح في 30 يونيو 2022. وفي تلك الأثناء، تشكلت لجنة الاختيار المكونة من سبع دول أعضاء، تمثل كل منها أحد المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء في الويبو: الجزائر، نيابة عن المجموعة الأفريقية؛ وجمهورية الدومينيكان، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وألمانيا، نيابة عن المجموعة "باء"، والهند، نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، والصين؛ والاتحاد الروسي، نيابة عن بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وسلوفاكيا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وقد اجتمعت لجنة الاختيار لأول مرة في يوليو 2022، وانتخبت السيد جاكوب سلوفاك (سلوفاكيا) رئيساً والسيد محمد بكير (الجزائر) نائباً للرئيس. وفي جلستها الأولى، اعتمدت نظامها الداخلي ووافقت على المعايير التي سيتم على أساسها تقييم مقترحات المرشحين. وقد وقع الاختيار على ستة معايير: استقلالية الموظفين ومؤهلاتهم وتدريبهم، والخبرة والكفاءة، ونهج واستراتيجية التدقيق، وهيكل/ توقيت تقارير التدقيق المقترحة، والتكلفة. وقد استُلمت خمسة مقترحات لشغل المنصب بحلول الموعد النهائي المحدد في 30 يونيو 2022. وخضعت هذه المقترحات الخمسة لتقييم أولي من أمانة الويبو، راجعته بعد ذلك لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ثم قُدّم هذا التقييم الأولي المشترك إلى لجنة الاختيار للنظر فيه. وقد أمعنت لجنة الاختيار النظر في هذا الأمر، وفي نهاية العملية، قررت أن تختار ثلاثة مرشحين، وهم: مجلس إندونيسيا لمراجعة الحسابات والمدقق العام لكينيا والمراقب العام لشيلي. ودُعي هؤلاء المرشحون النهائيون الثلاثة إلى جنيف في بداية عام 2023، لتقديم عرض شفوي أمام لجنة الاختيار. وكان الغرض من وراء هذا العرض هو إتاحة الفرصة لأعضاء اللجنة تحقيق أفضل فهم للمرشحين والحصول على أي معلومات أخرى أو توضيحات لتيسير إجراءات الاختيار. وتلت هذه العروض الشفوية نظر لجنة الاختيار الدقيق لكل مقترح ثم ما لبثت أن بدأت مداولاتها. وقد وجدت لجنة الاختيار أن المرشحين الثلاثة النهائيين جميعهم قدموا مقترحات جدية ووجيهة للغاية، وأن كلاً منهم سيشغل منصباً يخوله بالاضطلاع بدور المدقق الخارجي للويبو، وأن يقدم خدمات فائقة الجودة. علاوة على ذلك، فقد رأت الهيئة أن المرشحين النهائيين الثلاثة أظهروا القدر نفسه من الاستقلالية الشديدة والموضوعية في العمل والروح المهنية العالية والمعرفة البالغة في الاضطلاع بمسؤولياتهم. ولذلك، فإنها ستنظر، تحديداً، في التفاصيل التي من شأنها أن تمكنها من إبداء توصية نهائية. وبعد تفكير ومناقشات مطولة، توصل أعضاء اللجنة إلى توافق في الآراء. وطبقا لذلك التوافق، أوصت لجنة الاختيار الجمعية العامة للويبو بأن تعيِّن مجلس إندونيسيا لمراجعة الحسابات في منصب المدقق الخارجي للويبو، لمدة ست سنوات اعتباراً من 1 يناير 2024.
3. عيّنت الجمعية العامة للويبو مجلس إندونيسيا لمراجعة الحسابات كمراجع خارجي لحسابات الويبو، لمدة ست سنوات اعتباراً من 1 يناير 2024.
4. وشكر وفد الاتحاد الروسي لجنة الاختيار على ما بذلته من جهد. ودعم الوفد التوصية المقدمة بخصوص تعيين المرشح الذي اتفق عليه، وهو مجلس إندونيسيا لمراجعة الحسابات. وقد عدّ الوفد من الحكمة أن يحدث بعض التعديلات مستقبلاً في إجراءات اختيار المدقق الخارجي الحالية، والتي اعتُمدت منذ سنوات عديدة لمسايرة ممارسة المنظمات الأخرى في ذلك الحين. وذكر الوفد أن العصر قد تغير بالفعل وأن الإجراءات الحالية من شأنها أن تؤدي إلى ظهور تضارب المصلحة المحتمل في هذه المرحلة من التقييم الأولي للطلب. وألمح الوفد إلى أن الأمانة قد أجرت مصفوفة التقييم والتي تعد أحد عناصر التدقيق الخارجي على نحو يكفل احتمالية تأثير الأمانة، بقصد أو دون قصد، على عملية الاختيار في مرحلة متقدمة من إكمال مصفوفة التقييم. وقد رأى الوفد أن هذه الوظائف لا بد أن تُنقل إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أو إلى لجنة الاختيار مباشرة. كما أبدى الوفد رأيه أن هذا الأمر من شأنه أن يقلل من الخطورة ويسمح بالتقييم الموضوعي للمقترحات. وكذلك أعرب الوفد عن رجائه في وقوع التعديلات قبل بدء الدورة القادمة من اختيار المدقق الخارجي.
5. وذكرت الأمانة أنها أحاطت علماً بما أُبدي من تعليق وأنها ستناقشه داخلياً.
6. وأعادت الرئيسة قراءة فقرة القرار المعتمد.
7. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية ونيابة عن مجلس مراجعة الحسابات لجمهورية إندونيسيا، وقدم أحرّ امتنانه على الثقة والدعم الساحقين اللذين أُوليتا إلى إندونيسيا عقب تعيينها واضطلاعها بدور المدقق الخارجي للفترة ما بين 2024 إلى 2029. ولقد مُنح الوفد الشرف والتكريم بهذا التعيين، وتعهد بالتزامه الراسخ في أداء مسؤولياته بأعلى درجات العناية والنزاهة والكرامة والشفافية. وقد اتسمت عملية الاختيار التي أسفرت عن التعيين بالصرامة والشمولية. وقد أعرب الوفد عن تقديره الخالص لجميع الأطراف المشاركة، ومن بينها، الدول الأعضاء في لجنة الاختيار، التي شاركت وساهمت في العملية بفاعلية. كما اغتنم الوفد الفرصة للتأكيد على تفانيه المستمر في الحرص على المبادئ التي تنادي بها الويبو، لا سيّما في مجالات حقوق الملكية الفكرية والابتكار والنهوض بالإبداع، حيث إن الوفد قد أقرّ بأهمية دور المدقق الخارجي لضمان استخدام الموارد داخل المنظمة بفاعلية وكفاءة، وكذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ في قوة الشراكات والتعاون، وتعهده بتوثيق التعاون مع أمانة الويبو والدول الأعضاء وغيرهما من أصحاب المصالح، لتهيئة بيئة تشجع على الابتكار وتحمي حقوق الملكية الفكرية وتدعم نمو وتوازن النظم الإيكولوجية الفكرية المستدامة على مستوى العالم. ويتمتع فريق المدققين الخارجيين من المهنيين ذوي المهارة بالخبرة الواسعة في التدقيق والمراقبة المالية، كما وقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بواجباته بعناية وحياد. وأعرب الوفد عن عميق امتنانه للثقة التي منحتها الدول الأعضاء لإندونيسيا، وشدّد على أن المدقق الخارجي سيبذل قصارى جهده للالتزام بالمعايير العالية من المهنية والشفافية والمساءلة في الدور الذي سيضطلع به. واختتم الوفد حديثه بإعرابه عن تطلعه لتوثيق التعاون المثمر في فترة شغله لمنصب المدقق الخارجي.

## *البند 13 من جدول الأعمال الموحّد*

## *تقارير عن لجان الويبو*

"1" تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/5](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=606994).
2. وعرضت الأمانة الوثيقة WO/GA/56/5 التي تتضمن تقرير اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف)، وأيدت البيان الذي أدلى به المدير العام للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة مراكش، معربة عن أملها في أن تنضم العديد من الدول الأعضاء الأخرى إلى ذلك الجهد الرائع. وأفادت الأمانة بأن الاجتماع السابق للجنة حق المؤلف قد عُقد في مارس 2023 على مدى خمسة أيام في نسق مختلط. وشملت المناقشات جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة بشأن هيئات البث، ذكرت الأمانة التبادلات البناءة بين الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء. وسوف تقدم نسخة محدثة من نص الرئيس إلى دورة نوفمبر لإجراء مزيد من المداولات. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات، سلطت الأمانة الضوء على التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين بشأن مشروع مجموعة الأدوات الخاصة بالحفاظ على مؤسسات التراث الثقافي (المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف)، وكذلك اعتماد خطة العمل التي اقترحتها المجموعة الأفريقية. وواصلت اللجنة مناقشة بند "المسائل أخرى" من جدول الأعمال، لا سيما حق التتبع في مجال الفنون البصرية، ووضع المخرجين المسرحيين في مجال الفنون الحية، وحق الإعارة للجمهور لفائدة المؤلفين. وأشارت الأمانة إلى العمل الرائد المنجز في لجنة حق المؤلف، بما في ذلك الجلسة الإعلامية التي نظمتها خلال اجتماع مارس حول سوق البث الموسيقي عبر الإنترنت، بما في ذلك نماذج الأعمال الجديدة وتأثيرها على النظام الإيكولوجي للصناعات الإبداعية. وهذا النسق الجديد، الذي اعتمدته الأمانة خلال الدورة السابقة للجنة حق المؤلف كجزء من جلسة إعلامية حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الصناعات الإبداعية، قد جُدّد بناء على طلب اللجنة بشأن الموضوع الأخير الخاص بنماذج الأعمال الجديدة لقطاع الموسيقى. وشددت الأمانة على أن المهنيين في قطاع الموسيقى مدعوون للمشاركة في مناقشة مفتوحة، وأن الدورة قد نظمت مع مراعاة التنوع الجغرافي وتمثيل جميع قطاعات سلسلة القيمة، بما في ذلك الفنانين والملحنين وفناني الأداء ومنصات التوزيع، مما يساعد على إطلاع اللجنة بالقضايا التي تقع في صميم تلك المناقشة. وفي الختام، أعربت الأمانة عن تقديرها للاهتمام الذي أبدته اللجنة في تحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على أصحاب الحقوق والمستخدمين في بيئة معقدة للغاية. وشددت الأمانة على الحاجة إلى الحوار وتبادل الممارسات الجيدة وإيجاد حلول عملية لصالح جميع أصحاب المصالح في جميع أنحاء العالم.
3. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأعرب عن امتنانه لعمل اللجنة بشأن مشروع معاهدة هيئات البث. وأشارت المجموعة إلى أهمية النظر في التطورات التكنولوجية وضرورة أن تتصدى هيئات البث للاستخدام غير القانوني للإشارات الحاملة لبرامج. وقال الوفد إن المجموعة ملتزمة بالمشاركة البناءة في الدورات المقبلة للجنة حق المؤلف. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، أقر الوفد بالعمل الذي أُنجز مؤخراً بشأن مجموعة الأدوات الخاصة بالحفاظ على مؤسسات التراث الثقافي، وأعرب عن تطلعه إلى دراسة النطاق بشأن البحوث، وعن استعداده لمواصلة المناقشات بشأن برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة.
4. وأعرب وفد الصين عن تأييده للجهود التي تبذلها اللجنة في مناقشة حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات. كما أعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء قريباً، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية المتعلقة بمعاهدة حماية هيئات البث، من أجل توفير أساس متين لعقد مؤتمر دبلوماسي.
5. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تقديره للعمل البناء بشأن مشروع المعاهدة الخاصة بهيئات البث وشدد على أهمية وجود معاهدة تتضمن مبادئ توجيهية لحماية حقوق هيئات البث. وأعرب الوفد عن أمله في إصدار نسخة جديدة من الوثيقة، والتي من شأنها أن تقرب اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء. وذكر الوفد أن حماية حقوق المخرجين المسرحيين قضية مهمة وأن المخرجين المسرحيين لا يحصلون في كثير من الأحيان على أجر عادل لأن الآليات القانونية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ليست فعالة بما فيه الكفاية. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الأمانة والدول الأعضاء الأخرى من أجل حماية حقوق المخرجين المسرحيين. وشدد الوفد أيضاً على أهمية الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والحفاظ على التراث الثقافي. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على عملها في هذا الموضوع وخص بالذكر المشاورات والاستبيان بشأن حماية حقوق المخرجين المسرحيين في مختلف الأنظمة القانونية. وأشار الوفد إلى أنه يود أن يرى مزيداً من التحليل والحوار بشأن مسألة التقييدات والاستثناءات وأن نظام التقييدات والاستثناءات ينبغي أن يلبي احتياجات التعليم والبحث على الإنترنت. وذكر الوفد أن التقييدات والاستثناءات الوطنية هي أكثر الأدوات فعالية لضمان احترام مصالح المجتمع في هذا المجال، مع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة بكل بلد. وشدد الوفد على أن غياب مبدأ توجيهي على الصعيد الدولي يزيد من صعوبة الوصول عبر الحدود، مما يؤدي إلى إبطاء وتيرة تطور الثقافة والتقدم. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة من مواصلة مناقشاتها بشأن حق المؤلف، مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء.
6. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلت به الأمانة. وأكّد على دعمه للاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات والمؤسسات التعليمية والبحثية والمكتبات ودور المحفوظات. وأشار الوفد إلى أنه كبلد، قد انضم مؤخراً إلى مختلف المعاهدات بشأن بحق المؤلف، بما فيها معاهدة مراكش، وإنه بصدد دمج جميع معاهداته في تعديل قانونه بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأكد الوفد التزامه بدعم العملية.
7. وأعرب وفد إسبانيا عن دعمه الكامل لعمل اللجنة. وشدد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن هيئات البث، مع أخذ نص معاهدة حديث يأخذ في الحسبان احتياجات القرن الحادي والعشرين. وسلط الوفد الضوء أيضاً على أهمية المناقشات في اللجنة، ولا سيما بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية وحق التتبع. وأوصى الوفد بإدراج هذه القضايا في جدول الأعمال الدائم للجنة حق المؤلف في المستقبل القريب.
8. وأكد وفد جمهورية كوريا على الحاجة إلى تعزيز وتحديث حماية هيئات البث، لا سيما في العصر الرقمي حيث تتغير التكنولوجيات تغيراً سريعاً. وقال الوفد إن الوقت قد حان لاعتماد صك دولي لتوفير الحماية لهيئات البث، وتعهد بمواصلة المشاركة والمناقشات البناءة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب عن تقديره لمجموعة الأدوات الخاصة بالحفاظ على المؤسسات، والوثيقة SCCR/43/4. وقال إن العروض عبر الحدود مفيدة جداً أيضاً. وأعرب الوفد عن تطلعه لإجراء المزيد من المناقشات في الدورة الرابعة والأربعين للجنة حق المؤلف، بما في ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية وكذلك للأشخاص ذوي الإعاقة.
9. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامه بالتقدم نحو إبرام معاهدة عالمية لحماية هيئات البث. وأقر بالعمل المنجز بشأن مشروع نص المعاهدة، الذي يوفر أساساً جيداً لمزيد من المناقشات. وشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية ضمان أن تستجيب المعاهدة للواقع التكنولوجي للقرن الحادي والعشرين، وأعرب عن استعداده للمشاركة في مزيد من المناقشات لضمان الحماية المناسبة لهيئات البث. وسلط الوفد الضوء أيضاً على استعداده للمشاركة في مناقشات بناءة بشأن الاستثناءات والتقييدات، ولا سيما على أساس برنامج العمل المعتمد في الدورة الثالثة والأربعين للجنة. وشدد الوفد على اقتناعه بأن المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف تؤدي دوراً حاسماً في نشر المعرفة والمعلومات والثقافة، وكذلك في الحفاظ على التاريخ. وأقر الوفد أيضاً أهمية المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي موقفه السابق بأنه لا يمكنه دعم العمل من أجل إعداد صك ملزم قانوناً على المستوى الدولي في هذه المجالات. وينبغي أن ينصب التركيز على دعم الويبو لتكوين كفاءات أعضائها وتحسين تشريعاتها الوطنية ضمن الإطار الدولي القائم لحق المؤلف. وفيما يتعلق بالبنود الأخرى من جدول الأعمال، أوصى الوفد بإدراج موضوع حق التتبع الخاص بمؤلفه في جدول الأعمال الدائم للجنة حق المؤلف، في حال توسيع جدول أعمال اللجنة ليشمل بنوداً إضافية في المستقبل.
10. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على أهمية برنامج عمل لجنة حق المؤلف والتقدم المتوازن في جميع بنود جدول الأعمال. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في اجتماع اللجنة السابق فيما يتعلق بحماية هيئات البث. ومع ذلك، فهو يعتقد أن بعض القضايا، مثل حقوق التثبيت، لا تزال بحاجة إلى توضيح، وقدم بعض التعليقات الموضوعية على مشروع نص المعاهدة. أولاً، من المهم أن تجري اللجنة مفاوضات قائمة على النصوص بهدف التوصل إلى توافق في الآراء لمنع قرصنة الإشارات. ثانياً، ينبغي أن يركز العمل على هيئات البث بمعناها التقليدي، تماشياً مع ولاية الجمعية العامة للويبو لعام 2007. ثالثاً، يجب النظر في احتياجات هيئات البث وحقوق الجمهور في النفاذ إلى المعلومات. رابعاً، ينبغي أن يقتصر تعريف البث على هيئات البث التقليدية وعلى أنواع البث التي تديرها هيئات البث التقليدية، مع حماية الإشارات دون التأثير على المحتوى الأساسي. خامساً، البث عبر الإنترنت أو البث الشبكي ليس جزءاً من ولاية الجمعية العامة للويبو فيما يتعلق بمعاهدة البث، وإن توسيع نطاق المعاهدة من شأنه أن يزيد التكاليف ويؤثر على النفاذ إلى البرامج الإذاعية في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، رحب الوفد بمجموعات الأدوات المختلفة والجلسة الإعلامية، فضلاً عن العروض عبر الحدود. وشدد على أهمية تحقيق توازن دولي في أنظمة حماية الملكية الفكرية ودعا إلى وضع معاهدة شاملة بشأن التقييدات والاستثناءات تراعي مختلف مستويات التنمية في الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية حول مشروع برنامج عمل بشأن الاستثناءات والتقييدات، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة النظر في هذه المسألة. وأحاط علماً بالمناقشة المتعلقة بحق التتبع للفنان وأعرب عن تأييده لإدراجه في عمل اللجنة، إذ يمكن أن يضمن النجاح الاقتصادي العادل للمصنفات الفنية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يمكن أن يساهم في الاقتصاد الثقافي والصناعات الإبداعية، شريطة وضع مجموعة منسقة من القواعد.
11. وأعرب وفد الهند عن امتنانه للدول الأعضاء على مشاركتها البناءة خلال الدورة. وأثنى على جهود اللجنة في إعداد مجموعة الأدوات المتعلقة بحق التتبع للفنانين (الوثيقة SCCR/43/INF/2)، مشيراً إلى أنه يمكن أن تسهم في إذكاء الوعي بحقوق التتبع وفهمها وتنفيذها بفعالية على الصعيد العالمي. وأبرز الوفد دور قانون الملكية الفكرية في الهند في تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب الملكية الفكرية والمصلحة العامة الأوسع نطاقاً، وفي توفير الحماية والحوافز الكافية للمبدعين والمبتكرين مع تعزيز النفاذ إلى المعارف وتعزيز المنافسة وحماية مصالح المستهلكين. وأعرب الوفد عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية الذي يدعو إلى وضع مشروع برنامج عمل بشأن الاستثناءات والتقييدات (الوثيقة SCCR/3/8)، والذي يعتقد أنه سيعزز الشمولية والإبداع والمنافع الجماعية لجميع أصحاب المصالح في إطار أنظمة حق المؤلف. وقال الوفد إن الهند تتطلع أيضاً إلى إجراء مناقشات حول تحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية (الوثيقة SCCR/3/7) الذي قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد التزامه بالإسراع بإبرام معاهدة متوازنة تحمي مصالح هيئات البث وتعالج في الوقت نفسه الشواغل الإنمائية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.
12. وأيد وفد فرنسا البيانات التي أدلت بها المجموعة باء ووفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وذكر الوفد أن إبرام معاهدة بشأن حماية هيئات البث يُعد من الأولويات، وأشار إلى أنه، تماشياً مع الولاية التي منحتها الجمعيات في عام 2019، كان من المناسب أن تتقدم الأعمال بشكل كبير خلال دورة مارس عام 2023، بما في ذلك مراعاة التطورات التكنولوجية التي حدثت في السنوات الأخيرة. كما رحب الوفد بإدراج حق التتبع كبند في جدول الأعمال الدائم للجنة حق المؤلف.
13. ورحب وفد بولندا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بتنظيم جلسات إعلامية قبل انعقاد الدورة الثالثة والأربعين للجنة حق المؤلف، والتي كانت مفيدة للغاية في إحراز تقدم في العمل الذي أنجزته اللجنة. وأكد الوفد التزامه بإنهاء العمل على اعتماد معاهدة لحماية هيئات البث، وشدد على أن العمل القائم على مشروع نص الرئيس يشكل نهجاً فعالاً للمضي قدماً نحو إبرام معاهدة مجدية. وشدد على الحاجة إلى وضع صك قانوني فعال يعكس الواقع التكنولوجي المعاصر، مع أحكام استشرافية، ويضمن حماية متساوية لعمليات البث عبر الشبكات الحاسوبية. وقال إن المجموعة قد أقرت أيضاً بالدور المهم الذي تؤديه المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية في التنمية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. ومن المهم أيضاً، بالنسبة للمجموعة، أن تكفل البنية التحتية العالمية لحق المؤلف نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المصنفات. وأحاطت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق علماً باقتراح المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بمشروع برنامج عمل بشأن التقييدات والاستثناءات، وهي على استعداد لمواصلة بحث بعض التدابير المقترحة في مشروع برنامج عمل المجموعة الأفريقية، التي يمكن أن تكمل النهج القائم على الأدلة. وأيدت المجموعة مسارين من الإجراءات، والتي تشمل على وجه الخصوص العروض المتعلقة بالقضايا العابرة للحدود، ودراسة نطاق بشأن التقييدات والاستثناءات والبحوث، ومجموعة الأدوات بشأن الحفاظ على المؤسسات. وفيما يخص عمل اللجنة بشأن المسائل الأخرى، أكد الوفد مجدداً تأييده لإدراج حق التتبع في جدول أعمال اللجنة كبند دائم، لأن هذا الموضوع المهم وثيق الصلة بولاية اللجنة. وقال إن المجموعة قد أحاطت علماً بالدورة الثانية الأقصر للجنة حق المؤلف المقرر عقدها في نوفمبر 2023، وتؤكد التزام أعضائها ومشاركتهم النشطة لضمان تقدم العمل في إطار لجنة حق المؤلف.
14. وتحدث وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية وأقر بالتقدم المحرز في مختلف بنود جدول الأعمال، ولا سيما الالتزام بتقييدات واستثناءات حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب الوفد عن سعادته باعتماد اقتراحه بشأن التقييدات والاستثناءات، بعد إدخال بعض التعديلات عليه. وأكد باسم المجموعة الأفريقية من جديد أهمية ضمان النفاذ إلى المعارف والتعليم والتراث الثقافي من خلال فرض التقييدات والاستثناءات الملائمة. وأعرب عن التزامه بالمساهمة بنشاط في مناقشات الدورة الرابعة والأربعين للجنة، ودعا إلى وضع إطار دولي متوازن لحق المؤلف يعزز الإبداع والابتكار والنفاذ إلى المعارف للجميع. وفيما يتعلق بحماية هيئات البث، أشار الوفد إلى أن البند مدرج على جدول الأعمال منذ عام 2007 وأنه لم يتقدم بالوتيرة المطلوبة. وأيد الوفد من حيث المبدأ النهج القائم على الإشارات المنفصل عن حقوق المؤلف في المحتوى الأساسي للإشارات. وقال إن الموضوع لا يزال يمثل أولوية هامة بالنسبة للمجموعة، بالنظر إلى الدور الحيوي لهيئات البث في نقل المعلومات والمعارف. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى وضع صك يكافئ الإبداع ويضمن النفاذ إلى المعارف والمعلومات لفائدة المجتمع. وأشار الوفد إلى أن الديباجة لم تذكر الفائدة التعويضية التي يجب موازنة حقوق هيئات البث مقابلها، واقترح الاستلهام من ديباجة معاهدات الويبو الأخرى، التي تقر بالحاجة إلى الموازنة بين حقوق المؤلفين وبين المصالح العامة الأوسع، ولا سيما التعليم والبحث والنفاذ إلى المعلومات. وفيما يخص الأحكام ذات الصلة بالتقييدات والاستثناءات، لاحظ الوفد أن المصطلحات الواردة في مشروع النص أكثر تقييداً من تلك الواردة في الاتفاقيات الدولية الأخرى ولا تتضمن الإذن الصريح بالاستثناءات والتقييدات، على سبيل المثال لأغراض البحث أو تثبيت النسخ المؤقتة من قبل هيئة البث أو من قبل مستخدمي التراخيص الإلزامية. وتتوقع المجموعة الأفريقية أن تحقق المعاهدة توازنا بين الحقوق الاستئثارية والاستثناءات والتقييدات، مع مراعاة المصلحة العامة الأوسع، ولا سيما فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومات. وطلب الوفد من الأمانة أن تنفذ بالكامل لمجموعة الأدوات المتعلقة بالحفاظ على مؤسسات التراث الثقافي، وضمان نشرها على نطاق واسع عبر موقع الويبو الإلكتروني ومن خلال وسائل أخرى، واستخدامها لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ورأت المجموعة الأفريقية أنه لا بد من بدء العمل على المبادئ والأهداف الواردة في برنامج العمل الخاص بالتقييدات والاستثناءات، وضمان التوازن في اختيار الخبراء المدعوين للتحدث خلال الدورة المقبلة للجنة حق المؤلف. وصرح الوفد بأن المجموعة لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل وضع إطار دولي متوازن لحق المؤلف، وتعزيز الإبداع والابتكار والنفاذ إلى المعارف للجميع.
15. وتحدث وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وسلط الضوء على الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد معاهدة مراكش. واعتبر معاهدة مراكش مصدراً للإلهام، لأنها أثبتت أن جدول أعمال التنمية الخاص بالملكية الفكرية يتيح فرصاً لجميع الأفراد ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. ولذلك، شدد على الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال للتنمية يستند إلى أمور عديدة من بينها الاستثناءات والتقييدات المعقولة على الملكية الفكرية. وقال إن النجاح يقتضي الاستثمار في التعليم وحماية التراث الثقافي وضمان نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المصنفات. وأقر الوفد بالجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، والتي كان بعضها حاضراً في القاعة في ذلك الوقت، للدعوة إلى اعتماد معاهدة مراكش، وحث على تنفيذه تنفيذاً كاملا.
16. وشدد وفد قطر على أهمية دعم عمل لجنة حق المؤلف، وأعرب عن أمله في مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء. وسلط الوفد الضوء على أهمية حماية هيئات البث التي تمثل أولوية بالنسبة لقطر. وحث الدول الأعضاء على إبداء المرونة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية العالقة. وأعرب الوفد أيضاً عن استعداده لاستضافة مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة بشأن حماية هيئات البث عندما يحين الوقت.
17. وشدد وفد اليابان على أهمية حماية هيئات البث كأحد بنود جدول الأعمال الهامة وذات الأولوية العالية. وذكر الوفد أن بعض التقدم الملموس قد أحرز خلال مناقشات الخبراء المباشرة في الدورة الثالثة والأربعين للجنة حق المؤلف، رغم أن المناقشات الموضوعية كانت محدودة بسبب الوقت المتاح لمناقشة هذا الموضوع. وأعرب عن أمله في إجراء مناقشات أكثر موضوعية حول هذه المسألة خلال الدورة المقبلة للجنة، واقترح التقليل إلى أدنى حد من عملية إصدار البيانات العامة، على النحو المقرر في الدورة الرابعة والأربعين للجنة. وشدد الوفد أيضاً على أهمية تبادل الخبرات والمعلومات بشأن التقييدات والاستثناءات بين الدول الأعضاء من أجل تعميق التفاهم المتبادل. وحث الوفد على تبادل الممارسات الجيدة المتقدمة، إضافة إلى المعلومات عن الاحتياجات الحقيقية والتحديات العملية، في سياق تنفيذ الأطر القانونية لحق المؤلف. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المساهمة على نحو بناء في المناقشات في الدورة المقبلة للجنة.
18. ورحب وفد البرازيل بالمناقشات حول العمل المقبل التي بدأت في إطار لجنة حق المؤلف. وشدد الوفد على أهمية العمل المتعلق بالتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف، ولا سيما في البيئة الرقمية، والحاجة إلى تحقيق توازن بين حقوق المبدعين والمصلحة العامة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المصنفات واستخدامها. كما شدد على أهمية تهيئة بيئة ملائمة للابتكار ونشر المعرفة، فضلاً عن منح مكافأة عادلة للمبدعين. ورحب الوفد بالدورة الثانية للجنة في عام 2023، وأعرب عن أمله في أن تعود اللجنة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في عقد دورتين في السنة. وستكون الدورة الثانية في عام 2023 فرصة جيدة لمناقشة تطور البيئة الرقمية، من أجل النهوض بأفضل الظروف لمشاركة الفنانين وغيرهم من العاملين في الصناعات الإبداعية، لضمان استفادتهم من مزايا البيئة الرقمية. وبالنظر إلى أهمية حق المؤلف، رأى الوفد أن مناقشة حق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية ينبغي أن تصبح بندا دائماً في جدول أعمال اللجنة. وقال إن تلك المسألة حيوية بالنسبة للفنانين والمؤلفين وأصحاب الحقوق، وأن أهميتها ستزداد مع التوسع السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي. وسلّط الوفد الضوء أيضاً على الأنشطة الإقليمية الأخيرة التي عقدت في البرازيل، بما في ذلك ندوة بشأن الحقوق السمعية البصرية وبيئة البث التدفقي، واجتماع لرؤساء مكاتب حق المؤلف في أمريكا اللاتينية. وأعرب الوفد عن تأييده لترشيح السيدة فانيسا كوهين، مديرة مكتب الملكية الفكرية (كوستاريكا)، لرئاسة اللجنة خلال فترة السنتين 2024-2025، وأشار إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تؤيد هذا الاقتراح تأييداً كاملاً. واحتفل الوفد بالذكرى السنوية العاشرة لتوقيع معاهدة مراكش، وقال إنها أداة دولية حيوية لتيسير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية.
19. وأيد وفد ملاوي البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأقر الوفد بالتقدم المحرز في عمل اللجنة وأكد من جديد التزامه بدعم جهود اللجنة، ولا سيما في تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع معاهدة لحماية هيئات البث وإقامة نظام دولي متوازن لحق المؤلف فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره لاعتماد اقتراحه، المقدم بصورة مشتركة مع بنما وسيراليون، لإجراء دراسة نطاق بشأن حق الإعارة للجمهور، وأعرب عن اعتقاده أن الدراسة ستسلط الضوء على أهمية الإعارة للجمهور بالنسبة للقطاع الإبداعي.
20. وأيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأقر بالعمل الجاري الذي تضطلع به لجنة حق المؤلف بشأن حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. وأعرب الوفد عن تقديره للتقدم الذي أحرزته اللجنة، بما في ذلك الموافقة على اقتراح المجموعة الأفريقية لمشروع برنامج عمل بشأن الاستثناءات والتقييدات. وأعرب عن تطلعه إلى عرض الجزء الثاني من مجموعة الأدوات الخاصة بالحفاظ على مؤسسات التراث الثقافي. وشدد الوفد على أهمية دراسة النطاق بشأن حق الإعارة للجمهور في المناقشات المقبلة في إطار لجنة حق المؤلف، لأنه سيوفر للجنة نظرة شاملة عن تطبيق حق الإعارة للجمهور.
21. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لعمل لجنة حق المؤلف، وأيد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. كما أيد الوفد تحديث حماية هيئات البث في العصر الرقمي وفقاً لولاية الجمعية العامة للويبو للفترة 2006-2007، التي تدعو إلى اتباع نهج قائم على الإشارات لتوفير توفير الحماية لأنشطة هيئات البث بالمعنى التقليدي. وأعرب الوفد عن تفضيله لوجود نطاق ضيق ومحدود للحماية، بما يتفق مع الولاية. وأشار الوفد إلى أن مشروع النص بشأن البث قيد المناقشة لا يزال يتطلب عملاً كبيراً. وسلط الوفد الضوء أيضاً على أهمية الاستثناءات والتقييدات في الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف، فهي تسمح للبلدان بتكييف التقييدات والاستثناءات مع سياساتها الوطنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. واقترح إجراء مناقشة مستنيرة في إطار لجنة حق المؤلف لتوفير معلومات لتيسير استخدام المبادئ التوجيهية غير الملزمة مثل مجموعات الأدوات التي تسمح للدول الأعضاء بتكييف الاستثناءات والتقييدات مع احتياجاتها الخاصة، فعلى سبيل المثال، عند صياغة القوانين والسياسات الوطنية لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية. وأيدّ الوفد أيضاً العمل الذي يرمي إلى تعميق فهم اللجنة لتقييدات واستثناءات حق المؤلف الوطنية لفائدة الأشخاص ذوي إعاقات أخرى غير الإعاقة البصرية.
22. وأعرب وفد المغرب عن تأييده لحماية هيئات البث في ضوء التطورات التكنولوجية والبيئة الرقمية المتطورة. وتبادل الوفد معلومات حول جهود الإصلاح المغربية على مدى السنوات العشر الماضية لمواءمة إطاره الخاص بحق المؤلف مع التطورات الرقمية، بما يتماشى مع الالتزامات والمعاهدات الدولية. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى تعزيز دور المؤلفين والمبدعين في حماية الهوية الوطنية وتقييم الثقافة والفن، وهي ركائز للتنمية الاجتماعية. وفيما يتعلق بالمراجعة الأخيرة لقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، شدد الوفد على الأهمية التي يعلقها المغرب على حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية والمصنفات السمعية البصرية والصحافة، مع ضمان نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية إلى المصنفات، وفقاً لمعاهدة مراكش أيضاً. ورحب الوفد بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة مراكش. كما سلّط الضوء على التغييرات التي أجريت داخل المكتب المغربي لحق المؤلف، مع إنشاء هيكل إداري جماعي، وتحديث يهدف إلى تعزيز عمل المكتب وتوحيده لمواكبة التغيرات في القطاع. وأبرز الوفد مبادرات المغرب الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز إقامة نظام جيد لحق المؤلف، وتحسين الابتكار، وتعزيز حماية الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن التزامه بتعزيز شراكة المغرب مع الويبو من أجل تعزيز قدراته في مجال حق المؤلف لفائدة تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوضح الوفد أن هدفه العام ينطوي على دعم الجهود التي ترمي إلى إقامة نظام متوازن لحق المؤلف لفائدة المبدعين والمبتكرين من أجل تحفيز الاقتصاد.
23. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للعمل الذي أنجزته لجنة حق المؤلف من أجل إبرام معاهدة البث. ودعا الوفد إلى إجراء عملية شفافة وشاملة لوضع الصيغة النهائية لمشروع المعاهدة، وحث على إجراء مزيد من المداولات بشأن الحاجة إلى مجموعة جديدة من الحقوق الاستئثارية لهيئات البث وهيئات البث الكبلي وجهات البث عبر الويب، وفهم أثر ذلك على المعلمين العامين وأصحاب حق المؤلف الحاليين وجهات التواصل عبر الإنترنت وتكنولوجيات الإنترنت الجديدة. وسلّط الوفد الضوء أيضاً على أهمية التقييدات والاستثناءات، لا سيما بالنسبة للتعليم والبحث عبر الإنترنت، والحاجة إلى حماية حقوق المبدعين والمبتكرين. وأعرب عن تأييده لوضع صك دولي ملزم يغطي التطورات التكنولوجية والاستثناءات والتقييدات في مجال حق المؤلف. وكرر الوفد تأييده لبرنامج العمل المنقح الذي اقترحته المجموعة الأفريقية، والذي اعتمد في مارس 2023، والذي سيشكل أساساً مهما لتوجيه عمل اللجنة في المستقبل.
24. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن العمل على جدول أعمال الويبو الخاص بوضع القواعد والمعايير يسير بشكل مطرد. وسلّط الوفد الضوء على القانون الجديد لحق المؤلف الذي سُنّ نتيجة لعملية إصلاح حق المؤلف الرقمية الأخيرة، والتي تضمنت تنفيذ المعاهدات التي تم التصديق عليها في عام 2017، بما في ذلك معاهدة مراكش. وشدد على التزامه بإجراء حملات توعية عامة شاملة، وبتلبية احتياجات أصحاب المصلحة الضعفاء. وذكر الوفد أن اللجنة النيجيرية لحق المؤلف قد استفادت من موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية 2023 بإطلاق مبادرة خاصة لتمكين المرأة في مجال الملكية الفكرية، مع الهدف الشامل المتمثل في توفير منصة لتوجيه النساء في مجالي الإبداع والابتكار، وتيسير المزيد من الاستخدام للملكية الفكرية من طرف رائدات الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. ودعا الوفد إلى مواصلة العمل بشأن التقييدات والاستثناءات، مشدداً على الحاجة إلى التركيز على المبادئ والأهداف المنصوص عليها في برنامج عمل المجموعة الأفريقية وضمان التوازن في اختيار الخبراء المدعوين للتحدث في الدورة القادمة للجنة. وحث الأمانة على مواءمة أنشطة المساعدة التقنية مع توسيع نطاق التقييدات والاستثناءات وبشكل عام تقديم الدعم في مجال العمل هذا. وحث الوفد على التحلي بقدر أكبر من المرونة في المناقشات الجارية في اللجنة، مع مراعاة التنوع الكبير لأصحاب المصلحة المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل اللجنة. وقال الوفد إنه لا يزال ملتزماً بالمشاركة في الدورة الحالية للجنة من أجل ضمان التوصل إلى نتائج تصب في مصلحة الدول الأعضاء.
25. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزته لجنة حق المؤلف، وشدد على أهمية تيسير إحراز تقدم في بنود جدول الأعمال التي استمرت لسنوات، باستخدام نُهج شفافة ومتوازنة في عمل اللجنة. ورحب الوفد باعتماد خطة العمل بشأن التقييدات والاستثناءات والوثيقة SCCR/3/8 التي اقترحتها المجموعة الأفريقية. وتضمنت خطة العمل مبادئ توجيهية وعمليات محددة لوضع نصوص معينة، بما في ذلك من خلال العمل فيما بين الدورات. وشكر الوفد الأمانة على إعداد مجموعة الأدوات بشأن حفظ المصنفات المحمية بحق المؤلف في مؤسسات التراث الثقافي، وقال إنه يتطلع إلى عرض الممارسات والتحديات التي يواجهها الباحثون في الدورة الرابعة والأربعين للجنة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المستوى الحالي لحماية هيئات البث غير كاف نظراً للتقدم التكنولوجي المحرز في التثبيت وإعادة البث، فضلاً عن القرصنة المثيرة للجزع للإشارات داخل الحدود وعبرها. وقد أحرز بعض التقدم في أهداف الحماية ونطاقها. وشدد الوفد على ضرورة توضيح بعض نقاط نص الرئيس قبل التفكير في عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن هيئات البث. وأكد الوفد موقفه بأن أي حماية إضافية لهيئات البث ينبغي أن تتجنب خلق حواجز أمام النفاذ إلى المعارف، وينبغي أن تحمي المصلحة العامة من حيث التعليم والبحث المؤسسي والنفاذ إلى الابتكار التكنولوجي. ودعا الوفد إلى استئناف المناقشات بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية مع الإقرار بالتحديات التي يواجهها المخترعون والمبدعون في الحاضر والمستقبل. وأكد الوفد تأييده لوضع موضوع حق التتبع في جدول الأعمال الدائم للجنة لضمان مكافأة عادلة لفناني الأداء بغض النظر عن مكان بيع مصنفاتهم.
26. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن تأييده لوضع ترتيب قانوني عالمي ومعاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لضمان النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف من أجل استحداث المعارف. وشدد على الحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم في حماية هيئات البث التي ظلت على جدول أعمال الويبو لفترة طويلة دون إحراز تقدم كاف، وأكد مجدداً دعمه للنهج القائم على الإشارات. وأيد الوفد أيضاً مشاركة لجنة حق المؤلف في حق التتبع، الذي ينبغي الأخذ به على المستوى العالمي ليستفيد مؤلفو الأعمال الفنية من إعادة بيعها.
27. وأعرب وفد شيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسلط الوفد الضوء على أهمية التقييدات والاستثناءات التي تعزز التعليم والبحث وحماية التراث الثقافي ونفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المصنفات. وهذا النظام يفيد نظام الملكية الفكرية والمجتمع ككل. وأيد تحديث نظام التقييدات والاستثناءات الذي اقترحته المجموعة الأفريقية وشجع البحث عن توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. كما دعا الوفد أيضاً إلى تجديد جدول الأعمال بشأن حق المؤلف في البيئة الرقمية من أجل التصدي للتحديات الحالية والمقبلة التي يواجهها المخترعون والمبدعون، لأنهم أصحاب المستقبل.
28. وأيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وشدد على أهمية عمل لجنة حق المؤلف في التوصل إلى فهم مشترك وتوافق في الآراء بشأن التقييدات والاستثناءات وحماية هيئات البث. وأبرز الوفد أن العمل كالمعتاد مستحيل بسبب الحرب الشاملة التي شنها الاتحاد الروسي في فبراير 2022. إذ تضررت أكثر من 100,000 منشأة، بما في ذلك85,756 مبنى سكني 2,566 مؤسسة تعليمية و559 مؤسسة طبية 429 مبنى ثقافي و134 مبنى ديني. ولا تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار الأضرار التي لحقت بالمناطق النائية، حيث كان المستوى الفعلي للتدمير أعلى من ذلك بكثير. وقد دمر المحتلون الروس 1,520 موقعا للتراث الثقافي والبنية التحتية الثقافية في أوكرانيا. كما دُمّرت عدة مئات من المعارض والمتاحف. وبلغت الأضرار قرابة 7 مليارات دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذه التحديات، واصل نظام الملكية الفكرية العمل بفعالية لتعزيز تطوير الابتكار. ووصف الوفد الجهود التي تبذلها أوكرانيا لصالح المجتمع من خلال الملكية الفكرية، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة من السكان. وفي 1 يناير 2023، صادق البرلمان على معاهدة مراكش، وفي 8 يونيو 2023، أودعت أوكرانيا صك المعاهدة لدى الويبو. وبالتالي، فإن المعاهدة ستدخل حيز النفاذ بالنسبة لأوكرانيا في 8 سبتمبر 2023. واضطلع البرلمان بتحديث قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتنفيذ معاهدة مراكش، واعتمده في ديسمبر 2022. وقال الوفد إن الدمار الشامل الناجم عن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا قد تسبب في دمار واسع النطاق، مما يجعل مسألة حماية مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر إلحاحا بالنسبة لأوكرانيا. وأعرب الوفد عن شكره للدول الأعضاء في الويبو على دعمها المستمر لأوكرانيا وللمبادئ الديمقراطية للتنمية السلمية. ورحب الوفد بمزيد من التقدم في تحديد النُهج الفعالة لإيجاد حلول خلال المناقشات الجارية.
29. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأشار إلى أن وفدا قد أعرب عن تأييده لترشيح وفد آخر مؤخراً لرئاسة لجنة حق المؤلف في عام 2024. وأفاد الوفد بأن المجموعة باء قد سبق لها أن أعلنت لجميع منسقي المجموعات عن ترشيح السيدة أدريانا موسكوسو ديل برادو هرنانديز، المديرة العامة للصناعات الثقافية والملكية الفكرية والتعاون في وزارة الثقافة والرياضة التابعة للحكومة (إسبانيا)، لمنصب رئيس لجنة حق المؤلف لفترة السنتين التي تبدأ في عام 2024. وقد تم ذلك في 2 فبراير 2023، وأشار الوفد إلى أنه لم يتلق بعد أي تعليقات بشأن هذا الترشيح من مجموعات أو وفود أخرى.
30. وأعرب وفد النيجر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب باقتراح اللجنة بدراسة نص الرئيس المعدل بشأن حماية هيئات البث على نحو مستفيض في الدورة الرابعة والأربعين، من أجل مراعاة التقدم التكنولوجي. ورحب الوفد أيضاً بخطة العمل الخاصة بالتقييدات والاستثناءات التي اقترحتها المجموعة الأفريقية، وإدراج مسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة.
31. وأيد وفد ساموا اقتراح المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بمشروع برنامج عمل بشأن التقييدات والاستثناءات. ورحب بإبقاء موضوع التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وكذلك التقييدات والاستثناءات لفائدة المؤسسات التعليمية والبحثية والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة حق المؤلف. وبوصف ساموا بلداً ذا تراث ثقافي ثري ومتنوع، فإنها أدركت مدى إمكانية استخدام قانون حق المؤلف لحماية بعض المصنفات القائمة على المعارف التقليدية والفولكلور والحفاظ عليها. وشدد على أهمية مناقشة قضايا حق المؤلف مع الحرص على تجنب الاستغلال المحتمل لثقافة ساموا والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور والموارد الوراثية الخاصة بها. وأضاف أن لساموا تراثاً إبداعياً قوياً وأنها مهتمة اهتماماً كبيراً بمناقشة تلك الحقوق وأثرها على حقوق الفنانين والمبدعين. وأعرب الوفد عن اهتمامه الكبير بمناقشة حق التتبع وأعرب عن تقديره لإدراج هذا الحق في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة حق المؤلف.
32. وأشار ممثل مركز البحث والإعلام في مجال حق المؤلف (CRIC) إلى مرور خمس وعشرين سنة من المناقشات بشأن حماية هيئات البث. وقال إن جائحة كوفيد-19 قد منعت الجنة في المشاركة في تلك المداولات، لكن من حسن الحظ أن المناقشات قد استؤنفت، بما في ذلك المناقشات حول النص المنقح الثاني المقدم إلى الدورة الثالثة والأربعين للجنة. وذكر الممثل أن هناك آراء مختلفة بين الدول الأعضاء واقترح العودة إلى المبدأ الأساسي القائل بأن المعاهدات الدولية لها معايير دنيا وليست قصوى. وأعرب الممثل عن أمله في أن تتحلى جميع الأطراف، بفضل النص المنقح للرئيس الذي سيعد لأغراض الدورة الرابعة والأربعين للجنة، بقدر كاف من المرونة لتحقيق الاتساق وإرساء معاهدة البث بوصفها المعيار الأدنى على مستوى العالم.
33. وقال ممثل مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) إنه عمل مع المكتبات في البلدان النامية لتيسير النفاذ إلى المعارف. وأعرب الممثل عن تقديره للتقدم الذي أحرزته لجنة حق المؤلف بشأن التقييدات والاستثناءات، لا سيما اعتماد برنامج العمل الذي اقترحته المجموعة الأفريقية، وتطوير مجموعة الأدوات الخاصة بالحفاظ على المؤسسات، والاهتمام بالاستثناءات. وأعرب الممثل عن تطلعه إلى تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك أنشطة من قبيل إعداد الأهداف والمبادئ، فضلاً عن تحقيق توافق في الآراء في صفوف لجنة حق المؤلف. وأيد الممثل وضع مجموعة من الأدوات المرافقة بشأن النفاذ إلى المصنفات المحفوظة، وحث على تعزيز وتوسيع الاستثناءات في النص المعدل لمعاهدة البث، تماشياً مع المعاهدات الأخرى والاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف. وشارك الممثل في الاحتفال بالذكرى العاشرة لمعاهدة مراكش وأشار إلى أن أصولها تعود إلى لجنة حق المؤلف. وسلّط الممثل الضوء على نجاح هذه المعاهدة كمثال على كيفية دعم التقييدات والاستثناءات للمستفيدين والنظام الدولي لحق المؤلف ككل.
34. واحتفل ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) بالذكرى السنوية العاشرة لإبرام معاهدة مراكش. وتتيح المكتبات النفاذ إلى الكتب وغيرها من المواد المطبوعة للأشخاص معاقي البصر والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وسلط الممثل الضوء على الحاجة إلى مواصلة العمل على تنفيذ المعاهدة وشدد على أهمية وجود قوانين تمكينية في الدول التي هي أطراف متعاقدة. كما أعرب عن امتنانه لمجموعة أدوات الحفاظ على المؤسسات التراث الثقافي، وسلط الضوء على الحاجة إلى حماية التراث الثقافي في مواجهة تحديات مثل تغير المناخ والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والحرائق. وذكر أن التكنولوجيات سريعة التغير تهدد أيضاً حفظ التراث الثقافي. وأيد الممثل التقييدات والاستثناءات في قانون حق المؤلف التي تزود المكتبات بالأدوات والمرونة لحماية المجموعات وضمان إتاحتها للأجيال القادمة. وقال الممثل إنه يتطلع إلى وضع مجموعة أدوات بشأن النفاذ إلى المصنفات المحفوظة لأولئك الذين يستخدمون مصنفات ذات أهمية ثقافية لأغراض البحث والتعليم.
35. وأشار ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) إلى أن الاتحاد الأوروبي يرغب في العمل على استثناءات حق المؤلف للتركيز على المساعدة التقنية، مع دعم معاهدة ملزمة للبث. وقال الممثل إنه يعتبر ذلك تراجعاً، وشدد على أهمية الاستثناءات والتقييدات لفائدة دور المحفوظات والتعليم والمكتبات، لا سيما في البلدان النامية. وقد أظهرت التقارير أن المشكلة تكمن في القبول والتنفيذ في العديد من تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، وفي بعض نسخ النص، سوف يفيد اقتراح معاهدة البث بشكل أساسي منصات التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد تكون المساعدة التقنية طريقة أفضل للتصدي لقرصنة البث التدفقي، إذا كانت هذه هي المشكلة الحقيقية التي يتعين حلها. وإذا كان الهدف هو إحداث تغيير هائل في البنية القانونية المطبقة على منصات التكنولوجيا مثل "يوتيوب" و "تويتش"، لن تشارك تلك الأطراف في المفاوضات. وبدلاً من وضع معاهدة أو تقديم المساعدة التقنية، اقترح الوفد اعتماد حل وسط، وإلقاء نظرة جديدة على تجربة الويبو السابقة في وضع قوانين نموذجية للقضايا التي وصلت فيها اللجنة إلى طريق مسدود. وكثيراً ما استخدمت تلك القوانين، بما في ذلك في سياق الأعمال التحضيرية لاتفاقية روما، واقتراح قانون حق المؤلف للبلدان النامية. وقال إنه سيكون من المفيد استعراض التجارب وطرائق عملية وضع القانون النموذجي. ويمكن أن تكون المرونة في مراجعة وتحديث القوانين النموذجية فيما يتعلق بالمعاهدات ميزة من المزايا. ولحل مسألة معاهدة البث وإزالتها من جدول الأعمال، ستكون هناك حاجة إلى توضيح تام بشأن مسألة حقوق ما بعد التثبيت وما إذا كان سيتم إنشاء أي طبقات إضافية من الحقوق. وقال ممثل المؤسسة إنه يدرك أن تعريف هيئات البث في مشروع نص المعاهدة في ذلك الوقت كان واسعاً جداً، ويغطي كل شيء على الإنترنت، ولا يقتصر على هيئات البث التقليدية. وأعرب عن قلقه إزاء إمكانية قيام هيئة البث، استناداً إلى مشروع النص ذاك، بنقل الحقوق والحصول عليها في حالة المواد المخالفة. وفيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، اقترح الممثل التركيز على البيانات من أجل الحصول على بيانات وصفية أفضل لتحديد بيانات تدريب الذكاء الاصطناعي وتيسير المدفوعات عبر الإنترنت. وإن ذلك موضوع مشترك من جميع وجهات النظر. وقال الممثل إن تنفيذ حق الإعارة للجمهور ينبغي أن يقتصر على المؤلفين الذين يعيشون في البلد الذي تُعار فيه المصنفات، بحيث لا تتدفق الإتاوات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وأيّد الممثل حق التتبع ما دام يقتصر على المصنفات الفنية المادية.
36. وأعربت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) عن تأييدها للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن المعاهدة لحماية هيئات البث، وهو موضوع قدمت الكلية دراسة بشأنه. وشددت على الحاجة إلى مجموعة أدوات بشأن الاستثناءات والتقييدات بدلاً من معاهدة، وذلك لتجنب تقويض السيادة الوطنية. وأعربت عن تأييده للعمل بشأن قضايا حق المؤلف في المجال الرقمي وأكدت على أهمية إشراك المؤلفين وأصحاب الحقوق في المناقشات؛ وينبغي أن تلتزم الجنة بالعمل على ضمان مزيد من الحقوق لهم. وأيدت ممثلة المدرسة الدورة الثانية للجنة التي ستعقد في عام 2023، وأكدت مجددا استعداده المدرسة لمواصلة التعاون مع اللجنة ومع الدول الأعضاء، بما فيها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، والجهات التي تعمل في البث الإذاعي والتلفزيوني.
37. وانضم ممثل منظمة Innovarte إلى الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة مراكش. وقال إن المنظمة قد شاركت منذ الاجتماع الأول الذي نوقشت فيه المعاهدة، وشكر وفود أوروغواي وإكوادور والبرازيل واتحادات المكتبات على مساهماتها في صياغة نص المعاهدة وعرضها على لجنة حق ودعم العمل المضطلع به. وشدد الممثل على الحاجة إلى توسيع نطاق المعاهدة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن الحماية مطلوبة أيضاً للباحثين، لا سيما بالنظر إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في المكتبات. وقال إنه يؤيد هذه الحماية منذ عام 2012. وأعرب الممثل أيضاً عن قلقه إزاء الخطر الذي تتعرض له هيئات البث في البلدان النامية من استغلال المنصات الإعلامية العالمية للسلطة، مما يؤدي إلى تقويض الحقوق. وهذا يدل على أنه يجب النظر في البث بمعناه التقليدي، وأن النص المعروض حالياً على اللجنة بحاجة إلى تعديل. وأبرز الممثل أيضاً الحاجة إلى اعتماد تدابير لضمان مكافآت عادلة للفنانين في المحيط الرقمي، الذين يتأثرون بممارسات الوسطاء.
38. وتحدث ممثل اتحاد جمعيات مؤلفي المصنفات السمعية البصرية في أمريكا اللاتينية (FESAAL)، وسلط الضوء على الحاجة إلى مكافأة إضافية لمؤلفي السيناريوهات والمخرجين في العصر الرقمي، في الحالة التي تمنح فيها الحقوق للمنتجين عند إنشاء المصنفات، ولكن تُنشر المصنفات السمعية البصرية على نطاق واسع، على سبيل المثال عبر الإنترنت ومنصات البث. وشدد على أهمية ضمان حقوق المبدعين وأهمية إدراج تلك المسائل في جدول أعمال الويبو. وأعرب الممثل عن دعمه لإجراء تحليل لحقوق المكافآت في الأراضي التي توجد فيها حالياً.
39. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة" (الوثيقة WO/GA/56/5)؛

"2" وأوعزت إلى لجنة حق المؤلف بمواصلة العمل على جميع المسائل الواردة في الوثيقة WO/GA/56/5."

"2" تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/6](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=604696).
2. عرضت الأمانة الوثيقة WO/GA/56/6، والتي تضمنت تقريراً عن عمل لجنة البراءات. وأحاطت الأمانة علماً بالوثيقة التي وصفت تقدم المناقشات في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البراءات التي عُقدت في الفترة من 26 حتى 30 سبتمبر 2022 في نسق هجين. وذكرت الأمانة أنه خلال تلك الدورة واصلت اللجنة معالجة الموضوعات الخمس التالية: "1" الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات؛ "2" وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" والبراءات والصحة؛ "4" وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكِّليهم؛ "5" ونقل التكنولوجيا. وأشارت الأمانة بوجه الخصوص إلى حقيقة مشاركة الدول الأعضاء بشكل استباقي في عمل اللجنة بتبادل المعلومات وتقديم العروض وعرض المقترحات والانخراط في المناقشات بروح بناءة. وذكرت الأمانة أن ما بذله المشاركون من جهود وما قدموه من مساهمات أفضى إلى تبني مجموعة كاملة من الأنشطة للعمل المستقبلي للجنة البراءات فيما يخص الموضوعات الخمسة التي ترد أعلاه. واستناداً إلى هذا الاتفاق، ذكرت الأمانة أن العمل بين الدورات كان جارياً. وأخبرت الجمعية العامة للويبو أن الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البراءات ستعقد في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر 2023 في نسق هجين. كما دعت الأمانة الجمعية العامة للويبو بأن تُحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة.
3. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر رئيس لجنة البراءات على توجيه عمل اللجنة. وأعرب الوفد أيضاً عن امتنانه للعمل الذي قامت به الأمانة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إعداد الدورات التشاركية ووثائق العمل. وذكر الوفد أنه رُغم أن اللجنة اجتمعت مرة واحدة فقط في 2022، أُتيحت للدول الأعضاء فرصة استئناف المناقشات بشأن الموضوع، وشاركوا الخبرات والممارسات الفضلى في جميع مجالات جدول الأعمال الخمسة. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره لعرض وثائق العمل، ومن بينها تلك المرتبطة بمشروع الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناء المتعلق باستنفاد حقوق البراءات ودراسة أخرى عن كفاية الكشف (الجزء الأول). وبالنسبة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، شكلت اللجنة منصة رئيسية لمناقشة التطورات الحالية والمستقبلية لنظام البراءات. وشدد الوفد على أن جودة البراءات، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي وكذلك سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكِّليهم، لا تزال محط اهتمام مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، كما حدث في الماضي. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تأييده لمقترح وفد سويسرا بإعداد دراسة بشأن كيفية تناول الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم مسالة أبوة الاختراع القائم على الذكاء الاصطناعي من خلال السوابق القضائية والتشريعات والممارسة. وأيد الوفد تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، حيث يرَى بأن تبادل المعارف وتقاسم العمل يمكن أن يزيد من تحسين عمليات منح البراءات. وعلى وجه الخصوص، أبدى الوفد اهتماماً خاصاً بتبادل الخبرات والمعلومات بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي وأهلية اختراعات الذكاء الاصطناعي للحماية بموجب براءة في فحص البراءات. وذكر الوفد أن البراءات عالية الجودة كانت أساسية لضمان أن نظام البراءات يحفّز الابتكار ويُسهل نقل المعرفة ويكافئ أشكال التطوير الجديدة. وشدّد الوفد على أن نظام البراءات الفعال الذي يسهل التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان والمناطق يمثل أولوية بالنسبة له. وترى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن عمل لجنة البراءات عزز التعاون الدولي ومكّن الدول الأعضاء من إيجاد حلول للتحديات العابرة للحدود، ومن بينها الجوانب العابرة للحدود فيما يتعلق بسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكِّليهم. وأشار الوفد إلى أن مسألة البراءات والصحة شكلتا محور اهتمام مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأثنى على الويبو لتعزيزها التعاون الوثيق والراسخ مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية استجابةً للجائحة. وإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن امتنانه للعروض التي قدمها ممثلو الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن أنشطة التعاون الثلاثية المتعلقة بجائحة كوفيد- 19 والبراءات. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ترى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ضرورة عقد مناقشات مستقبلية، ما دام أنه ينبغي إيجاد التوازن المناسب بين مصالح المجتمع عامةً من جهة ومصالح أصحاب البراءات من جهة أخرى. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مشروع وثيقة مرجعية بشأن الاستثناء المتعلق باستخدام المواد على السفن والطائرات والمركبات البرية الأجنبية، والتي ستكون إحدى الوثائق التي ستتم مناقشتها خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البراءات. وتتطلع المجموعة أيضاً إلى الدورات التشاركية في إطار بند جدول الأعمال بشأن نقل التكنولوجيا. وختاماً، أكد الوفد توقع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأن لجنة البراءات ستكون قادرة على إيجاد المزيد من أوجه التآزر والخطوط المشتركة انطلاقاً من المواقف القائمة للدول الأعضاء والاقتراب أكثر نحو عقد مناقشات بشأن تنسيق قانون البراءات الموضوعي في المستقبل القريب. وطمأن الوفد الدول الأعضاء على المشاركة البناءة ودعم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق في عمل لجنة البراءات وأيد الوثيقة WO/GA/56/6.
4. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة "باء"، وشكر الأمانة على عملها في إعداد التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/56/6. ووجه الوفد الانتباه إلى الموضوعات المهمة التي ستناقش في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البراءات (SCP/35)، منها مسألة الاختراعات القائمة على الذكاء الاصطناعي. وعلق الوفد على أهمية الوثيقة المجمعة التي تعدها الأمانة، والتي ستنطوي على معلومات بشأن كيفية تناول الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم مسألة أبوة الاختراع القائم على الذكاء الاصطناعي من خلال السوابق القضائية والتشريعات والممارسة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى مدى أهمية تبادل الدول الأعضاء خبراتها وممارسات الفحص فيما يخص هذه المسائل، والتي ستبقي الدول الأعضاء الأخرى على علم بالتطورات الأخيرة بشأن الموضوع. ورحب الوفد بقرار لجنة البراءات بدعوة خبراء تقنيين للمساعدة في إطلاع اللجنة على مستجدات الوضع فيما يخص الاختراعات المستنبطة بالذكاء الاصطناعي. وأخيراً، أعرب الوفد عن التزام المجموعة "باء" ودعمها الكامل للجنة البراءات وأكد أن جميع الدول الأعضاء في المجموعة ستشارك بفاعلية في مناقشات اللجنة خلال الدورة القادمة.
5. وأعرب وفد الصين عن دعمه للجنة البراءات وخطة عملها فيما يتعلق بالموضوعات الخمسة التي ترد في التقرير. وأعرب الوفد عن تقديره للدول الأعضاء واللجنة فيما يتعلق بدعم البحث وتبادل المعلومات. وشدّد الوفد على أهمية عقد مناقشات بشأن تلك الموضوعات وأعرب أخيراً عن استعداده للمشاركة في المناقشات والمساهمة في كامل العمل الذي سيُنجز فيما يتعلق باللجنة.
6. وأعرب وفد كولومبيا عن امتنانه فيما يخص التقرير عن لجنة البراءات. وذكر الوفد أن كولومبيا ترغب في تعزيز سياسات إعادة التصنيع التي تتبعها من خلال استحداث تكنولوجيات جديدة وتطويرها، وإدخال أوجه التقدم التقني والعلمي وأيضاً عن طريق إدخال نفسها في سلاسل القيمة العالمية. وأبرز الوفد أن نقل التكنولوجيا يُعد جزءاً أساسياً من سياسة التطوير لبلدان مثل كولومبيا، حيث كانت الملكية الفكرية بحاجة إلى أن تصبح قوة توجّه التغيير التطويري. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به اللجنة، وأبرز أن تلك المساحات أتاحت إمكانية تبادل المعلومات بشأن الموضوعات التي تناولتها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والويبو ولا سيما الموضوع المتعلق باستجابة نظام الملكية الفكرية للأمراض المستقبلية. وذكر الوفد أنه كان يستعرض خارطة الطريق التي اقترحتها الويبو، على النحو الذي يرد في الوثيقة WO/GA/56/6. وأعرب الوفد عن استعداد كولومبيا للمشاركة بنشاط في المناقشات المستقبلية، مؤكداً على اهتمامها بالموضوعات الخمس التي ترد في التقرير. وأخيراً، أظهر الوفد التزام كولومبيا تجاه لجنة البراءات فيما يتعلق بالعمل الذي سيتم إنجازه في المستقبل.
7. وتحدث وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الرئيس والأمانة وأعضاء لجنة البراءات لجهودهم المتواصلة والتقدم المحرز منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة للويبو. وأبرز الوفد عمل لجنة البراءات في بناء المساحات لمناقشة الموضوعات الخمسة الرئيسية المتضمنة في التقرير، ألا وهي: "1" الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات؛ "2" وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" والبراءات والصحة؛ "4" وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكِّليهم؛ "5" ونقل التكنولوجيا. وبخصوص تلك الموضوعات، رأى الوفد أن موضوع جودة البراءات، ومنها أنظمة الاعتراض، يكتسي وجاهة وأهمية خاصة للاتحاد الأوروبي. ولاحظ الوفد فيما يتعلق بجودة البراءات أن البراءات عالية الجودة كانت قادرة على ضمان إيجاد التوازن المناسب بين مصالح المخترعين وقطاع الصناعة وسائر أصحاب المصالح من جهة والمجتمع ككل من جهة أخرى. وأظهر الوفد اهتمام الاتحاد الأوروبي في المضي قدماً بعمل اللجنة، لا سيما فيما يتعلق بموضوع الذكاء الاصطناعي، والذي سيتطلب مناقشات تدور حول الموضوعات، مثل أبوة الاختراع القائم على الذكاء الاصطناعي والاختراعات المستنبطة بالذكاء الاصطناعي واستخدام الذكاء الاصطناعي لإجراءات فحص البراءة. ووجه الوفد الانتباه إلى أن تلك المناقشات سترتكز على المقترح المقدم من وفود البرازيل وإسبانيا في الوثيقة SCP/31/8 Rev فيما يخص تبادل الخبرات والمعلومات بشأن أهلية الاختراعات المبتكرة باستخدام الذكاء الاصطناعي أو من قبل الذكاء الاصطناعي للحماية بموجب براءة، والمقترح المقدم من وفود فرنسا وإسبانيا على النحو الوارد في الوثيقة SCP/30/9 بشأن الذكاء الاصطناعي والبراءات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه بالإضافة إلى المساهمة في الجودة التقنية للبراءات، ينبغي أن تكون اللجنة بمثابة منتدى للمناقشات بشأن أوجه الاختلاف بين أنظمة قوانين البراءات القائمة، فضلا عن تنسيق قانون البراءات الموضوعي تجاه المستقبل. وأقرّ الوفد أيضاً بضرورة إرساء السرية بين مستشاري البراءات وموكِّليهم، مشيراً إلى تطلع الاتحاد الأوربي إلى المناقشات بشأن التطورات والتجارب الأخيرة، فضلاً عن جلسة لتبادل المعلومات تركز على التطورات والتجارب الأخيرة بشأن الجوانب العابرة للحدود فيما يتعلق بسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكِّليهم والتي كان يجب أن تُنظم في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البراءات. وذكر الوفد أيضاً أنه يعتبر نقل التكنولوجيا أداة مفيدة ساعدت في تعزيز الابتكار والتطوير. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على رغبة الاتحاد الأوروبي في المشاركة في جلسات تبادل المعلومات التي ستُنظم في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البراءات بشأن التعاون الدولي فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا من خلال نظام البراءات، ومنها المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وترخيص التكنولوجيا، والتعاون الشامل لكل من القطاعين العام والخاص وكذلك بشأن البراءات الأساسية الموحدة والترخيص. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة، أشار الوفد إلى أنه بعد جائحة كوفيد-19، توصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى استنتاج بأن الحوافز الفعالة التي تُقدم لدعم الباحثين، بالإضافة إلى ترخيص البراءات، فضلاً عن النفاذ العالمي واسع النطاق وميسور التكلفة والعادل إلى اللقاحات وأدوات التشخيص والعلاجات المأمونة والفعالة اكتست نفس قدر الأهمية من أجل مكافحة أزمات الصحة العامة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد أن توفر نظام قوي وفعال وشفاف ويمكن التنبؤ به لحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب الاستثناءات ومواطن المرونة الخاصة بها، تبين أنه ليس المشكلة بل جزءاً من الحل. وشجّع الوفد العمل الذي تنجزه الويبو رفقة منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، والذي تبين أنه لا غنى عنه في تقديم تمثيل متكامل للملكية الفكرية، والذي يتعلق بالصحة العامة والتجارة، بما في ذلك علاقتها بالابتكار في تكنولوجيات الصحة والنفاذ إلى الأدوية ميسورة التكلفة. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي رأى مصلحة في تمديد التحديث المنتظم على قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن معلومات وضع البراءات المرتبطة بالأدوية واللقاحات. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اهتمام الاتحاد الأوربي بتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن الممارسات التي تنطوي على ترخيص التكنولوجيات الطبية لأغراض تشخيص كوفيد-19 والوقاية منه وعلاجه، بما في ذلك أمثلة عن الترخيص الإجباري والترخيص الطوعي. وأوضح الوفد أنه في حين يعتبر الاتحاد الأوروبي جميع موضوعات المناقشة ذات صلة، فإنه يولي اهتماماً خاصاً بتعزيز التعاون الدولي وتحسين المعرفة التقنية بمتطلبات الأهلية للحماية ببراءة، ما يضمن نظام براءات أكثر كفاءة وفاعلية وذا جودة أعلى في جميع الدول الأعضاء. واقترح الوفد أنه سيكون الطريق الصحيح للمضي قُدماً نحو إزالة الحواجز التجارية والإسهام بشكل جلي في الازدهار الاقتصادي. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد ثانيةً على استعداد الاتحاد الأوروبي لمواصلة جهوده للمضي قُدماً في عمل اللجنة حسب خطة العمل المتفق عليها.
8. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا، باسم المجموعة "باء"، وأعرب عن تقديره لعمل لجنة البراءات، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بمختلف آليات الفحص السريع للبراءات لمكاتب الملكية الفكرية والمساهمات الإيجابية لنظام البراءات في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا والتنمية الصناعية للبلدان. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي أنجزته الأمانة لتنظيم جلسات تشاركية وإعداد تقارير متنوعة عن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك للمجتمع العالمي. وأعرب الوفد أيضاً عن دعمه المتواصل لتنشيط لجنة البراءات وتركيزها على الموضوعات الحالية ذات الأهمية للمبتكرين ومودعي الطلبات الذين يستكشفون إطار عمل البراءات الدولي.
9. وشكر وفد المملكة العربية السعودية الرئيس ونائبا الرئيس والأمانة على جهودها البارزة في إدارة عمل اللجنة. وأعرب الوفد عن تطلعه لتنسيق الإجراءات المشتركة بين الدول الأعضاء بشأن استخدام مكاتب الملكية الفكرية الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها، ومن بينها التصنيف وفحص طلبات البراءة. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه كان على استعداد تام للعمل لتحقيق هذا الهدف في اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في لفت الانتباه إلى حقيقة أن المملكة العربية السعودية قد أطلقت مبادرة لإجراء بحوث البيوتكنولوجيا باستخدام الذكاء الاصطناعي؛ بغية تعزيز استراتيجيتها الوطنية في مجال الملكية الفكرية.
10. وأثنى وفد الاتحاد الروسي على عمل الأمانة لإعداد التقرير الخاص بلجنة البراءات الوارد في الوثيقة WO/GA/56/6. وشدّد الوفد على الأهمية الكبيرة لعمل لجنة البراءات لتطوير نظام البراءات. وشكر الوفد الأمانة أيضاً على تنظيم الجلسات التشاركية التي نُظمت خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البراءات بشأن أهلية الاختراعات المبتكرة باستخدام الذكاء الاصطناعي أو من قبل الذكاء الاصطناعي للحماية ببراءة كما شكر الدول الأعضاء على مشاركتها في هذه الجلسات. وأفاد الوفد أن الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) كانت تنفذ مشروعاً يهدف إلى توسيع قائمة الموضوعات ذات الأهلية للحماية ببراءة التي تتعلق ببرامج الحاسوب. وأشار الوفد أيضاً إلى أن مسالة جودة البراءات كانت تكتسي اهتماماً خاصاً، وأعرب عن أمله في المناقشات البنّاءة حول هذه المسالة، بما في ذلك برامج الفحص السريع لمكاتب الملكية الفكرية. وأفاد الوفد أيضاً أن الاتحاد الروسي عدّل نُهجه تجاه مسالة وحدة الاختراع، ما جعل ممارساته أقرب إلى إطار عمل معاهدة البراءات. وأوضح الوفد أن تلك التغييرات ستسهل منح حماية البراءة لمودعي الطلبات الروس في الخارج ومودعي الطلبات الأجانب أيضاً الذين يتقدمون بطلب للحماية في الاتحاد الروسي. علاوة على ذلك، يمكن للأطراف الأخرى تقديم تعليقاتهم على أهلية الاختراعات للحماية بموجب براءة فور دخول الطلب الدولي لمعاهدة البراءات المرحلة الوطنية، والتي يتوقع أن تعزز جودة البراءات. وأعرب الوفد عن رغبته أيضاً في التشديد على أهمية الموضوع "البراءات والصحة" الذي جرت مناقشته في اللجنة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) أحرزت نجاحاً لسنوات في تنفيذ برنامج الفحص السريع للبراءات وطلبات نموذج المنفعة فيما يتعلق بالفيروسات والأمراض ذات الصلة مثل الالتهاب الرئوي. وإذ يحيط الوفد علماً بالأهمية الخاصة التي تكتسيها تبادلات الدول الأعضاء بشأن أحدث الأبحاث حول حالات العدوى الفيروسية الجديدة، فإنه يشير إلى أهمية إنشاء صفحة إلكترونية جديدة للويبو مخصصة لطلبات البراءات فيما يتعلق بمضادات الفيروسات وتقديم معلومات عن وضعها القانوني، بما في ذلك حالة الطلبات الدولية بموجب معاهدة البراءات. وأشار الوفد إلى أن البراءة لم تكن وثيقة تؤكد الحماية فحسب، بل تُمثل أيضاً مصدراً للمعلومات المتعلقة بتقدم العلوم والتكنولوجيا، وذكر أن النفاذ إلى هذه المعلومات سيتيح للمجتمع الطبي تنسيق الإجراءات وتدعيم جهوده في مكافحة العدوى الفيروسية على نحو أفضل.
11. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/56/6. وأشار الوفد إلى أن لجنة البراءات لطالما كانت بمثابة المنتدى الذي يشجع المناقشات الموضوعية بين الدول الأعضاء بشأن المسائل التقنية المرتبطة بقانون البراءات والتعاون الدولي. وذكر الوفد أيضاً أن لجنة البراءات أتاحت للدول الأعضاء على مدار السنوات السابقة فرصة لتبادل آرائهم وخبراتهم فيما يخص المسائل الهامة مثل الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، وجودة البراءات، ونقل التكنولوجيا، والبراءات والصحة. وأشار الوفد إلى أن تلك المناقشات كانت مفيدة للغاية في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحقيق الاستفادة المثلى من نظام البراءات. كما أعرب الوفد عن دعمه لمواصلة تنظيم الجلسات التشاركية بشأن موضوع "سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكِّليهم" والمساهمة الإيجابية لنظام البراءات في التنمية الصناعية والتحديات ذات الصلة. وتطلع الوفد أيضاً لمزيد من المناقشة مع الدول الأعضاء بشأن المسائل المدرجة في الدورة المقبلة للجنة البراءات.
12. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/56/6. وشدّد الوفد على الأهمية الخاصة للعمل المنجز في لجنة البراءات بشأن بند جدول الأعمال "جودة البراءات". وتضمن أنظمة فحص البراءات الفعالة ومتطلبات أهلية الحماية ببراءة جدارة نظام البراءات بالثقة. وفي هذا السياق، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى بعض التنسيق والمرونة من الدول الأعضاء لتحديد الطريقة المناسبة لتنفيذ الأحكام في نظمها وممارساتها القانونية الخاصة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المادة 29 فيما يتعلق بالمادة 1.1 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). واعتُبرت التبادلات بين الدول الأعضاء المختلفة في لجنة البراءات وتبادل الممارسات الفضلى والتدريبات مهمة للغاية. وإضافة إلى ذلك، تم التشديد على أهمية نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الوثيقة WO/GA/56/6 عرضت المناقشات بشأن المسائل الناشئة مثل النفاذ إلى الأدوية الأساسية، وتأثير الذكاء الاصطناعي على أنظمة البراءات، والتحديات بشأن أهلية المعارف التقليدية والموارد الوراثية للحماية ببراءة. وشدّد الوفد، في ضوء التغييرات السريعة في مجالات مثل البيئة والصحة العالمية، على أهمية تحليل المسائل الناشئة على أساس مستمر وبذلك تبقى أنظمة البراءات مناسبة. وأقر الوفد بالتحديات ووجهات النظر المختلفة بين الدول الأعضاء حول مسائل مثل أهلية الحماية ببراءة وإيجاد التوازن بين حقوق البراءات والمصلحة العامة. وفي الختام، أكد الوفد دعمه للجهود المشتركة لتحقيق نظام براءات متوازن وفعال يعزز الابتكار التكنولوجي وحقوق الإنسان والاستدامة.
13. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لعمل الأمانة. وشدّد الوفد على اهتمامه الخاص ببنود جدول الأعمال: البراءات والصحة والاستثناءات والتقييدات ونقل التكنولوجيا. ورُغم وجود وجهات نظر وأولويات مختلفة بين الدول الأعضاء، وجد الوفد أن لجنة البراءات زوّدت أعضائها بمنصة مناسبة لتبادل شامل وبناء للأفكار والخبرات. وفي هذا الصدد، اعتُبرت جلسات تبادل المعلومات والجلسات التشاركية بوجه خاص التي نُظمت خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البراءات قيّمة. ولفت الوفد الانتباه إلى الصحة باعتبارها حق بشري أساسي، فيما يخص بند جدول الأعمال "البراءات والصحة". وفي هذا الصدد، أكّد الوفد هدف التنمية المستدامة 3، والذي يتعلق بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية من خلال التغطية الصحية الشاملة، ومنها النفاذ إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الأمنة والفعالة وعالية الجودة وميسورة التكلفة. وألمح الوفد إلى أن لجنة البراءات كانت بمثابة المنتدى الدولي الوحيد، حيث يمكن للبلدان تبادل الخبرات بشأن استخدام أوجه المرونة المتعلقة بالصحة. وبالإضافة إلى ذلك، شدّد الوفد على الأهمية الخاصة لبند جدول أعمال لجنة البراءات: الاستثناءات والتقييدات، لأنه كان من الضروري ضمان إنشاء نظام متوازن للبراءات يعزز الابتكار ويحترم حقوق ومصالح جميع أصحاب المصلحة في كل مجتمع. ويرى الوفد أن تسريع عمل لجنة البراءات من أجل إعداد وثائق مرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات الأخرى على حقوق البراءات سيكون مفيداً. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال "جودة البراءات"، ينظر الوفد إلى تبادل الخبرات وتحسين المهارة والخبرة التقنية من خلال التعاون الثنائي والإقليمي في مجال فحص البراءات تحديداً على أنه عنصر أساسي. وسلط الوفد الضوء على أهمية مواطن المرونة الوطنية ومبدأ الإقليمية والتي كانت تتوافق مع المادة 1.27 من اتفاق جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، وأعرب عن رأي مفاده أن النظر في هذا البند من جدول أعمال لجنة البراءات لا ينبغي تفسيره على أنه أداة لتنسيق قوانين البراءات ومعايير الأهلية للحماية ببراءة ولا لممارسات وضع القواعد مستقبلاً. وشدَّد الوفد أيضاً على أهمية تسهيل نقل التكنولوجيا والمناقشات المتوقعة في لجنة البراءات وكيف يمكن أن تكون البراءات عائقاً أمام نقل التكنولوجيا. واختتم الوفد معرباً عن أمله في أن المشاركة الإيجابية والبنَّاءة بين أعضاء لجنة البراءات يمكن الحفاظ عليها وستؤدي إلى إحراز تقدم كبير في مناقشة المسائل التي تكتسي وجاهة خاصة للمصالح المشتركة.
14. وشكر وفد المغرب الأمانة على إعداد الوثائق عالية الجودة وكل الجهود التي بذلتها. وأكَّد الوفد على التزامه بعمل لجنة البراءات. وتابع الوفد التبادلات في لجنة البراءات باهتمام خاص وشجَّع على مواصلة العمل على بنود جدول الأعمال الخمسة، حيث إن المغرب تعمل على إضفاء مزيد من التطوير على قوانين البراءات الخاصة بها.
15. وأعرب ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) عن مخاوف من أن استخدام المخترعين البشر للذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في طلبات البراءة، ما قد يفضي إلى وجود مجموعات كبيرة من البراءات. ورأى أن الممارسات في مجالات البراءات الأساسية الموحدة وفي تكنولوجيات المنصة للمنتجات الطبية الحيوية بيَّنت أنه ينبغي في بعض الحالات تنفيذ البراءات باعتبارها حقاً ربحياً لا كحق استئثاري. وفي هذا الصدد، توقَّع ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة أن الذكاء الاصطناعي دفع واضعي السياسات أكثر في هذا الاتجاه. وأعرب الممثل، بالإضافة إلى ذلك، عن رغبته في إجراء مناقشة أعمق بشأن الطريقة التي ستُستَخدَم بها حماية المعلومات التجارية السرية في خدمات الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث التحديات المتعلقة بمتطلبات التمكين للاختراعات المحمية ببراءة أو المصلحة العامة في مراقبة خدمات الذكاء الاصطناعي نفسها وتدقيقها فيما يتعلق بالتحيز أو غيره من الأضرار، والتي يخضع الكثير منها للمناقشة حالياً في الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم.
16. وشكرت الأمانة جميع الوفود على تعليقاتها وأكدت على أنها أحاطت علماً بجميع التدخلات. وأحاطت الأمانة علماً بأن هناك عدد من المحاور تناولها العديد من الوفود بشأن كل موضوع من الموضوعات الخمسة، وأن جميع بنود جدول الأعمال الخمسة تم اعتبارها بنوداً مهمة من قِبل الكثير من الوفود مهمة، إن لم يكن جميعها. وتمت الإحاطة علماً بأهمية الاتجاهات الحالية والقضايا الناشئة، مثل أبوة الاختراع القائم على الذكاء الاصطناعي والاختراعات المستنبطة بالذكاء الاصطناعي وأدوات الذكاء الاصطناعي التي تستخدم في فحص البراءات. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أهمية العمل المتعلق بالبراءات والصحة فضلاً عن عمل المنظمات ثلاثية الأطراف في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أهمية البراءات عالية الجودة في فحص البراءات. واختتم الوفد بيانه معبراً عن التزامه بالعمل نحو إحراز تقدم في جميع بنود جدول الأعمال.
17. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (الوثيقة WO/GA/56/6).

"3" تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/8](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=604683).
2. أشارت الأمانة إلى أنه في أثناء الفترة قيد النظر، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) دورتها السادسة والأربعين في الفترة الممتدة من 21 إلى 23 نوفمبر 2022، بنسق مختلط، وتولى رئاستها السيد سيميون ليفيتشي (جمهورية مولدوفا) بصفته رئيساً بالنيابة. طبقت لجنة العلامات كذلك النظام الداخلي الجديد، كما انتخبت، لأغراض دورتها الاستثنائية المقبلة، السيد سيرجيو شويز سالازار (بيرو) رئيساً والسيدة ماري بياتريس نانغا نغويل (الكاميرون) والسيد سيميون ليفيتشي (جمهورية مولدوفا) نائبين للرئيس. وقد أحرزت لجنة العلامات تقدماً في عملها في المجالات الثلاثة التي شملتها اللجنة وهي، العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وقد واصلت اللجنة عملها بشأن موضوع العلامات التجارية الوطنية، ووافقت على عقد جلسة إعلامية بشأن ذلك الموضوع بالتزامن مع دورتها السابعة والأربعين؛ في مجال العلامات التجارية، إضافة إلى عملها بشأن حماية أسماء الدول. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أفادت الأمانة أن لجنة العلامات نظرت في اقتراح محدث مقدم من وفود كندا وإسرائيل واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشـأن التوصية المشتركة الخاصة بحماية التصاميم الصناعية المتعلقة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة وكذلك اقتراح مقدَّم من المجموعة الأفريقية لإجراء دراسة عن تأثر الابتكار بحماية التصاميم المرتبطة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة. وخلص الرئيس بالنيابة إلى أن لجنة العلامات ستواصل مناقشة كلا الاقتراحين في دورتها العادية القادمة. وختاماً، فيما يتعلق بمجال المؤشرات الجغرافية، فقد انعقدت جلسة إعلامية لمدة نصف يوم بالتزامن مع الدورة السادسة والأربعين للجنة العلامات، وقد نوقشت فيها الموضوعات التالية: "1" حماية المؤشرات الجغرافية للخدمات؛ و"2" حماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات غير الزراعية. وعلاوة على ذلك؛ وافقت لجنة العلامات على عقد جلسة إعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية بالتزامن مع الدورة السابعة والأربعين للجنة العلامات. وسيدور برنامج تلك الجلسة الإعلامية حول الموضوع التالي: "العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية: أسباب رفض الحقوق السابقة".
3. وتحدث وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى التقرير الخاص بالعمل الذي تضطلع به لجنة العلامات، كما يرد بالوثيقة WO/GA/56/8، وقدم الشكر إلى الأمانة لإعدادها إياه، كما شكر رئيس اللجنة ونوابه على الجهود التي بذلوها لضمان حسن سير عمل اللجنة. وقد شددت المجموعة الأفريقية على أهمية القضايا التي طرحت للمناقشة في اللجنة، وفي إطار ذلك رحبت بالقرار الذي صدر عن الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للويبو، المتمثل في عقد مؤتمرين دبلوماسيين، أحدهما لإبرام واعتماد معاهدة قانون التصاميم، والآخر يتعلق بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية، مما يعزز حماية المعارف التقليدية على نحو متبادل. وقد ذكرت المجموعة أنها تطلعت إلى نتيجة متوازنة تراعي الشواغل المشروعة المتعلقة بالمساعدة التقنية واتفاقية للكشف يتبدى أثرهما بصورة وافية في الأحكام الأساسية لمعاهدة قانون التصاميم. أما فيما يخص مجال العلامات التجارية، فقد أقرّت المجموعة بقيمة حماية أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية من تسجيلهما واستخدامهما باعتبارهما علامات تجارية، وكذلك حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية في نظام أسماء الحقول (DNS). وقد أعربت المجموعة عن أملها في أن يثمر العمل على تلك القضايا أكثر من مجرد اجتماعات إعلامية وأن يسفر عن نتائج ملموسة تضع حداً لمحاولات احتكار أسماء البلدان ذات السيادة والاستخدام المضلل لتلك الأسماء من قبل كيانات خاصة. وإذ تشير المجموعة باهتمام إلى عمل اللجنة المتعلق بحماية واجهات المستخدم المصورة كالتصاميم الصناعية، فقد أبدت دعمها لمواصلة الأنشطة الاستكشافية، استناداً إلى الأدلة وتأثير نوع حماية التصاميم التكنولوجية على الابتكار، بما في ذلك في البلدان النامية، قبل الالتفات إلى أي نشاط لوضع معايير. وختاماً، أقرت المجموعة بوجوب تكثيف اللجنة لأنشطتها الخاصة بقضية حماية المؤشرات الجغرافية، مع تركيزها على الحرف اليدوية والمنتجات الزراعية ودورهما في حماية أنواع معينة من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.
4. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقدم الشكر لرئيس اللجنة ونوابه على توجيههم القدير لأعمال الدورة السادسة والأربعين للجنة العلامات، كما شكر الأمانة على جهودها المبذولة في إعداد دورات لجنة العلامات. ومع الثناء على المناقشات الخاصة بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية، التي انعقدت في آخر دورة من دورات لجنة العلامات، فقد تطلعت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، انطلاقاً من إقرارها أن المقترحات قد استمدت دعماً إقليمياً من الدول الأعضاء، إلى مراجعة الوثائق ذات الصلة واحتمال دمجها وإلى مزيد من المناقشة التي تُطرح بشأن القضية داخل اللجنة. وفيما يخص التصاميم الصناعية، أبرزت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق التقدم المحرز في أثناء الدورات الماضية، لا سيّما بهدف تحقيق نتائج ملموسة في أثناء المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وقد أعربت المجموعة عن استعدادها لتكثيف اشتراكها في المناقشة المزمعة للدورة الاستثنائية للجنة العلامات، التي ترمي إلى سد الثغرات القائمة بمستوى كاف، من شأنه أن يتيح إتمام عمل مدته أكثر من عقد بخصوص معاهدة قانون التصاميم في العام القادم في أثناء انعقاد المؤتمر الدبلوماسي. كما شكرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الدول الأعضاء في الويبو، التي عرضت استضافة المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، وكذلك تطلعت إلى المناقشات البناءة التي ستطرح في أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية المقامة في أكتوبر، والتي من شأنها أن تحدد زمان ومكان المؤتمر الدبلوماسي، إضافة إلى النظام الداخلي له. وقد رأت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فيما يخص التصاميم الصناعية أن التوصية المشتركة المقترحة المعنية بحماية التصاميم الصناعية المرتبطة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة من شأنها أن تشكل أساساً تقوم عليه الحماية الحديثة للتصاميم في البلدان التي يهمها الأمر وكذلك من أجل المضي قدماً في تحديد أفضل الممارسات. وقد عبرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن رأيها ببلوغ وقت إتمام المناقشة والوصول إلى اتفاق بشأن اختتامها، مؤكدة بذلك على خضوع الاقتراح المتعلق بالتوصية المشتركة بالفعل لعدة مراجعات. ومن ثم، أعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن أملها في توصية مشتركة تقدمها اللجنة في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، أحاطت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق علماً بالاقتراح الجديد الذي قدمته المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالدراسة التي تجرى على واجهات المستخدم المصورة. وقد أعرب الوفد عن دعم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فيما يتعلق بالتطوير التام لقاعدة البيانات هذه، امتثالاً للتكاليف الضرورية والمقدّرة، وذلك في ضوء الترحيب بإنشاء قاعدة البيانات الخاصة بالحماية المؤقتة للتصاميم الصناعية المعروضة في معارض دولية بعينها، واعتماداً على الأجوبة الخاصة بالدراسة الاستقصائية ذات الصلة. وختاماً، أشارت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فيما يخص المؤشرات الجغرافية إلى المعلومات القيِّمة المقدمة في أثناء الجلسة الإعلامية المنوطة بالمؤشرات الجغرافية. كما تطلعت المجموعة إلى الدورة السابعة والأربعين المعنية بلجنة العلامات، والتي من شأنها التركيز على العلامات التجارية الوطنية، لا سيما، فيما يتعلق بأهميتها في تصميم السياسات والاستراتيجيات العامة؛ وتأثير العلامات التجارية الوطنية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والآليات القائمة لحماية العلامات الوطنية. واختتمت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالترحيب بالتبادلات القيّمة الجارية بين الوفود فيما يتعلق بالممارسات المختلفة والقضايا العملية، وكذلك المداولات بشأن الاقتراحات المتنوعة والتي كانت ذات إفادة مهمة للدول الأعضاء كافة.
5. وأعرب وفد الصين عن تقديره للجهود المبذولة من طرف اللجنة ودولها الأعضاء في المضي قدماً بالقضايا التي تطرقت إليها اللجنة، كما ذكر الوفد أنه علق أهمية كبيرة على المناقشات المطروحة بشأن تحسين القواعد ذات الصلة بالتصميم الصناعي والمؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية. وقد نوه الوفد إلى أنه سيواصل المشاركة بفاعلية في عمل لجنة العلامات، كما كان عاقداً العزم على الإفضاء عن تجاربه المحلية.
6. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأبدى ترحيبه بالتقدم المستمر الذي أحرزته المناقشات خلال الدورة الأخيرة للجنة العلامات. وقد تطلع الوفد إلى الدورة الاستثنائية للجنة التي ركزت على معاهدة قانون التصاميم، فيما يخص مجال التصاميم، وتأهب للمشاركة البناءة في حل القضايا العالقة المتعلقة بمسودات النصوص. أما فيما يخص موضوع تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/ الخطوط، فقد تطلع الوفد إلى مواصلة المناقشات بشأن الاقتراح المحدث المقدم من وفود كندا وإسرائيل واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشـأن التوصية المشتركة الخاصة بحماية التصاميم الصناعية المتعلقة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة (الوثيقة SCT/44/6 Rev 4). وقد أكد الوفد على الرأي القائل إن اعتماد التوصيات ذات الصلة بتصاميم واجهة المستخدم المصورة من شأنه أن يسهم في تحديث الممارسات الخاصة بالتصاميم وكذلك تيسير حماية حقوق المصممين في المجالات التكنولوجية سريعة التطور. وفيما يخص العلامة التجارية المتعلقة بموضوع أسماء البلدان، فقد أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات القائمة على الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/43/6، حيث أشاد بروح السعي نحو توافق الآراء المنعكسة فيها. أما فيما يتعلق بالعلامات التجارية الوطنية، فقد أعرب الوفد عن تطلعه إلى الجلسة الإعلامية بشأن حماية العلامات التجارية الوطنية في الدول الأعضاء، على أن تنظم في الدورة التالية للجنة العلامات، اعتماداً على الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/45/6 Rev.3. وقد توجه الوفد في الختام، فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، بالشكر إلى الأمانة وأعضاء لجنة العلامات على ما بذلوه من جهد في إعداد وتقديم الجلسة الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية، كما أحاطت علماً بالجلسة الإعلامية القادمة، التي ستتصدى لموضوع العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية: الحقوق السابقة وأسباب رفض. ونوه الوفد إلى أنه انتابه القلق البالغ بخصوص معالجة المؤشرات الجغرافية على الإنترنت، لا سيّما فيما يتعلق بمنازعات أسماء الحقول على الإنترنت. وقد ختم الوفد بإيراده أنه ظل مشاركاً بفاعلية في مواصلة العمل على مستوى المجالات الثلاثة الرئيسية التابعة للجنة العلامات.
7. وأشاد وفد المملكة العربية السعودية بالأمانة لإعدادها التقرير الوارد به مداولات اللجنة بشأن الاقتراح الخاص بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية. وقد نوه الوفد إلى أنه تأهب للعمل على مشروع مقترح مع الدول الأعضاء تحت مظلة اللجنة، في تأكيد منه على أهمية التصدي لتلك القضايا وإيجاد حلول مناسبة.
8. وتوجه وفد قطر بالشكر إلى الأمانة على إعداد التقرير الخاص بلجنة العلامات، إضافة إلى شكره للرئيسة على الجهود التي تبذلها في إطار عمل اللجنة. وقال الوفد إنه تطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء من أجل إنجاح المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاق دولي بشأن قانون التصاميم، ويأتي ذلك عقب الإشارة إلى تعليقه أهمية كبيرة على القضايا التي كانت تعمل اللجنة عليها لوضع قانون دولي للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وأعرب الوفد في الختام عن دعمه للمشاورات التي رمت إلى حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول، وحماية العلامات الوطنية في الدول الأعضاء، إضافة إلى الجوانب ذات الصلة بالعلامات التجارية في أسماء الحقول.
9. وذكر وفد إسبانيا تأييده البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وذكر الوفد، فيما يخص المجالات الثلاثة التي تناولتها اللجنة، أنه أعرب عن تطلعه للدورة الاستثنائية للجنة العلامات بشأن معاهدة قانون التصاميم، وأنه على أهبة الاستعداد لتقديم دعمه الكامل ومشاركته البناءة في حل القضايا العالقة ذات الصلة بمسودة النصوص. أما فيما يخص تصاميم واجهة المستخدم المصورة، فقد أبدى الوفد دعمه للبيان الذي ألقاه وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يخص أهمية اعتماد التوصيات بشأن هذا النوع من التصاميم لتيسير حماية حقوق المصممين في المجالات التكنولوجية التي تتطور سريعاً. وختاماً، أعرب الوفد، فيما يتصل بمجال المؤشرات الجغرافية، عن اهتمامه بمتابعة افتتاحية المناقشة الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية للخدمات، إضافة إلى المؤشرات الصناعية الجغرافية والحرف اليدوية، حيث إنه عدّ تلك المواضيع من ضمن المواضيع ذات الأهمية الخاصة، والتي أحرزت لوائحها تقدماً، لا سيّما على مستوى الاتحاد الأوروبي.
10. ووجه وفد الاتحاد الروسي شكره للأمانة على إعداد التقرير الخاص بعمل اللجنة. وقد أعرب الوفد عن ثقته بأن وجود مثل هذا الصك الدولي من شأنه أن يخفّض من تكاليف التسجيل وأن يعزز من جودة الفحص وأن يقلل من الوقت المستغرق فيه تأكيداً على القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو العام المنصرم، من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وقد تأهب الوفد للمشاركة الفعالة في الإعداد لتلك الأحداث في الفترة السابقة لحلول المؤتمر وفي أثناء المؤتمر ذاته. وقد أبرز الوفد أنه من أجل الوصول إلى حل توفيقي بخصوص مشروع المعاهدة برمته، وجب على اللجنة إقامة الحوار للوصول إلى النهج الأمثل الذي تتبعه البلدان المتقدمة والنامية مع وضع المشكلات الخاصة بالنص في الاعتبار، بما في ذلك، المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقد أعرب الوفد عن دعمه لتمديد المساعدة التقنية لهذه البلدان، بهدف التطبيق الفعّال لأحكام معاهدة قانون التصاميم المستقبلية. وعلاوة على ذلك، أبرز الوفد أهمية مواصلة اللجنة لعملها الخاص بواجهات المستخدم المصورة، موضحاً أن التوصية المشتركة المتعلقة بحماية التصاميم الصناعية للتصاميم المتعلقة بواجهات المستخدم المصورة من شأنها أن تمكن المواءمة وحماية أكثر فاعلية للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اهتمامه في مواصلة المناقشات وتحديد النهج المتوازنة لحماية أسماء البلدان، مشيراً إلى أن التوصيات التي وضعتها اللجنة من شأنها أن تكون ذات منفعة هامة لجميع الدول الأعضاء. ونوه الوفد إلى وضع برنامج جديد من أجل تعزيز المنتجات الروسية عالية الجودة داخل الاتحاد الروسي وخارجه. بالإضافة إلى ذلك، وقع عدد من التعديلات الهامة في القانون الوطني للاتحاد الروسي على مدار السنوات الماضية. وعلاوة على ذلك، أتم الاتحاد الروسي عمله بشأن تقييم العلامات التجارية بما في ذلك، عنصر جغرافي، بهدف حماية المُنتجِين الإقليميين. وختاماً، أعرب الوفد عن امتنانه للأمانة وللدول الأعضاء في الويبو على عملهما الفعال، كما أعرب عن تطلعه لمواصلة تبادل المعلومات الموضوعي بشأن أفضل الممارسات وأفضل الإنجازات فيما يخص الفحص في دورات اللجنة.
11. وأعرب وفد جامايكا عن تقديره للعمل الذي نُفذ داخل لجنة العلامات، ورأى أن عمل اللجنة كان جوهرياً في تقديم الإرشادات بشأن تطوير القانون الدولي للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وإذ أوضح الوفد أنه علّق أهمية كبيرة على حماية أسماء البلدان، فقد ذكر أن جامايكا، باعتبارها دولة نامية صغيرة، ما فتئت تشهد استغلال اسم البلد فيما يتصل بالسلع والخدمات المتنوعتين، دون تخويل أو اتصال مباشر بجامايكا. كما شدّد الوفد على دعمه المتواصل للعمل الذي تقوم به لجنة العلامات، مؤكداً على أهمية حماية أسماء البلدان والحاجة إلى آليات مواتية من أجل الحماية.
12. وأبدى وفد نيجيريا دعمه للبيان الذي صرح به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بقرار الجمعية العامة للويبو بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وإذ وجه الوفد امتنانه للأمانة على تنظيم اجتماعات لجنة العلامات والجلسات الإعلامية للدول الأعضاء، فقد أعرب عن تطلعه للدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلامات واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي. وقد أثنى الوفد على المكتب الدولي ومركز جورجيا الوطني للملكية الفكرية (SAKPATENTI)، على تنظيمهما ندوة الويبو العالمية بشأن المؤشرات الجغرافية، مع تسليط الضوء على مشاركة نيجيريا في الحدث. وقد يسرت هذه المشاركة من التفاعلات القيّمة وعمليات تبادل الأفكار وأخذ العلم عن الممارسين فيما يخص استخدام المؤشرات الجغرافية وحمايتها. وقد كرر الوفد نداء المجموعة الأفريقية للحاجة إلى نتائج ملموسة في هذا المجال للحد من تسويق أسماء البلدان ذات السيادة واستخدامها المضلل من قبل كيانات خاصة، وذلك مع التأكيد على أهمية حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية من تسجيلهما واستخدامهما بصفتهما علامات تجارية.
13. وأعرب وفد أوغندا عن تقديره للتقرير الشامل الخاص بلجنة العلامات الذي قدمته الأمانة، وذلك تأييداً منه للبيان الذي أصدرته المجموعة الأفريقية. ورأى الوفد، وذلك عقب الثناء على جهود اللجنة المبذولة في التصدي لقضايا حقوق الملكية الفكرية الهامة، أنه كان من الأهمية بمكان وضع آلية حماية شاملة لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية للحفاظ على التراث الثقافي للبلدان ومنع التملك غير المشروع وتعزيز المنافسة العادلة. وقد أعلن الوفد عن إحراز أوغندا تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالتحول الرقمي وإيداعات العلامات التجارية ومعالجة المراسلات والتسجيلات، وهو ما عزز من الكفاءة وتيسير الوصول إلى خدمات الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن امتنانه للدعم المقدم من شعبة الويبو للبلدان الأقل نمواً (LDCs)، مبلغاً عن إحراز تقدمات بارزة فيما يخص تحفيز رائدات الأعمال. وقد ذكر الوفد أن أوغندا قد سجلت أول مؤشر جغرافي لها عن القهوة، مقرّاً بالدور الحاسم الذي تضطلع به الويبو في تعزيز المؤشرات الجغرافية. وختاماً، شدّد الوفد التأكيد على التزامه بتطبيق أفضل الاستراتيجيات لحماية وتعزيز العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية.
14. وحث وفد ماليزيا لجنة العلامات على مواصلة إجراء المناقشة بخصوص الاقتراح المشترك فيما يتصل بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية والاقتراح المشترك فيما يتصل بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول. وأشار الوفد إلى أنه أعرب عن تقديره لتنظيم الجلسة الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية عقب إبدائه اهتمامه باستكشاف موضوع حماية التصاميم الصناعية لواجهات المستخدم المصورة.
15. أوضح وفد جمهورية كوريا، الذي أخذ بالحسبان تقرير لجنة العلامات الوارد في الوثيقة WO/GA/56/8، أن قانون حماية التصاميم الخاص بجمهورية كوريا قد عُدّل في العام 2021 ليشمل تصاميم واجهة المستخدم المصورة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يُنفذ المزيد من البلدان حماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة بصفته أحد مقدّمي الاقتراح الداعيين إلى التوصية المشتركة الخاصة بحماية التصاميم الصناعية المتعلقة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة. وأعرب الوفد عن تطلعه لإجراء البحث الإضافي الذي طلبته المجموعة الأفريقية، والذي من شأنه أن يُساعد على التأكد من أن تلك التوصية تعكس الفهم المشترك لمجموعة كبيرة من البلدان.
16. وأعرب وفد إندونيسيا عن اهتمامه بإجراء المزيد من النقاشات حول حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية المهمة على الصعيد الوطني في كل من نظام العلامات التجارية ونظام أسماء الحقول، مشدداً بذلك على التزام إندونيسيا المستمر بالعمل المضطلع به في إطار لجنة العلامات. وتطلع الوفد إلى إجراء مناقشات حول التوصية المشتركة بشأن أحكام حماية أسماء البلدان بهدف الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسألة المهمة. وفي النهاية، أعرب الوفد عن اهتمامه المتواصل بالعمل على المؤشرات الجغرافية في إطار لجنة العلامات وانتظاره بفارغ الصبر للجلسة الإعلامية.
17. وأعرب وفد أوكرانيا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد بولندا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وذلك بعد أن شكر الأمانة العامة على إعداد التقرير قيد النظر. وسلّط الوفد الضوء على الأثر الكبير لعمل لجنة العلامات على تطوير العلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والمؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أنه تناول، في اجتماعات عقدت منذ عام 2017، من خلال مختلف منصات الويبو وآلياتها مراراً وتكراراً، مسألة وجود مؤشرات كاذبة في خطاب مودِع الطلب، حيث تمت الإشارة إلى الاتحاد الروسي بوصفه عنوان مودِع طلب من أراضي محتلة مؤقتاً في أوكرانيا، وهو ما ينتهك الموقف المشترك للأمم المتحدة حيال السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وبالنظر إلى النطاق الإقليمي للعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، طلب الوفد، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية في الخدمات العالمية للويبو، أن تحترم حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً احتراماً كاملاً، وأن يُميَّز أي حق من حقوق الملكية الفكرية بعنوانه في الأراضي المحتلة مؤقتاً بأوكرانيا بوصفها بلد المنشأ. وذكر الوفد أن الإشارة إلى عنوان مودِعي طلبات من الأراضي المحتلة مؤقتاً بأوكرانيا بوصفه عنواناً في الاتحاد الروسي كان انتهاكاً خطيراً لأحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحد فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية وسيادة أوكرانيا ضمن الحدود المعترف بها دولياً، والتي اعتُمدت رداً على الحرب العدائية التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يشهد فيها الوفد تجاهلاً واضحاً وعدم احترام من جانب الاتحاد الروسي لنظام الويبو المتفق عليه دولياً. واختتم الوفد بالقول إنه مقتنع بأن الويبو والدول الأعضاء فيها ستقف إلى جانب أوكرانيا وستتخذ إجراءات تصحيحية فورية بشأن المسألة الإقليمية لإثبات فاعلية الملكية الفكرية في العالم واحترامها.
18. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه يرفض بشدة الادعاءات المقدمة فيما يتعلق بالاتحاد الروسي وحث الدول الأعضاء في الويبو على الامتناع عن تسييس عمل لجان الخبراء التابعة للويبو ومراقبة ولاية المنظمة. وقال الوفد إن التمييز القائم على أساس الجنسية والنُهُج الانتقائية والمعايير المزدوجة غير مقبول عندما يتعلق الأمر بمودعي الطلبات وأصحاب الحقوق، مؤكداً على أهمية مبدأ تقرير المصير وحرية مودعي الطلبات في تحديد جنسياتهم. وقال الوفد إن الاتحاد الروسي يسترشد، عند النظر في الطلبات ومنح الحماية القانونية وتيسير التسجيل الدولي، بدستوره الحالي وتشريعاته الوطنية في مجال الملكية الفكرية.
19. وأثنى وفد المغرب على الأمانة لجودة التقرير قيد النظر والجهود المبذولة في أعمال اللجنة، وشدد على أهمية مناقشات اللجنة في المجالات الرئيسية الثلاثة للجنة العلامات. وحثّ الوفد اللجنة على إحراز تقدم بشأن جميع بنود جدول أعمالها، ولا سيما بشأن حماية واجهات المستخدم المصورة بوصفها تصاميم صناعية، وحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية المهمة على الصعيد الوطني. وتمثّل تلك البنود مسائل ذات صلة تهم المغرب في سياق تنقيح تشريعاته الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية.
20. وأعرب وفد ليتوانيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أوكرانيا، وكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء المسألة المتعلقة بعمل نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات. واسترعى الوفد انتباه الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، إلى القرار 68/262 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 مارس 2014 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وأكد هذا القرار أن الاستفتاء الذي أُجري في جمهورية القرم ذاتية الحكم ومدينة سيفاستوبول في 16 مارس 2014، يفتقد للشرعية، ولا يمكن أن يشكل الأساس لأي تغيير في وضع جمهورية القرم ذاتية الحكم أو مدينة سيفاستوبول. علاوة على ذلك، دعا القرار جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع جمهورية القرم ذاتية الحكم ومدينة سيفاستوبول على أساس الاستفتاء المذكور أعلاه والامتناع عن أي إجراء أو تعامل يمكن تفسيره على أنه إقرار بأي تغيير في الوضع. وقال الوفد، في معرض احترامه الكامل لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، إنه يلتزم بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة من خلال تبني سياسة عدم الاعتراف بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تشير إلى الاتحاد الروسي كبلد منشأ، حيث كان عنوان المالكين في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا. وقال الوفد إن أي محاولة من جانب الاتحاد الروسي لإضفاء الشرعية على عملية الضم لا ينبغي تجاهلها أو تركها دون معالجة على النحو الواجب. ورأى الوفد أنه ينبغي للمكتب الدولي للويبو، بحكم منصبه، تعديل حقوق العلامات التجارية، أو أي حقوق أخرى من حقوق الملكية الفكرية تتناولها الويبو، والتي تحمل إشارة إلى الاتحاد الروسي كبلد منشأ يكون فيه عنوان المالكين موجوداً في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، مع الإشارة إلى أوكرانيا بوصفها بلد المنشأ. ودعا الوفد الويبو إلى الالتزام بالقرار 68/262 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 مارس 2014 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وقال الوفد إنه ينبغي أن تعكس جميع البيانات المتعلقة بعناوين الأطراف في سجلات الويبو، ولا سيما في سجل مدريد، حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، باتباع سياسة عدم الإقرار بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول.
21. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى عدم جواز تسييس عمل الجمعية العامة للويبو. وقال الوفد إن نظام الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي لا يزال يعمل بكفاءة، امتثالاً لجميع الالتزامات الدولية بين الاتحاد الروسي والويبو فضلاً عن منظمة التجارة العالمية. وقال الوفد أنه ثمة ممارسات مدمرة تستحدث تدابير غير مشروعة وأحادية الجانب، وأن مودعي الطلبات وأصحاب الحقوق ومحامي براءات الاختراع من الاتحاد الروسي يتعرضون للتمييز، وهو ما ينتهك جميع الالتزامات الدولية. وحُرم مودعو الطلبات وأصحاب الحقوق ومحامو براءات الاختراع من الخدمات المناسبة في مجال الملكية الفكرية بسبب سياسات عدد من البلدان. وأضاف الوفد أن المكتب الأوكراني كان يصدر حالات رفض على أساس جنسية مودِع الطلب فقط، تلقائياً ودون أي سبب قانوني. وأشار الوفد إلى أن الاتحاد الروسي يواصل الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمقدمي الطلبات وأصحاب الحقوق من جميع البلدان على الرغم من الإدلاء ببيانات مناهضة لروسيا في كل لجنة من لجان الويبو تقريباً. واختتم الوفد بحث الدول الأعضاء على مراعاة ولاية الويبو والامتناع عن الإدلاء ببيانات ذات دوافع سياسية.
22. وأعرب وفد غانا عن تأييده للبيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بالتقدم المستمر للمناقشات في اللجنة، وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة خلال الاجتماعات التحضيرية. وقال الوفد إنه لديه تطلع إلى المؤتمرات الدبلوماسية المقبلة بشأن معاهدة قانون التصاميم، والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وذلك في معرض ترحيبه بفرصة استجواب القضايا والشواغل الناشئة.
23. وأعرب وفد إسواتيني عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن تقديره لنائب الرئيس والأمانة للعمل الذي اضطلعا به في النهوض بولاية اللجنة، وكذلك للتقرير الشامل الذي يعكس عمل اللجنة. وحث الوفد الدول الأعضاء على إبرام صكوك دولية تتناول بشكل حاسم مخالفة التملك غير المشروع المذكورة من قبل المصالح الخاصة، ولا سيما من خلال المنصات الرقمية، مؤكداً من جديد أولويته في التعامل مع التملك غير المشروع لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية المهمة على الصعيد الوطني.
24. وشكر وفد الهند الأمانة العامة على الوثائق الممتازة الداعمة لدورة الجمعية العامة للويبو، وقال إنه كان من الأهمية بمكان حماية أسماء البلدان للحفاظ على سلامة المنتجات والخدمات المرتبطة بها وسمعتها. ونظراً لأن هذه الحماية ضرورية للحفاظ على التراث الثقافي وتأكيد الهوية الوطنية، تطلع الوفد إلى العمل مع الدول الأعضاء بشأن مسألة أسماء البلدان فيما يتعلق بالاقتراح المنقح المقدم من وفد جامايكا لوضع توصية مشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية أسماء البلدان. وتطلع الوفد، فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، إلى المناقشات التي يجريها وفدا كولومبيا والمكسيك بشأن الاقتراح المتعلق بمواضيع لعقد جلسة إعلامية عن المؤشرات الجغرافية، ولا سيما على أسس رفض طلبات حماية العلامات استناداً إلى مؤشرات جغرافية. وأفاد الوفد بأن أسباب رفض الطلبات في الهند تحكمها أساساً المؤشرات الجغرافية لقانون الهند لعام 1999 المتعلق بتسجيل السلع وحمايتها وقواعده ذاته الصلة، مشيراً إلى أن القوانين الهندية المتعلقة بالإشارات الجغرافية تمتثل لاتفاق تريبس. وأخيراً، وفيما يتعلق بمجال التصميم الصناعي، أعرب الوفد عن تقديره للمداولات المتعلقة بحماية تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف والخطوط. وفي حين أن الحماية القانونية لتصاميم واجهات المستخدم المصورة يمكن أن تؤدي إلى تشجيع المبدعين، فإن الوفد يعتقد أن تحديد نطاق هذه الحماية وحدودها أمر أساسي. ويرى الوفد أن هدف المناقشات ينبغي ألا يكون المواءمة، مع مراعاة الطابع الموضوعي للموضوع.
25. وشكر وفد بيرو الأمانة على تقريرها عن عمل اللجنة، وشكر الرئيس ونواب الرئيس على الجهود التي بذلوها لضمان التقدم السلس في العمل. وأعرب الوفد عن ارتياحه لموافقة اللجنة على اقتراح وفود كولومبيا وإكوادور وبيرو عقد جلسة إعلامية بشأن حماية العلامات التجارية الوطنية في الدول الأعضاء، بالتزامن مع الدورة السابعة والأربعين للجنة العلامات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتيح الجلسة الإعلامية الفرصة للدول الأعضاء لتبادل خبراتها وآرائها بشأن دور العلامات التجارية الوطنية في وضع السياسات العامة، وكذلك بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعلامات التجارية الوطنية والآليات الحالية لحماية العلامات التجارية الوطنية. وقال الوفد إنه على استعداد لتبادل الأفكار مع أعضاء لجنة العلامات المهتمين الآخرين بشأن طريقة معالجة المسائل قيد النظر المتعلقة بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية على الصعيد الوطني. وفي الختام، أعرب الوفد فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية عن ارتياحه لانعقاد المؤتمر الدبلوماسي لإبرام معاهدة قانون التصاميم واعتمادها. وذكر الوفد أنه على استعداد للمشاركة البناءة في الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلامات المقرر عقدها في أكتوبر 2023، بهدف تقليص الفجوات الموجودة بين المواقف المختلفة للدول الأعضاء.
26. وشكر وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) الأمانة، ولا سيما نائب المدير العام لقطاع العلامات التجارية والتصاميم في الويبو، على الدعم والجهود المبذولة في التحضير لدورات اللجنة وتنظيمها. وأشار الوفد إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على الملكية الفكرية بوصفها حافزاً هاماً للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية الاجتماعية، ورأى أن وجود نظام دولي منصف وعادل للملكية الفكرية لن يعزز الابتكار فحسب، بل سيراعي في الوقت ذاته الاحتياجات الإنمائية المتنوعة للدول الأعضاء. وينبغي ألا يغفل عمل اللجنة هذا المفهوم الهام وينبغي أن يعمل على الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والرفاه العام الأوسع نطاقاً. وبعد أن أحاط الوفد علماً بتقرير اللجنة وبالمقترحات التي نوقشت داخل لجنة العلامات بشأن أسماء البلدان، قال إن الافتقار إلى حماية أسماء البلدان على الصعيد الدولي بمثابة ثغرة في النظام الدولي للملكية الفكرية. وأبرز الوفد أهمية هذه الحماية، فأشار إلى أن الدراسات التي أجرتها الأمانة بالفعل، والتي جمعت القوانين والممارسات الوطنية، قد أوضحت ضرورة تعزيز حماية أسماء البلدان من تسجيلها أو استخدامها كعلامات تجارية. وشدد الوفد على ضرورة اتخاذ إجراء دولي في هذا المجال، ورأى أنه ينبغي للجنة التعجيل بالعمل في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمجال المؤشرات الجغرافية، قال الوفد أنه أحاط علماً بالجلسة الإعلامية عن المؤشرات الجغرافية التي تناولت موضوعي حماية المؤشرات الجغرافية للخدمات والمنتجات غير الزراعية. وأعرب الوفد عن ترحيبه بتنظيم جلسات إعلامية أخرى عن المؤشرات الجغرافية في مجالات جديدة يمكن النظر فيها في المستقبل، مثل زيادة تزامن المؤشرات الجغرافية اللاحقة والعلامات التجارية السابقة. ورأى الوفد أنه ينبغي للجنة أن تظل في إطار ولايتها وأن تتجنب ازدواجية العمل الذي أنجزته لجنة العلامات بالفعل أو الذي تشمله المعاهدات والنظم القائمة التي تديرها الويبو. علاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للمناقشات بشأن الطريقة التي تكفل عدم تقييد العلامات التجارية لقدرة البلدان على التنظيم بما تقتضيه مصلحة الصحة العامة. وفيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة قانون التصاميم واعتمادها، أشار الوفد إلى أنه أصبح من الواضح أن القرارات تتوقف على الإقرار بأولويات جميع الدول وعلى اتباع الجميع لنهج بنّاء وإيجابي. ويرى الوفد أن موضوع المساعدة التقنية كان أساسياً في أي مداولات أخرى للتحضير للمؤتمر الدبلوماسي لوضع الصيغة النهائية لنص معاهدة قانون التصاميم ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي أن يوضع في الاعتبار الواجب في مشروع النص لتحقيق توازن بين الحقوق والالتزامات. ورأى الوفد أن الحكم المتعلق بالمساعدة التقنية ينبغي أن ينعكس في شكل مادة في المعاهدة بالنظر إلى أن وضع صك ما ينبغي أن يقترن بتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات الناجمة عن المعاهدة. وهذا من شأنه أن يعزز حقيقة أن تكييف النظم والممارسات القانونية الوطنية مع إجراءات معاهدة قانون التصاميم قد يتطلب مساعدة تقنية من الويبو. وأضاف الوفد أن المساعدة التقنية من شأنها أيضاً أن تساعد مكاتب أقل البلدان نمواً والبلدان النامية على الاستفادة بالكامل من تنفيذ معاهدة قانون التصاميم، مع مراعاة المستويات المختلفة للتنمية فيما بين البلدان. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن دعمه للكشف الإلزامي عن المعارف التقليدية في تطبيقات التصميم الصناعي، معتبراً أنها تتماشى مع منع التملك غير المشروع للمعارف التقليدية. ويرى الوفد أنه ينبغي أخذ هذه المسألة في الحسبان قبل الانتقال إلى المؤتمر الدبلوماسي لإبرام معاهدة قانون التصاميم واعتمادها. واختتم الوفد بالإعراب عن استعداده للمشاركة في مناقشات بناءة للتغلب على جميع الخلافات المتبقية فيما بين أعضاء الويبو.
27. وأعرب وفد بولندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، والبيانين اللذين أدلى بهما وفدا أوكرانيا وليتوانيا، وأعرب عن امتنانه للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو في عام 2022 بشأن تعزيز القدرات التقنية وبناء القدرات الرامية إلى إعادة بناء القطاع الابتكاري والإبداعي ونظم الملكية الفكرية الأوكرانية التي تضررت بشدة. وأشار الوفد إلى أن هذه القطاعات تضررت إلى حد كبير بسبب الحرب غير المبررة التي شنها الاتحاد الروسي. وقال الوفد إنه من المهم للغاية، خلال فترة الصراع الجارية، اتخاذ تدابير إضافية للتصدي للآثار الضارة المترتبة على الإجراءات الأحادية الجانب التي يتخذها الاتحاد الروسي. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقويض سيادة القانون، وتقويض المستأجرين الأساسيين لحماية حقوق الملكية الفكرية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات العالمية. وحث الوفد الويبو على الحفاظ على التزامها الثابت بالقرار 68/262 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 مارس 2014، والذي أيد السيادة الإقليمية لأوكرانيا والاستمرار في سياسة عدم الإقرار بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول. وطلب الوفد أن تُمثّل جميع بيانات العناوين الخاصة بالأطراف في سجلات الويبو، وخاصة في سجل مدريد، حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً بدقة.
28. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية، وعن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة في إعداد تقرير مفصل عن الموضوع. وذكر الوفد أنه لا يزال مستعداً لمواصلة الانخراط في المسائل المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم والمؤشرات الجغرافية.
29. وأعربت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية، شاكرة الأمانة على إعداد التقرير، عن سعادتها بالتقدم الذي أحرزته اللجنة بشأن مختلف المقترحات قيد النظر. وأشارت إلى أن عمل اللجنة ضروري لعكس أحدث تقدم تكنولوجي في لوائح الملكية الفكرية. وشددت على أهمية مواصلة دراسة المقترحات المتعلقة بحماية الأسماء الجغرافية وأسماء البلدان في إطار نظام العلامات التجارية ونظام أسماء الحقول. وقالت الممثلة إنها ستتعاون مع الجمعية العامة للويبو واللجان الدائمة والدول الأعضاء في الويبو، ولا سيما مع أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، لمواصلة التقدم في هذه المسائل.
30. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية" (الوثيقة WO/GA/56/8).

"4" تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/9](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=609435)).
2. وعرضت الأمانة الوثيقة WO/GA/56/9 المعنونة "تقرير عن لجنة التنمية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية". وأشارت الأمانة إلى أن لجنة التنمية قد اجتمعت مرتين في شكل هجين منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة للويبو في يوليو 2022، وهي الدورة التاسعة والعشرون التي عُقدت في الفترة من 17 إلى 21 أكتوبر 2022، والدورة الثلاثين التي عُقدت في الفترة من 24 إلى 28 أبريل 2023. وفي ضوء ما وافقت عليه اللجنة، تضمنت الوثيقة WO/GA/56/9 الملخصين اللذين أعدهما رئيس هاتين الدورتين. كما تضمنت التقرير السنوي الثالث عشر للمدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية لعام 2022، الذي ناقشته اللجنة في دورتها الثلاثين. وذكرت الأمانة أنه كانت هناك تطورات ملحوظة خلال العام الماضي. وشددت على عقد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية تحت عنوان "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة" خلال الدورة الثلاثين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وضمَّ هذا المؤتمر أكثر من 750 مشاركاً في شكل هجين لاستكشاف كيف يمكن لمختلف أدوات الملكية الفكرية مثل البراءات، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، والعلامات الجماعية أو علامات التصديق، وحقوق مستولدي النباتات، والأسرار التجارية، والسياسات العامة التفاعل فيما بينها لضمان إنتاجية الزراعة واستدامتها. وذكرت الأمانة أن اللجنة وافقت على مقترح المجموعة الأفريقية بعقد ثلاثة مؤتمرات أخرى كل سنتين ابتداءً من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وذكرت الأمانة أيضاً أن اللجنة قد وافقت على إجراء استعراض خارجي مستقل جديد للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية بناءً على مقترح المجموعة الأفريقية. وبالنظر إلى التطورات الرئيسية التي استجدت منذ آخر استعراض أُجري في عام 2011، أشارت الأمانة إلى أن الاستعراض الجديد جاء في الوقت المناسب وأنه سيساعد المنظمة على تحسين سُبل تقديم مساعدتها التقنية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة قراراً أتاح للأمانة تنفيذ معظم توصيات الاستعراض المستقل. وسلطت الأمانة الضوء على بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، مدفوعاً بالموضوعات التي قدمتها ووافقت عليها الدول الأعضاء. وذكرت أن اللجنة ناقشت موضوعي "تسويق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا" و"الملكية الفكرية والشباب"، كما أعادت النظر في موضوع "المرأة والملكية الفكرية". كما شجّعت الأمانة الدول الأعضاء على الاستفادة المثلى من المناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال المقرر إجراؤها في نوفمبر 2023 بشأن موضوع "التصدي لتغير المناخ: الملكية الفكرية تساعد على تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون وحياده". وأكدت الأمانة مجدداً على التزام المنظمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستواصل الويبو إطلاع الدول الأعضاء على التقدم الذي أحرزته المنظمة في هذا الصدد من خلال التقارير السنوية المُقدمة إلى اللجنة، وكذلك مواصلة نشر المعلومات عن مجالات المساعدة الممكنة المتاحة للدول الأعضاء.
3. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة "باء"، وأحاط علماً بتقرير لجنة التنمية. ورحّب باستمرار دعم المنظمة لوضع نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يمكّن من الابتكار والإبداع لصالح الجميع. وقد أثبتت العديد من المشروعات التي جرى تنفيذها وتعميمها في أعمال الويبو خلال الخمسة عشر عاماً الماضية أن الملكية الفكرية كانت أداة مهمة للتنمية. وينبغي أن يظل هذا الفهم جزءاً لا يتجزأ من عمل اللجنة. ولاحظت المجموعة أن المؤتمر الدولي الذي عُقد في عام 2023 تحت عنوان "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة" كان متبصِّراً. وتوجهت المجموعة بالشكر إلى الأمانة على تنظيم مناقشات بشأن جوانب الملكية الفكرية التي يمكن أن تسهم في هذا المجال. وأعربت عن تقديرها لاستمرار مثل هذا التنوع الكبير للأنشطة المُضطلع بها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية في إطار مراحل التعافي بعد كوفيد-19 وغيرها من التحديات العالمية. وأثنت المجموعة على التدفق المستمر لمقترحات المشاريع التي تغطي مختلف حقوق الملكية الفكرية وشجّعت الدول الأعضاء على تقديم مقترحات ملموسة في إطار ولاية الويبو.
4. وتحدث وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية وأقر بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية وتأثيرها الإيجابي على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وبينما أشارت المجموعة إلى أهمية الملكية الفكرية كأداة لتعزيز الابتكار والإبداع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها أقرت بضرورة موازنة فوائد الملكية الفكرية مع الحاجة إلى ضمان النفاذ المنصف إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا وتكوين الكفاءات، ولا سيما للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ودعت المجموعة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ توصيات أجندة التنمية مع التركيز بشكل خاص على المجالات الرئيسية التالية: 1) المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات: أكّدت المجموعة على الحاجة إلى مبادرات زيادة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لضمان قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتعزيزها على استخدام الملكية الفكرية بفاعلية من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وحثت الويبو على تعزيز دعمها في هذا الشأن، بما في ذلك من خلال توفير الموارد والخبرات اللازمة بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. 2) النفاذ إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا: أكدت المجموعة مجدداً على أهمية النفاذ المنصف إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا، ولا سيما في قطاعات مثل الصحة والزراعة والطاقة المتجددة. ودعت الويبو إلى تعزيز الآليات التي تُسهِّل نقل التكنولوجيا بشروط عادلة ومعقولة مع مراعاة الاحتياجات والقدرات الخاصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. 3) حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية: وشدّدت المجموعة على أهمية حماية وتعزيز المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، وشجّعت الويبو على مواصلة جهودها في وضع الأطر القانونية والسياساتية التي تراعي وتحمي حقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. 4) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: أبرزت المجموعة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل عنصراً حيوياً في التعاون الدولي من أجل التنمية ويمكن أن يسهم بشكل كبير في إيجاد حلول للتحديات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما شجّعت المجموعة الويبو على تسهيل وتعزيز أوجه التعاون وتبادل الخبرات ونقل الدروس المستفادة لمواجهة تلك التحديات. 5) الاستعراض والرصد: حثت المجموعة الويبو على إجراء استعراضات منتظمة ورصد تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وهذا من شأنه أن يسمح بتحديد التحديات والفجوات والقضايا الناشئة، ما يتيح استجابات فعالة في الوقت المناسب لضمان استمرار ملاءمة أجندة التنمية وفاعليتها. بينما أكدت المجموعة مجدداً على التزامها بمبادئ وأهداف جدول أعمال التنمية، فقد حثت جميع الدول الأعضاء في الويبو على مواصلة تعزيز جهودها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة للجميع. وأشارت إلى المشاركة البناءة طوال دورات لجنة التنمية، والتي أسفرت عن اعتماد العديد من القرارات المهمة، ومنها مواصفات لإجراء استعراض خارجي مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/30/3)، التي من شأنها أن تسمح بتقييم سياسات وإجراءات المساعدة التقنية عبر الويبو لتعزيز قدرتها على أداء ولايتها الإنمائية على نحوٍ فعال. كما أعربت المجموعة عن تقديرها لاعتماد الوثيقة الخاصة بعقد ندوات إلكترونية في المستقبل (الوثيقة CDIP/30/8 Rev.). وتتطلع إلى تنفيذ تلك القرارات، مع مراعاة احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها. كما أعربت المجموعة عن ارتياحها إزاء موافقة اللجنة على مقترح المشروع المُقدم من المجموعة الأفريقية، وهو المشروع التجريبي حول سبر النصوص والبيانات لأغراض دعم البحث والابتكار في الجامعات والمؤسسات الأخرى ذات التوجه البحثي في أفريقيا (الوثيقة CDIP/30/9 Rev.). وأقرت المجموعة بمقترحي المشروعين الآخرين اللذين تم اعتمادهما خلال الدورة الثلاثين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وهما مقترح المشروع المُقدم من كينيا بشأن تطوير عدد من الاستراتيجيات والأدوات الرامية إلى التّصدي لقرصنة حق المؤلّف عبر الإنترنت في السوق الرقمية الأفريقية (الوثيقة CDIP/30/4 Rev.)، ومقترح المشروع المُقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وكندا بشأن تمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل (الوثيقة CDIP/30/15 Rev.). وأثنت المجموعة على الأمانة لمشاركتها مع الدول الأعضاء في تحديد الأعمال التحضيرية للمشاريع حتى الآن. ورحبت بعقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية في إطار موضوع "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة". وركزت المجموعة على ثراء المناقشات التي جرت خلال ذلك الحدث وأعربت عن أملها في أن تكون المؤتمرات اللاحقة بمثابة منبراً لمناقشة القضايا الجديدة والناشئة. وأبدت تفاؤلها بأن تلك المؤتمرات ستحفِّز أيضاً إجراء حوارات لطرح أفكار من أجل مواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والأزمات الصحية وأوجه عدم المساواة من منظور السياسة العامة ولتبادل الخبرات.
5. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأقر بأهمية العمل الذي تقوم به لجنة التنمية. وكانت اللجنة تعمل على العديد من المشاريع والأنشطة المفيدة، التي تغطي مجالات مختلفة من الملكية الفكرية، ومنها تلك التي تهدف إلى تعزيز دور النساء والشباب في الملكية الفكرية. وأحاطت المجموعة علماً بتقرير اللجنة وأعربت عن ارتياحها بإدراج أجندة التنمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. وأعربت المجموعة عن تقديرها لانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي جمعت جميع كيانات الأمم المتحدة من أجل العمل على النهوض بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ورحبت المجموعة بنتائج الدورتين الأخيرتين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية اللتين اعتمدتا بعض المشاريع الهادفة، ومنها مشاريع أجندة التنمية بشأن: الملكية الفكرية وسياحة المأكولات في بيرو وغيرها من البلدان النامية: تعزيز تنمية سياحة المأكولات من خلال الملكية الفكرية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/30/7 Rev.)، وتمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل (الوثيقة CDIP/30/15 Rev.)، وتطوير عدد من الاستراتيجيات والأدوات الرامية إلى التّصدي لقرصنة حق المؤلّف عبر الإنترنت في السوق الرقمية الأفريقية (الوثيقة CDIP/30/4 Rev.)، وسبر النصوص والبيانات لأغراض دعم البحث والابتكار في الجامعات والمؤسسات الأخرى ذات التوجه البحثي في أفريقيا (الوثيقة CDIP/30/9 Rev.)، والحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية من خلال الابتكار والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/29/11)، وتعزيز استخدام الملكية الفكرية لتطبيقات الأجهزة المحمولة في قطاع البرمجيات ـ المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/29/8 Rev.) ورأت المجموعة أن أكثر المشاريع فاعلية كانت تلك المدفوعة بالطلب وشجّعت الدول الأعضاء على التوصل إلى مزيد من المقترحات التي تتوافق مع احتياجاتها الخاصة. وشددت أيضاً على الحاجة إلى التركيز على المشاريع المتعلقة بولاية الويبو. وأعربت المجموعة عن امتنانها وتطلعها إلى سرعة الانتهاء من العمل المتعلق بالندوات الإلكترونية في المستقبل (الوثيقة CDIP/30/8 Rev.)، فضلاً عن مقترح المجموعة الأفريقية بإجراء استعراض خارجي مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/29/9). وأشارت المجموعة إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/30/2) وأحاطت علماً على نحوٍ إيجابي بطائفة متنوعة من المشاريع المُعممة والجارية المتضمنة في التقرير، التي جرى تقسيمها وفقاً لقطاعات الويبو ذات الصلة. كما سلطت المجموعة الضوء على فائدة الربط بين توصيات أجندة التنمية والنتائج المتوقعة للويبو على النحو المُبين في التقرير المذكور. وأعربت المجموعة عن ارتياحها بأنه بناءً على المشاركة الفعالة من جانب اللجنة، قد وافقت على الموضوعين اللذين يتعين تناولهما في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، وهما "الملكية الفكرية والشباب: الاستثمار في المستقبل"، الذي جرى مناقشته في الدورة الثلاثين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، و"التصدي لتغير المناخ: الملكية الفكرية تساعد على تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون وحياده"، المزمع مناقشته في الدورة الحادية والثلاثين للجنة. كما رحبت المجموعة بالمناقشة التي جرت خلال الدورة الثلاثين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن تشجيع وتعزيز دور المرأة في الملكية الفكرية. وأبرزت ضرورة المضي في إيجاد سُبل دعم مشاركة المرأة بشكلٍ أكبر في الابتكار والقطاعات الإبداعية والملكية الفكرية كذلك. وبما أن المناقشة حول المرأة والملكية الفكرية تزامنت مع الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، المُخَصَّص لإبراز دور المرأة، فقد أيدت المجموعة بشدة تطوير أدوات وبرامج تهدف إلى تعزيز دور المرأة في تسريع وتيرة الابتكار والإبداع. ووجهت المجموعة الشكر والتهنئة إلى الويبو على تنظيم مناقشة مثيرة للاهتمام ومُلهمة حول الموضوع الفرعي "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة"، في إطار المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. علاوة على ذلك، أولت المجموعة أهمية كبيرة للمناقشات في إطار بند جدول الأعمال حول "الملكية الفكرية والتنمية" ودعمت الأنشطة في هذا الاتجاه، ووجدت أن تلك المناقشات بالغة الأهمية. وأعربت المجموعة عن استعدادها لمواصلة إعداد جدول أعمال لجنة التنمية بهدف ضمان المشاركة المثلى للويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت أيضاً على أنه ينبغي للويبو مواصلة القيام بدور محوري في ضمان عمل نظام الملكية الفكرية الذي ساهم في دعم الإبداع والابتكار على المستوى العالمي. وبالتالي، شجّعت المجموعة الدول الأعضاء على حسن استغلال نظام الملكية الفكرية مع السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وفي ختام المناقشات، كررت المجموعة التزامها تجاه مواصلة عمل لجنة التنمية.
6. وأشار وفد الصين إلى أن عام 2022 يمثل السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للويبو. وأحرزت الويبو على مدار العام الماضي تقدماً إيجابياً في تنفيذ أجندة التنمية وتعميمها، والذي كان محل تقدير الوفد. ووجه الوفد التهنئة على نجاح المؤتمر الدولي الثالث بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن موضوع "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة" يحظى باهتمام كبير من البلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن عام 2023 يمثل منتصف المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستواصل الصين دعم الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أجندة التنمية التي عمَّمت التنمية في عمل الويبو وعمل المنظمة مع جميع الدول الأعضاء من خلال المشاريع المدفوعة بالطلب. وذكر الوفد أنه سيواصل المساهمة للعام الجاري بمبلغ 1.89 مليون يوان صيني في صناديق الويبو الاستئمانية (FIT). وستواصل الصين دعم الويبو من خلال الصناديق الاستئمانية لتنفيذ أجندة التنمية، وستساهم في تحقيق الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة.
7. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأثنى الوفد على اعتماد مواصفات لإجراء استعراض خارجي مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/30/3). كما أقر بالدور الحاسم الذي تؤديه الملكية الفكرية على نحوٍ مستمر في الدول الأعضاء في تعزيز الابتكار والإبداع والتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل لجنة التنمية في تعزيز النظم الإيكولوجية للملكية الفكرية في الدول الأعضاء، وكذلك المبادرات والبرامج وأنشطة المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة. وكانت أوغندا أحد المستفيدين من مشاريع مختلفة في إطار لجنة التنمية، ومن بينها مشروع تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP 21/12 Rev.‎)، ومشروع تمكين الشركات الصغيرة من خلال الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات لدعم المؤشرات الجغرافية أو العلامات الجماعية في فترة ما بعد التسجيل (الوثيقة CDIP/27/7). وأكد الوفد التزامه باستخدام الملكية الفكرية من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة للمبتكرين والمبدعين.
8. وأعرب وفد تونس عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وشدد الوفد على الأهمية التي توليها تونس لعمل اللجنة. فقد كانت بمثابة منتدى أساسي لتعزيز النقاش حول قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لاعتماد مشروع الحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية من خلال الابتكار والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/29/11). وسيسهم المشروع في تعزيز أجندة التنمية. ورحب الوفد بمبادرات المنظمة، خاصةً تلك التي تركز على الشباب والمبدعات والمبتكرات كذلك. كما أعرب عن تقديره للمناقشات التي جرت في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، ما أتاح تبادلاً عملياً للخبرات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الويبو من مواصلة العمل بشكل أكثر جدية بهدف مواصلة تنفيذ توصيات أجندة التنمية، مع التركيز على المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وكانت الكفاءة المناسبة تمثل أهم أداة متاحة للبلدان النامية حال رغبت في استخدام الملكية الفكرية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز الوفد نجاح مشروع أجندة التنمية بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية كقضية تنمية اقتصادية شاملة (الوثيقة CDIP/24/9)، الذي أسهم في تسويق المنتجات الزراعية القادمة من المناطق الشمالية من تونس. وسيتم الانتهاء من المشروع من خلال تنظيم حدث في 27 يوليو 2023 لإطلاق العلامة الجماعية التي جرى تطويرها لعسل جندوبة بتونس في إطار هذا المشروع. وفي الختام، شدّد الوفد على ضرورة أن تظل أجندة التنمية أداة شاملة في صميم مختلف هيئات الويبو التي وجهت أنشطتها.
9. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأثنى الوفد على الويبو لتنظيمها المؤتمر الدولي الذي عُقد في عام 2023 تحت عنوان "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة". وسلط الضوء على العروض التقديمية المثيرة للاهتمام بالمؤتمر والمشاركة القوية للمشاركين الذين تبادلوا وجهات النظر حول التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي واقترحوا سُبلاً لتحقيق الإنتاجية والاستدامة الثقافية. كما رحب باعتماد مواصفات لإجراء استعراض خارجي مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/30/3). ويرى الوفد أن ذلك سيسهم في تيسير إجراء التقييم المطلوب لسياسات وإجراءات المساعدة التقنية على نطاق الويبو بهدف تعزيز قدرتها على أداء مهمتها الإنمائية على نحوٍ فعال. وأشار الوفد إلى قرار الجمعية العامة للويبو بشأن آليات تنسيق لجنة التنمية، ومنها ولاية هيئات الويبو المعنية بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة للويبو بشأن تنفيذ أجندة التنمية في الأنشطة التي تُيسرها هذه اللجان. كما لاحظ الوفد أنه لم يكن هناك أي مساهمات من أي هيئة معنية تابعة للويبو بشأن تنفيذ أجندة التنمية في الدورة الحالية للجمعية العامة للويبو. ويشير هذا التوجه إلى تقويض آليات التنسيق الخاصة بلجنة التنمية التي وضعتها الجمعية العامة للويبو وعدم الامتثال لها على نحوٍ مستمر. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتخذ لجنة التنمية خطوات ملائمة في هذا الشأن.
10. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة "باء"، وذكر الوفد أن لجنة التنمية قد أحرزت تقدماً ملموساً منذ إنشائها في عام 2007. كما أشار إلى أن الويبو قد أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات أجندة التنمية من خلال عدد من المشاريع والمناقشات. وقد استفاد العديد من الدول الأعضاء من مشروعات وأنشطة لجنة التنمية. ويرى الوفد أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تركز جهودها بلجنة التنمية على المشاريع ذات الصلة بأجندة التنمية، مع فوائدها الملموسة والعملية، بجانب تأثيرها المحلي المباشر والمستدام. وأوصى الوفد بأن تواصل الويبو بذل جهودها في تعزيز الدور الإيجابي للملكية الفكرية في التنمية من خلال جملة أمور منها زيادة النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، ودعم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وأكاديميات الملكية الفكرية الوطنية، ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية، والشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية، فضلاً عن تكوين الكفاءات في مجالات حماية الملكية الفكرية وإدارتها وتسويقها في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر. وأعرب الوفد عن بالغ سعادته إزاء موافقة اللجنة على ستة مشاريع بأجندة التنمية في الفترة المشمولة بالتقرير، وتشرف الوفد بالمشاركة في رعاية أحد هذه المشاريع، وهو تمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل (الوثيقة CDIP/30/15 Rev.‎)، بالتعاون مع وفد جمهورية كوريا. ويتطلع الوفد إلى مزيد من مقترحات المشاريع في الدورات المقبلة وأعرب عن امتنانه للعمل الذي قامت به الأمانة، ومنها تنفيذ العديد من مشاريع لجنة التنمية.
11. وتقدم وفد باكستان ببالغ الشكر إلى الأمانة على التقرير الخاص بلجنة التنمية، بما في ذلك تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية. وكان التقرير بمثابة وسيلة مهمة لتقييم التقدم المُحرز في تنفيذ أجندة التنمية ومساهمة الويبو في إنشاء نظام ملكية فكرية متوازن. وأقر الوفد بجهود أمانة لجنة التنمية في التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ مشروعات أجندة التنمية. كما أثنى على التزام الأمانة العامة بالشفافية من خلال التقارير المرحلية الشاملة. وكانت الحلول الموضوعة والموجهة حسب الطلب لتناسب احتياجات الدول الأعضاء وسياقاتها بمثابة مساهمة مهمة من جانب لجنة التنمية في مجال التعاون الإنمائي. وتحت مظلة لجنة التنمية، تم بنجاح تنفيذ مشروع لدعم النساء المطرزات وتحالف رائدات الأعمال بمجال الحرف في باكستان في الشهر الماضي. وأكَّد الوفد أنه كان يتابع بعناية المشروعات في المناطق الأخرى، بما في ذلك المشروع التجريبي حول سبر النصوص والبيانات لأغراض دعم البحث والابتكار في الجامعات والمؤسسات الأخرى ذات التوجه البحثي في إفريقيا (الوثيقة ‎CDIP/30/9 Rev.‎)، إلى جانب مشروع تمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل (الوثيقة ‎CDIP/30/15 Rev.‎). وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية تكرار تلك المشروعات في مناطق أخرى. ورأى أن فعّالية نظام الملكية الفكرية كانت تستند إلى قدرته على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشكَّل عمل لجنة التنمية جزءاً أساسياً من مهمة الويبو الشاملة لتطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعّال لصالح الجميع. وكان عملها ضرورياً أيضا لتنفيذ توصيات أجندة التنمية وتعميمها. وأعرب الوفد عن دعمه لنهج قائم على المشروع وشدَّد على أهمية التعميم المتواصل لتوصيات أجندة التنمية في العمل العام للمنظمة. وأكَّد على الحاجة إلى نهج متكامل عبر جميع هيئات الويبو للإبلاغ عن تنفيذ أجندة التنمية بطريقة مماثلة لتلك التي أبلغت بها لجنة التنمية. ورحَّب بمساهمة الويبو في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها الأمم المتحدة والتقدم المحرز في تحقيق أجندة التنمية. وقال أن الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تتحمل نصيبها من المسؤولية المشتركة عن تنفيذ خطة 2030. وأشار الوفد إلى أنه، بالإضافة إلى بلوغ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي اعتبار الابتكار عامل تمكين رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ورأى الوفد أنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب للترابط بين أنشطة الويبو وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما الأهداف 2 و3 و4 و5 و7.
12. وأعرب وفد إسبانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن التزامه المستمر ودعمه للعمل المهم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سروره لأن اللجنة قد اتبعت مهمتها بنجاح. ومن خلال تعميم أجندة التنمية عبر قطاعات الويبو، وكذلك عبر اعتماد مشروعات جديدة لأجندة التنمية، استجابت الويبو للاحتياجات الحالية المتعلقة بالتنمية للدول الأعضاء فيها خلال عام 2022. كما نجحت اللجنة في تعزيز المناقشات حول مختلف القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة أو الجمعية العامة للويبو. وأحاط الوفد علماً بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية لعام 2022 ومراجعة تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب الوفد أيضاً عن سعادته بعلمه بموافقة اللجنة على 48 مشروعاً من مشروعات أجندة التنمية بحلول نهاية 2022. وأعرب الوفد عن تقديره للمجموعة الواسعة من أنشطة المساعدة التقنية التي قدمتها المنظمة، والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير أطر الملكية الفكرية للبلدان المستفادة. وسلَّط الوفد الضوء على العمل المتعلق بالمرأة والملكية الفكرية والمشروعات الرامية إلى زيادة دور المرأة في الابتكار. وقال إن تعزيز المساواة بين الجنسين يمثل أولوية كبرى لدى للاتحاد الأوروبي لأنه يعود بالنفع على الأفراد، وكذلك على جميع البلدان وجميع مستويات المجتمع. وذكر الوفد أنه سعيد أيضاً بالإحاطة علماً بأن الجلسة التشاركية الثانية حول "سد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية" حضرها أكثر من 300 مشارك من أكثر من 110 دولة، والتي تم فيها تناول العوائق التي تواجهها النساء في النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية، بالإضافة إلى استكشاف الممارسات الجيدة ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين الحالية في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، شهد المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية تحت الموضوع الفرعي "الملكية الفكرية والابتكار من أجل الزراعة المستدامة"، والذي نُظِّم في سياق أجندة التنمية ولجنة التنمية، حضوراً جيداً وأوضح أهمية أدوات الملكية الفكرية لدعم الابتكار والتنمية في عالم متغير. وقد جمع المؤتمر بين المتحدثين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي يواجها القطاع الزراعي في ضوء أزمة المناخ العالمية الحالية، وكيف يمكن للملكية الفكرية والابتكار، بما في ذلك المؤشرات الجغرافية، أن تساعد في مواجهة تلك التحديات. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للعمل المكثف والناجح الذي قامت به لجنة التنمية. وأعرب عن التزامه بالمساهمة في تحقيق مزيد من التقدم في عمل اللجنة، مع مراعاة هدف الويبو الرامي إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وذلك بسبل تشمل التعاون بين دوله الأعضاء.
13. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره للأمانة العامة على إعداد التقرير الخاص باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الوارد في الوثيقة WO/GA/56/9. وقال إن تنفيذ توصيات أجندة التنمية يعتبر عنصراً أساسياً في أنشطة الويبو وموضوعاً مشتركاً ينعكس في عمل المنظمة. وأثنى الوفد على جهود الويبو لزيادة العمل العملي على المشروعات في المجالات التي تشملها أجندة التنمية. وأكَّد على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأن مثل هذا النهج بإمكانه تحقيق نتائج ملموسة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتنفيذ أجندة التنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم أيضاً البلدان النامية، التي لم تتلق المساعدة التي تحتاج إليها نتيجة لمحاولات الدول الفردية إعادة تخصيص الموارد لأغراض أخرى بدلاً من التنمية. وشدَّد الوفد على أن التنمية المستدامة هي مسألة مهمة وقائمة بالنسبة إلى العديد من الدول الأعضاء في الويبو. وناشد المنظمة للحفاظ على نهج غير مُسيّّس في تقديم المساعدة التقنية. وأشار الوفد بارتياح إلى عمل الويبو في إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، والتي سمحت بتوسيع نفاذ الوكالات المتخصصة وجمهور أوسع إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية، وتحفيز الاستخدام النشط لهذه المعلومات من أجل الابتكار والإبداع. وأشار الوفد إلى وجود شبكة موسعة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الاتحاد الروسي، والتي كانت تخضع لتطور نوعي وتوسيع وظائفها. كانت الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT)، رفقة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، تضطلع بعمل شامل يهدف إلى تعزيز الأنشطة الابتكارية والمخترعة في مناطق مختلفة من البلاد. وشدَّد الوفد أيضاً على أهمية موضوعات تكوين الكفاءات وأنشطة إذكاء الوعي في المنظمة، فضلاً عن الحاجة إلى استمرار تحسين المواد وشكل عرض الندوات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، دعم الوفد توسيع نطاق الندوات الإلكترونية والحاجة إلى ضمان التآزر في تنسيق جهود جميع الوحدات ذات الصلة في الويبو، وكذلك جهود المكاتب الخارجية للمنظمة. وشكر أيضاً الويبو على تركيزها على تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعداد دراسات الحالة الموضوعية حول إدارة أصول الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وسلَّط الوفد الضوء على الدور الرئيسي للملكية الفكرية والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذكر أن موضوعات التحول الرقمي والتغلب على الفجوة الرقمية لا تزال ذات أهمية. ورحَّب بإدراج هذه الموضوعات في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل الحالية للمنظمة.
14. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. ورحَّب الوفد بتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وشكر الأمانة على مساعدة لجنة التنمية في التنفيذ الفعّال لأجندة التنمية. وشدَّد الوفد على دور الابتكار في دفع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. وفي هذا الإطار، سلَّط الوفد الضوء على أهمية تضمين وتعميم أجندة التنمية في سياسات المنظمة وأنشطتها. كما سيسمح تعزيز الدور الإنمائي للويبو بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوضع الصعب والمتأزم الحالي للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورحَّب الوفد بالتعاون المثمر بين الويبو ومصر. وشكر الوفد الأمانة على مساعدتها في تنفيذ مشرعات طموحة في مواضيع مختلفة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، على المستويين الوطني والإقليمي في إطار استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية، والتي وافق عليها البرلمان مؤخراً.
15. ودعم وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وشكر الوفد الأمانة على دعمها المتواصل لعمل اللجنة وأحاط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورحَّب كذلك بالاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لاعتماد أجندة التنمية في الدورة التاسعة والعشرين للجنة. وذكر الوفد أن مشروعات أجندة التنمية ساهمت في تحسين إطار الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة وتعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية كونها أداة أساسية للتنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه لمناقشة الموضوعات المستقبلية المتعلقة بالملكية الفكرية التي سيتم اقتراحها على اللجنة، ومن بينها موضوعات تركز على الشباب والنساء، وكذلك على تنمية سياحة المأكولات. وأكَّد الوفد على استعداده للمساهمة في عمل اللجنة.
16. وأعرب وفد قطر عن تقديره لدعم الأمانة المتواصل للدول الأعضاء في الويبو. وخلص الوفد إلى أن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية في إطار موضوع "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة" كان زاخراً للغاية بالمعلومات. ورأي الوفد الملكية الفكرية بمثابة أداة رئيسية للتنمية وأنها كانت مهمة في دعم جهود الدول الأعضاء لسد الفجوة المعرفية بين البلدان النامية والمتقدمة. ورحَّب الوفد بعمل اللجنة التي ركَّزت على تعزيز التنمية. وشدَّد الوفد على ضرورة تعميم توصيات أجندة التنمية لدعم الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار الوفد إلى أن التعاون الفعال والمشروعات التي اقترحتها الويبو ستساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطلع الوفد إلى مواصلة التعاون مع الويبو بهدف تطوير نظام ملكية فكرية عادل ومتوازن.
17. وشدَّد وفد كولومبيا على أهمية أجندة التنمية، في ضوء الهدف الذي وضعته كولومبيا للنهوض بالحياة البشرية، والتغلب على الظلم والاستقصاء التاريخي، ومنع تكرار الصراعات، وتغيير نهجها تجاه البيئة، وتعزيز التحوُّل، على أساس المعارف التقليدية وبما يتوافق مع الطبيعة. وبعد الإحاطة علماً بتقرير اللجنة، شكر الوفد الأمانة على استجابتها الإيجابية لطلب مجموعة البلدان الأفريقية. كما أكَّد على أهمية الدورات التدريبية لتصميم المشاريع داخل لجنة التنمية. ورحَّب الوفد بتنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بالملكية الفكرية والتنمية. وشدَّد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوصية أجندة التنمية رقم 37. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه سيقدم اقتراحاً في إطار أهداف التنمية المستدامة في الدورة القادمة للجنة التنمية. وأخيراً، أقر الوفد بأهمية عمل لجنة التنمية وأكَّد التزامه بالمشاركة البنّاءة فيها.
18. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن تقديره لتقرير لجنة التنمية وقدَّم الشكر للدول الأعضاء في الويبو للمشاركة البنّاءة في لجنة التنمية. ورحَّب الوفد بتقرير المدير العام إزاء تنفيذ أجندة التنمية وأثنى على أنشطة المنظمة ومشروعاتها وعملها في تعميم أجندة التنمية. كما أعرب عن تقديره للانعقاد الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية تحت عنوان "الملكية الفكرية والابتكار من أجل الزراعة المستدامة". وشدَّد الوفد على الدور المهم للجنة التنمية كونها منتدى لتناول الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية من أجل فهم أفضل لإمكانات الملكية الفكرية في تعزيز التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا. وعلَّق الوفد أهمية كبيرة على المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة في إطار عمل لجنة التنمية وشدَّد على الحاجة إلى التوفيق بين هذه الأهداف والأنظمة الوطنية للدول الأعضاء. وأطلقت المملكة العربية السعودية عدداً من المشروعات في ظل إطار الرؤية الوطنية 2030، لتقديم الدعم المالي لأصحاب المصلحة والتعاون بشكل وثيق مع الأوساط الأكاديمية. وأشار الوفد أيضاً إلى مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي تم تنفيذها بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، والتي تهدف إلى الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، أكَّد الوفد على التزامه بمواصلة العمل الوثيق مع الويبو والدول الأعضاء في الويبو لتحقيق أهداف أجندة التنمية.
19. وأيَّد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد سويسرا نيابة عن المجموعة باء، وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الويبو الدؤوب بغية تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وعلَّق أهمية كبيرة على المبادرات المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. من خلال الصناديق الاستئمانية اليابانية للملكية الصناعية العالمية، تقدم اليابان أنواعاً مختلفة من المساعدة في مجال الملكية الفكرية إلى البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وسلط الوفد الضوء على ثلاث نقاط فيما يتعلق بالمبادرات الأخيرة من خلال الصناديق الاستئمانية اليابانية: "1" حوار الملكية الفكرية الآسيوي العربي الذي عقد في القاهرة بمصر في يناير وفبراير 2023؛ "2" دعم المشرعات المعنية بالملكية الفكرية على يد رائدات الأعمال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ "3" فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية، انصب التركيز على البرامج القائمة على المشروعات التي أثمرت عن نتائج فعلية من خلال الصناديق الاستئمانية اليابانية للملكية الصناعية العالمية. على سبيل المثال، مشروع دعم الملكية الفكرية لرواد الأعمال الشباب والشركات الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر الوفد أيضاً أن مكتب البراءات الياباني واصل إيلاء أهمية لورش العمل والندوات من خلال الصناديق الاستئمانية اليابانية للملكية الصناعية العالمية. ومن الأمثلة على ذلك اجتماع الويبو الإقليمي لمديري مكاتب الملكية الصناعية، الذي حضره 16 بلداً من أمريكا اللاتينية، والذي عُقد في بيرو بتاريخ أكتوبر 2022، بدعم مالي من الصناديق الاستئمانية اليابانية للملكية الصناعية العالمية. وأعرب الوفد عن آماله الكبيرة في منصة ويبو غرين. وأنه لزيادة تطوير تلك المنصة، ينبغي تحسين استخدامها من خلال وضع أفضل الممارسات ومشاركتها مع الآخرين. وبما أن أكبر عدد من شركاء ويبو غرين في العالم كانوا في اليابان وكان كل شريك سباقاً من حيث المشاركة في الأنشطة ذات الصلة، فقد أقر الوفد بأن اليابان يمكن أن يساهم على نحو كبير في تطوير ويبو غرين من خلال التعاون مع الويبو. وأعرب الوفد عن تطلعه للعمل مع الويبو والشركاء المعنيين في هذا الصدد. وذكر الوفد أنه من أجل حماية الملكية الفكرية، كان من المهم إجراء الأنشطة المعنية بالتنمية بفعالية وكفاءة، إلى جانب الاتساق مع أهداف الويبو. وأعرب أيضاً عن التزامه بالتعاون مع الويبو لمواصلة تعزيز مبادراته من أجل ضمان استخدام الصناديق الاستئمانية اليابانية للملكية الصناعية العالمية استخداماً أكثر كفاءة وفعالية.
20. وأثنى وفد ماليزيا على التقدم الذي أحرزته الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار الوفد إلى الفرصة التي أتيحت له للمشاركة في مشروع أجندة التنمية بشأن الملكية الفكرية وسياحة المأكولات في بيرو والبلدان النامية الأخرى: تعزيز تنمية سياحة المأكولات من خلال الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/22/14 Rev.‎). وأعرب الوفد عن ارتياحه للتنفيذ الناجح لذلك المشروع على الرغم من التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وأعرب عن تطلعه إلى العمل في المرحلة الثانية من المشروع المذكور في فترة العامين التاليين. وأعرب الوفد عن أمله في أن يؤدي تنفيذ تحليل الملكية الفكرية إلى إفادة أصحاب المصلحة المعنيين عبر تعزيز استخدام أدوات الملكية الفكرية وإدارتها على نحو مناسب لتعزيز سياحة المأكولات في ماليزيا.
21. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للأمانة على جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسلط الضوء على أن تحقيق البعد الإنمائي في أنشطة الويبو عزز مصداقية نظم الملكية الفكرية وشجع على قبوله على نطاق أوسع كأداة هامة لتعزيز الابتكار والتنمية. وذكَّر الوفد بأن لجنة التنمية هي منصة الويبو المتخصصة لرصد وتقييم تنفيذ توصيات أجندة التنمية الخاصة بالمنظمة والقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي على لجنة التنمية التحلي بأقصى قدر من اليقظة لعدم تقييد عملها على المشروعات التي تهدف إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وبالأحرى، ينبغي عليها أن تركز على اكتشاف سبل لضمان ألا تعيق حماية الملكية الفكرية جهود البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية. وذكر الوفد أنه لا ينبغي اعتبار أجندة التنمية على أنها مشروع محدد زمنياً ولكن اعتبارها عملية يجب تعميمها باستمرار في جميع أنشطة المنظمة ولجانها. ينبغي بذل أي جهود في تعميم عناصر التنمية بكل جدية من خلال برامج وأنشطة محددة مصممة خصيصاً. وذكر الوفد أن توصيات أجندة التنمية ينبغي أن توجه أنشطة الويبو الإنمائية على مستوى البرنامج بهدف زيادة أهمية ووضوح الروابط بين البرامج وتوصيات أجندة التنمية ذات الصلة. وفي هذا السياق، أكَّد الوفد على أنه من المتوقع أن تقدم جميع لجان الويبو المعنية بوضع المعايير تقارير حول كيفية تنفيذها لتوصيات أجندة التنمية في عملها وأنشطتها وإلى أي مدى نفذتها. وأقر بأن اعتبارات التنمية وأهداف التنمية المستدامة هي قضايا مشتركة ينبغي تعميمها في جميع أهداف الويبو الاستراتيجية. ورأي الوفد أنه ينبغي على الأمانة المحافظة على تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بمهمة الويبو وأن تواصل رصد العمليات المختلفة والمساهمة فيها. واعتبر أن مشاركات الويبو وأنشطتها في إطار فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة بمثابة مساهمة إيجابية في تلبية أهداف التنمية المستدامة. وحثَّ الوفد الأمانة على تقديم تقرير أكثر تفصيلاً عن تضافر جهود الويبو وتعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واقترح أنه يجب على لجنة التنمية مواصلة التزامها وإرادتها السياسية في التعزيز والبناء بشكل أكبر على ما تم تحقيقه ومعالجة أوجه القصور الحالية، مثل تقليص فجوة المعارف والتكنولوجيا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، واستخدام المرونة في معاهدات الملكية الفكرية، وتعزيز النفاذ إلى التعليم والصحة، وحماية الموارد الطبيعية والمعارف التقليدية والتراث، لا سيما في البلدان النامية.
22. وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للأمانة، وتقديره لرئيس لجنة التنمية ونوابه نظير قيادتهم وتوجيهم ومساعدتهم. وأعرب عن رأيه بأن اللجنة كانت بمثابة محفل مهم في الويبو لضمان استمرار الملكية الفكرية باعتبارها حافزاً للتنمية يجعل الفائدة تعم على الجميع وفي كل مكان، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة وتوصيات أجندة التنمية. وأحاط الوفد علماً بالتقارير المرحلية والنهائية لمشروعات أجندة التنمية. ورحَّب بمشروعات أجندة التنمية المعتمدة حديثاً وأعرب عن أمله في أن يثمر تنفيذها عن تأثيرات حقيقية على الأرض يمكن أن تحققها الملكية الفكرية. وأكَّد أنه يتطلع إلى اتفاق بشأن الموضوع الفرعي الخاص بالمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية والمزمع عقده في عام 2025. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه يرحب بتنظيم المؤتمرات الإقليمية قبل انعقاد هذا المؤتمر الدولي.
23. شكر وفد الهند الأمانة على إعداد تقرير لجنة التنمية. وأكَّد الوفد حرصه الشديد على المساهمة البناءة في عمل لجنة التنمية في السعي لتحقيق أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة. ورأى أن المشاركة النشطة للمخترعات كانت حاسمة لنظام الملكية الفكرية المستدام. وأعرب عن تقديره لدور لجنة التنمية في إعداد تقرير إنجاز المشروع المعني بتعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/30/6). وأقرَّ بالتحديات التي أبرزها تقرير الإنجاز هذا وأبدى تقديره لها. وقد أتاحت الهند حكماً للفحص السريع للبراءات في الحالات التي تم فيها إيداع طلب البراءة من قِبل الأشخاص الطبيعيين وكان أحد المودعين من الإناث. وأعرب الوفد عن تقديره لمقترح مشروع أجندة التنمية بشأن تمكين الشباب (من عمر الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل، والمقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وكندا (الوثيقة CDIP/30/15 Rev.‎). ورأى الوفد أنه من خلال تقديم الوعي والتوجيه الكافيين، يمكن للشباب دفع العالم إلى آفاق جديدة من الإبداع. وذكر الوفد أيضاً أن البعثة الوطنية للتوعية بالملكية الفكرية، التي أطلقتها الهند في ديسمبر 2021 بغية نشر الوعي بالملكية الفكرية، قد رسَّخت بالفعل فكرة الإبداع في أذهان مليوني طالب. وأعرب عن اعتقاده بأن أجندة التنمية للويبو ستؤدي دوراً حاسماً في ترسيخ مكانة الملكية الفكرية باعتبارها أداة فعَّالة للتصدي للتحديات التي تواجه البشرية. وذكر أيضاً أن الملكية الفكرية لديها القدرة على تعزيز النمو والتنمية للجميع. وأعرب الوفد عن التزامه بالتعاون الفعّال مع الويبو والدول الأعضاء في تحقيق أهداف أجندة التنمية.
24. وأثنى وفد ساموا على الدعم الذي تقدمه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في توسيم المنتجات المحلية وإنشاء مكتب توسيم وطني. إذ جعل المكتب خدمات دعم التوسيم في متناول الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، وخاصة للنساء والشباب ورواد الأعمال من ذوي الإعاقة. ووجَّه الوفد الشكر للمنظمة على دعمها للبنية التحتية للمكتب الوطني للملكية الفكرية ومنصاته، حيث عزَّز ذلك من قدرته على تقديم خدماته ومكَّنه من المساهمة في الاقتصاد الوطني. وأظهر الوفد امتنانه للدعم الذي قدمته أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا وتايلاند وإندونيسيا والصين لإحراز تقدم في تنفيذ أجندة التنمية، ليس في ساموا فحسب، بل في منطقة المحيط الهادئ أيضاً.
25. وأيَّد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن امتنانه للأمانة نظير عملها في دعم تنفيذ أجندة التنمية. وأبرز الوفد أهمية أجندة التنمية في كونها وسيلة لتعميم الشواغل الإنمائية في أنشطة الويبو والتأكد من مراعاة أنظمة الملكية الفكرية للاحتياجات الإنمائية والمصالح العامة. ورأى أن أجندة التنمية، بوصفها عملية تؤديها الدول الأعضاء، لعبت دوراً حاسماً في إرساء البعد الإنمائي في صميم برامج الويبو وفي ضمان مساهمة سياسات الملكية الفكرية في التصدي للتحديات العالمية الراهنة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحَّب الوفد بالتقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية، بما في ذلك اعتماد لجنة التنمية لعدة مشاريع غرضها مساعدة الدول الأعضاء على تحسين استخدام الملكية الفكرية والابتكار من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشدَّد على أن هذه المشاريع قد أُدمجت في أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الويبو، وتعتبر لجنة التنمية حاضنة للأفكار والمبادرات الجديدة التي تسترشد بها الويبو في عملها في مجال التعاون من أجل التنمية. وأشار الوفد أن إمكانات لجنة التنمية لم تُستَغل استغلالاً كاملاً. ورأى أنه ينبغي توجيه عمل اللجنة إلى دعم الدول الأعضاء في تطبيق سياسات ملكية فكرية استباقية تعزز الابتكار، وريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، وتنمية الأعمال التجارية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأخيراً، شجع الوفد الويبو على مواصلتها دعم التنفيذ الفعّال لأجندة التنمية وتعزيز العمل الذي تؤديه لجنة التنمية.
26. وأشار وفد البرازيل إلى أن التقرير المتعلق بلجنة التنمية قد سلط الضوء، من بين جملة أمور أخرى، على التقدم الكبير المحرز في التعامل مع الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية، وذلك بتوفير لمحة عامة عن المناقشات التي جرت والقرارات التي صدرت والإجراءات التي ستتبعها الدول الأعضاء في المستقبل. ومن الجوانب الرئيسية التي نوقشت في الوثيقة الاعتراف بأهمية الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والتنمية. وصرَّح الوفد أن التقرير قد وضح الحاجة إلى وجود أطر للملكية الفكرية تعزز تهيئة بيئة مواتية للإبداع والاستثمار ونقل التكنولوجيا. كما أبرز دور الملكية الفكرية في مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كذلك نوه الوفد على أن الوثيقة قد بينت الجهود المبذولة في زيادة التعاون وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية والتنمية، مع إبراز أهمية تبادل أفضل الممارسات، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من أجل استخدام الملكية الفكرية كأداة داعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورأى الوفد أيضاً أن التقرير يبرز أهمية وجود نظم ملكية فكرية متوازنة ومرنة تراعي الاحتياجات والحقائق المحددة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتناول التقرير التحديات والفرص التي تطرحها القضايا الناشئة، مثل الحصول على الأدوية الأساسية والحوكمة العالمية لاستخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأشار الوفد إلى أن التقرير وضح الحاجة إلى إجراء مناقشات وتحليلات مستمرة لإيجاد حلول مناسبة توازن بين مصالح أصحاب المصلحة المختلفين في تعزيز النفاذ الموسع، فضلاً عن تقسيم المنافع الناجمة عن جميع حقوق الملكية الفكرية تقسيماً عادلاً ومنصفاً. وأعرب الوفد مرة أخرى عن تقديره لأداء أمانة لجنة التنمية، وأثنى على مشاركة الدول الأعضاء في اللجنة التي استطاعت منذ انعقاد دورتها السابقة الموافقة على ستة مشاريع جديدة لأجندة التنمية. ووجَّه الوفد الشكر للمدير العام على ما أبداه من تقدير لأجندة الويبو للتنمية. وأكَّد الوفد على أن تعاون البرازيل مع الويبو قد أدى إلى تحقيق نتائج ملموسة. كما سلَّط الضوء على العمل الدؤوب الذي تبذله الأمانة وأعرب عن تقديره لإكمال الأمانة مشاريع أجندة التنمية خلال جائحة كوفيد 19 على النحو المخطط له وضمن حدود الميزانية. وأشار الوفد في هذا السياق إلى مشروع أجندة التنمية بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية كصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/24/9)، وهو أول مشروع للمنظمة في منطقة الأمازون، والذي أرسى علامة "Flona TéFé" الجماعية. وقد صب تسجيل العلامة الجماعية واستخدمها في موازين توليد الدخل، وذلك بما يتماشى مع الحفاظ على التنوع البيولوجي، وخلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. ورحب الوفد ببدء تنفيذ مشروع أجندة التنمية المتعلق بتمكين الشركات الصغيرة من خلال الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات لدعم المؤشرات الجغرافية أو العلامات الجماعية في فترة ما بعد التسجيل (الوثيقة CDIP/27/7). وذكر الوفد أن تقرير لجنة التنمية قد أشار إلى أنه لا تزال هناك بعض التحديات والآراء المتباينة بين الدول الأعضاء. وأشار التقرير إلى الحاجة لإجراء مزيد من المداولات والمشاركات بشأن بعض القضايا المثيرة للجدل، مثل تأثير الملكية الفكرية على الصحة العامة، والحفاظ على البيئة، ومكافحة تغير المناخ، والنفاذ إلى المعارف. ورأى الوفد أن هذه التحديات تتطلب وجود حوار مستمر وجهود جماعية للوصول إلى حلول مقبولة ومتبادلة تعزز من حماية الملكية الفكرية ومن إسهام الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، حث الوفد جميع الدول الأعضاء على استعراض الوثيقة بعناية وأن تضعها عين الاعتبار، وأن تتبنى أيضاً ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات.
27. وأبدى وفد جنوب أفريقيا دعمه للبيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن دعمه للعمل الذي تبذله الويبو في تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال من خلال تشجيع مشاركتها في البلدان النامية. ويتماشى هذا العمل الذي يقر بأهمية تعزيز مشاركة المرأة في الميادين المتصلة بالملكية الفكرية مع التزام جنوب أفريقيا بالشمولية والتنوع في مجال الابتكار. وأثنى الوفد على الويبو بشأن مشروع أجندة التنمية المتعلق بتمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) من أجل الابتكار لتحقيق مستقبل أفضل (الوثيقة CDIP/30/15 Rev.‎). وأعرب الوفد عن أن التركيز على تمكين الشباب تردد صداه في جهوده الرامية إلى تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب. وشدَّد على ضرورة مواصلة العمل على توفير المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأعرب عن تأييده للمثابرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل التحول نحو عالم دائم التقدم. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تقوم به الأمانة العامة ولجنة التنمية بخصوص أجندة التنمية.
28. وأعرب وفد فييت نام عن امتنانه للأمانة لتيسيرها عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار إلى التحديات الراهنة في العالم، مثل الأمراض الجديدة وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، والتي لها عظيم الأثر على الاقتصادات الوطنية والإقليمية وعلى حياة الملايين من الناس. وذكر أنه لا يمكن الوصول إلى حل لهذه المشكلات سوى من خلال تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. ولخدمة هذا الغرض، رأى الوفد أنه من الأهمية بمكان مواصلة تشجيع التطورات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ورأى الوفد بأن الملكية الفكرية تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن تقديره لتوجيهات الويبو بشأن أجندة التنمية التي دعمت الحكومات والشركات والمجتمعات والأفراد على الصعيد العالمي لمساعدتهم على استخدام الملكية الفكرية كأداة قوية لخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات وتنمية الأعمال التجارية وتنمية الاقتصادات والمجتمعات. كما أشار إلى مبادرات لجنة التنمية لخدمة المرأة والشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهما جهات مستفيدة ذات أولوية. فعلى سبيل المثال، أشار الوفد إلى تجميع دراسات الويبو للحالات بشأن إدارة الملكية الفكرية في الشركات الصغيرة والمتوسطة (الوثيقة CDIP/29/7)، بالمناقشة التي جاءت تحت عنوان "الملكية الفكرية والشباب: الاستثمار في المستقبل" بالجلسة الثلاثين للجنة التنمية، وأشار كذلك إلى برنامج المبتكرات ورائدات الأعمال لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي أطلق في عام 2022. وأعرب الوفد عن دعمه المستمر لعمل لجنة التنمية. كما أعرب عن التزامه الكامل بدعم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل الحالية للويبو، والتي تسهم في وضع نظام إيكولوجي عالمي شامل ومتوازن وحيوي وتطلعي للملكية الفكرية، ما يُعزِّز بالتالي من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
29. وتوجَّه وفد جامايكا بالشكر إلى الأمانة على التقرير بشأن لجنة التنمية، والذي سمح بتقييم مدى تنفيذ المنظمة لأجندة التنمية، فضلاً عن إسهام الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها خلال آخر جلستين للجنة التنمية. وأثنى الوفد على عمل الأمانة الذي استمر في أداء دور بوابة المنظمة للدول الأعضاء في إطار سعيهم إلى استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. ورحَّب بتسليط الويبو تركيز أكبر على مجالات مهمة للتنمية، مثل الصحة العالمية والأمن الغذائي. ورأى الوفد أن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، الذي كان موضوعه "الملكية الفكرية والابتكار من أجل الزراعة المستدامة" غني بالمعلومات، لأنه ساعد في رفع مستوى الوعي لدى المشاركين بأهمية الابتكار من أجل الزراعة المستدامة. وأعرب عن تقديره لالتزام الويبو بضمان المساواة في مشاركة النساء والرجال في النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية. وشدَّد على أن المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة في نظام الملكية الفكرية قد تُرجِمَت إلى تنمية اقتصادية شاملة، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشاد الوفد بالعمل الجاري الذي تبذله الويبو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم المرأة وتمكينها من الاستفادة من نظام الملكية الفكرية. وأعرب عن امتنانه لاختيار جامايكا كبلد مستفيد من مشروع الملكية الفكرية التجريبي لرائدات الأعمال في منطقة البحر الكاريبي. وشمل المشروع المذكور 34 رائدة أعمال، من اللواتي تلقين تدريباً في مجالات الملكية الفكرية والنفاذ إلى الأسواق والتمويل. وأثنى الوفد أيضاً على الجهود التي بذلها الويبو في تمكين الشباب. وأكد الوفد التزامه بالمساهمة في عمل لجنة التنمية.
30. وشكر وفد المغرب الأمانة على إعداد التقرير المتعلق باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأحاط علماً بجميع المشاريع التي تشكل جزءاً من خطة عمل أجندة التنمية. وشدَّد على أن تنفيذ هذه المشاريع، مع التركيز على إحداث تأثير من خلالها، قد يكون له أثر إيجابي على جميع الدول الأعضاء. فقد تسمح هذه المشاريع على نحو خاص باستخدام الملكية الفكرية في تعزيز القدرات التقنية وزيادة النفاذ إلى التكنولوجيا، ما يُمكِّن الدول الأعضاء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعبَّر الوفد عن سعادته بالمشاركة في مشروع أجندة التنمية بشأن الملكية الفكرية وسياحة المأكولات في بيرو والبلدان النامية الأخرى: تعزيز تنمية سياحة المأكولات من خلال الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/22/14 Rev.‎). ووجَّه الوفد الشكر للويبو على جهودها المبذولة في تنفيذ ذلك المشروع. ودعا الوفد الأمانة لمواصلة تنفيذ توصيات أجندة التنمية.
31. وأيَّد وفد إسواتيني البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأشاد الوفد بعمل الأمانة والتقدم الذي أحرزته في النهوض بولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة في تيسير مشاركة أعضاء المجموعة الأفريقية في اجتماعات اللجنة، وهو ما يتماشى مع طلبها وتوقعاتها. ورحَّب بانعقاد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية بعنوان "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة" الذي تم تنظيمه في الفترة المشمولة بالتقرير وأبدى تطلعه إلى المشاركة في المؤتمرات المقبلة. وشدَّد الوفد على أهمية ولاية لجنة التنمية لأن التنمية جوهر حماية الملكية الفكرية والاستفادة منها لتحقيق التطلعات الاجتماعية والاقتصادية لشعبه.
32. وأحاط وفد جمهورية كوريا علماً بمضمون التقرير بشأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأعرب عن تقديره لتبني مقترح مشروع أجندة التنمية بشأن تمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل (الوثيقة CDIP/30/15 Rev.‎)، المُقدَّم من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وكندا. ورأى الوفد أن المشروع المذكور يمكن أن يسهم في تحقيق مستقبل أفضل للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من خلال تعزيز الابتكار والإبداع لدى الأجيال الشابة. واستبشر الوفد بما أبدته الدول الأعضاء من رغبة في المشاركة في المشروع. وفيما يخص معالجة فجوة الملكية الفكرية بين البلدان، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون الكبير على مستوى الدول الأعضاء والويبو لحل المشكلة، لا سيما في مجال التنمية. وتماشياً مع هذا الالتزام، ذكر الوفد أن جمهورية كوريا قد ساهمت بأكثر من 14 مليون فرنك سويسري من خلال الصندوق الاستئماني لكوريا منذ عام 2004. وأشار إلى اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2023 ونجاح انعقاد اجتماع "المرأة في مجال العلوم - تشكيل المستقبل"، الذي نظمته الويبو، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بدعم من الصندوق الاستئماني لكوريا. وأعرب الوفد عن امتنانه للدول الأعضاء لاهتمامهم الشديد ورد فعلهم الإيجابي. وأكَّد مرة أخرى استعداده لدعم مثل هذه المبادرات، لا سيما من خلال الصندوق الاستئماني لكوريا. وسيواصل الوفد تعاونه مع الويبو في دعم مبادرات الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.
33. وأعرب وفد بنغلاديش عن تقديره للأمانة لإعدادها تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وشدَّد على أن العلاقة الحاسمة بين الملكية الفكرية والتنمية ليست مهمة فحسب، بل برزت أيضاً كمحور رئيسي، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ورأى بأن النجاح في تنفيذ وتعميم أجندة التنمية في أنشطة الويبو العادية سيحقق النتائج المرجوة بالنسبة للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها لجنة التنمية في قيادة أنشطة الويبو بما يتماشى مع أجندة التنمية. وأعرب الوفد عن امتنانه للويبو لما قدمته من مساعدة في إنشاء مركزين من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، لإنجاز مشروع أجندة التنمية بشأن تكوين الكفاءات في استعمال المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية محددة كحل لتحديات إنمائية محددة (الوثيقة CDIP/5/6 Rev.)، وكذلك مشروع أجندة التنمية بشأن تعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/12 Rev.‎). وتطلع إلى تعزيز التعاون مع الويبو على أساس الاحتياجات في سياق رفع اسم بنغلاديش من فئة البلدان الأقل نمواً. وقد ذكر أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا المناسبة في الجهود الإنمائية له أهمية كبيرة لبنغلاديش، حيث كان من المزمع أن تخرج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام 2026. وقد رأى الوفد أن إنشاء بيئة الملكية الفكرية الملائمة للابتكار وتعزيزها مع وجود إدارة تتسم بالمهارة أمر سيظل مطلوباً بعد مرحلة الخروج. وقد حث الوفد الويبو على النظر في تصميم تنفيذ البرامج الخاصة بخروج أقل البلدان نمواً والتخطيط له، من أجل مساعدتها على التصدي للتحديات التي تعترضها قبل عمل الخروج وفي أثنائه. وقد أكّد الوفد على الآثار السلبية متعددة الجوانب لجائحة كوفيد-19 على النمو والتنمية الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم. ودعا الوفد لأخذ الحذر وتدقيق النظر والتحلي بالتعاطف في استخدام الملكية الفكرية أداة فعّالة للانتعاش الاقتصادي. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل لجنة التنمية باعتبارها إحدى هيئات الويبو المخصصة للملكية الفكرية والتنمية إنفاذ المزيد من الأفكار والمناقشات البناءة وتعزيزها بشأن التحديات الحالية التي تواجه الدول الأعضاء.
34. وأيد وفد ناميبيا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأقرّ بأهمية لجنة التنمية في ضمان أن الملكية الفكرية تخدم جدول أعمال التنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول الأعضاء وتسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها الويبو لتيسير الملكية الفكرية كمحرك للتنمية من خلال لجنة التنمية. وأثنى الوفد على الويبو لعقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية في إطار موضوع "الملكية الفكرية والابتكار من أجل زراعة مستدامة". وشدّد الوفد على أهمية قطاع الزراعة باعتباره عاملاً هاماً يُسهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وتوليد الدخل والأمن الغذائي. وخلص إلى أن وجهات النظر المتوازنة والدروس التي جرى تبادلها خلال ذلك المؤتمر كانت مفيدة للتكامل الدولي للابتكار في هذا القطاع المهم. ورحب باعتماد مواصفات لإجراء استعراض خارجي مستقل للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/30/3). وأحاط علماً بتقرير إنجاز المشروع المعني بتعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/30/6). وشجع الوفد الويبو على مواصلة استنساخ ذلك المشروع في دول أعضاء أخرى. ورحب بالموافقة على المشروع التجريبي حول سبر النصوص والبيانات لأغراض دعم البحث والابتكار في الجامعات والمؤسسات الأخرى ذات التوجه البحثي في أفريقيا، والمقدم من المجموعة الأفريقية (الوثيقة .CDIP/30/9 Rev)، واقتراح المشروع المقدم من كينيا لتطوير عدد من الاستراتيجيات والأدوات الرامية إلى التّصدي لقرصنة حق المؤلّف عبر الإنترنت في السوق الرقمية الأفريقية (الوثيقة .CDIP/30/4 Rev)، فضلاً عن مقترح مشروع بشأن تمكين الشباب (من الحضانة إلى الثانوية) للابتكار من أجل مستقبل أفضل والمقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وكندا (الوثيقة .CDIP/30/15 Rev). وأعرب الوفد عن التزامه نحو دفع وتعزيز عمل لجنة التنمية من أجل نظام براءات متوازن وداعماً للتنمية.
35. وشكر وفد بوليفيا (المتعددة القوميات) الأمانة على تقرير لجنة التنمية ورحب بالعمل المنجز في إطار التعاون مع البدان النامية وتقديم المساعدة التقنية إليها. وأشار إلى أن الملكية الفكرة يمكن أن تنهض بالنمو والتطوير طالما يراعي استخدامها احتياجات الفئات الضعيفة من السكان. ورحَّب بالتقدم الكبير لمشروع أجندة التنمية بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/24/9)، والذي تم تنفيذه في أربعة بلدان مستفيدة. وسلط الوفد الضوء أيضاً على ما تقدمه المنظمة من دعم لرائدات الأعمال من المجتمعات الأصلية والمحلية. وأعرب عن التزامه ووجه الشكر للويبو على ما بذلته من جهود في توفير التدريب وزيادة التعاون مع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى نموذجه الاجتماعي والاقتصادي المدعوم من المنظمات المجتمعية ومنظمات المزارعين المجتمعية والشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرهم. وأكد الوفد على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تنتفع من إخطارها حال استخدام الحماية الخاصة بعلامتها. وأكد الوفد على أهمية إنشاء المشاريع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم أجندة التنمية بطريقة يمكن من خلالها تكييف الملكية الفكرية مع الاحتياجات الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء. وحث الوفد الدول الأعضاء والأمانة على مواصلة السعي لوضع نظام ملكية فكرية متوازن وشامل ومنصف وسهل الوصول إليه لخدمة الناس.
36. وأكدت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية مرة أخرى التزام المدرسة اتجاه لجنة التنمية والعمل الذي تؤديه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى انتخابات مسؤولي المدرسة الأخيرة وسلط الضوء على أن 53 في المائة من أعضاء مجلس إدارتها نساء من أمريكيا اللاتينية. وأشارت الممثلة إلى القسم الأكاديمي المخصص لإجراء البحوث في المدرسة. كما سلطت الضوء على إنشاء مجموعات دراسية متخصصة لمتابعة ابتكارات أعضائها. وأشار ت إلى برنامج "ELAPI Investiga - Carlos Fernández Ballesteros' الذي يهدف إلى دعم تطوير البحوث التي يجريها الطلاب في المنطقة. وأشارت كذلك إلى إدارة الشؤون الجنسانية في المدرسة، التي تهدف إلى الحفاظ على أجواء من الاحترام والإنصاف وسد الفجوة بين الجنسين في الملكية الفكرية. وعرضت تعاون المدرسة أكاديمياً مع الجمعيات واللجان الدائمة والدول الأعضاء، ولا سيما مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، للنهوض بالمسائل المذكورة.
37. وأعربت الأمانة عن تقديرها للمشاركة الفعّالة لجميع الوفود ومساهمتها في عمل لجنة التنمية. وأحاطت علماً بجميع الملاحظات والاقتراحات التي أبدتها الدول الأعضاء بغية تحسين عمل اللجنة في المستقبل.
38. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون " تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية" (الوثيقة WO/GA/56/9).

"5" تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/10](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=612591).
2. وذكرت الأمانة بأن الجمعية العامة للويبو جددت في عام 2021 ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية) للثنائية 2022/2023، واتفقت على برنامج عمل للجنة الحكومية الدولية. وعملا بتلك الولاية، طُلب من اللجنة تقديم تقرير وقائعي إلى الجمعية العامة للويبو في عام 2023. وقد أُعدت الوثيقة WO/GA/56/10 عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة. وأفادت الوثيقة عن الدورات الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين والسابعة والأربعين للجنة الحكومية الدولية. وأفادت الوثيقة أيضا عن أفرقة الخبراء المخصصة والأنشطة الافتراضية التي جرت منذ الجمعية العامة للويبو لعام 2022. وأخيرا، تُرفق بالوثيقة أيضا مشروعات النص الخاص بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي هي قيد التفاوض حاليا في اللجنة الحكومية الدولية. وأشارت الأمانة إلى أن الدورة السابعة والأربعين للجنة وافقت على توصيات للجمعية العامة للويبو 2023 بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2024-2025 وفقا لولاية اللجنة ووفقا لبرنامج العمل كما اتفقت عليه اللجنة الحكومية الدولية وعلى النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/56/10. إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير الوقائعي وتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2024-2025 على أساس الشروط ووفقا للبرنامج المبين في الفقرة 9 من الوثيقة WO/GA/56/10.
3. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد التقرير عن اللجنة الحكومية الدولية، ورئيس اللجنة ونائبيه على توجيه العمل خلال دورات اللجنة الحكومية الدولية في العام الماضي. وأعرب عن تقديره لأن الدورة السابعة والأربعين للجنة المعارف تمكنت من تقديم توصية واضحة إلى الجمعية العامة للويبو في عام 2023 بالاختصاصات المتفق عليها لولاية جديدة وبرنامج عمل للثنائية 2024/2025. ودعا الجمعية العامة للويبو لعام 2023 إلى تأييد توصية الدورة 47 للجنة الحكومية الدولية. وأشارت المجموعة باء إلى قرار الجمعية العامة للويبو 2022 بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية، لينعقد في موعد أقصاه 2024. وأعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في الأعمال التحضيرية المقبلة والعمل من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، يلزم القيام بالمزيد من العمل خلال فترة السنتين المقبلة لتضييق الفجوات القائمة بهدف التوصل إلى فهم مشترك للقضايا الجوهرية المتعلقة بتلك الموضوعات. وشدد على أهمية تطبيق منهجية عمل فعالة وشفافة وشاملة، ومن شأنها أن تيسر التبادل المباشر بين الدول الأعضاء بشأن كل من الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي، فضلا عن مواصلة العمل بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في إطار الولاية الجديدة للثنائية 2024/2025. وأخيرا، رحبت المجموعة باء بالمساهمات الأخيرة لحكومتي أستراليا وألمانيا لصندوق الويبو للتبرعات لفائدة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة. وأعرب عن أمله في أن تجد الجمعية العامة للويبو حلا لتوفير التمويل الكافي لمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المؤتمر الدبلوماسي. وأكد التزامه بمواصلة الإسهام البناء في تحقيق نتائج مقبولة للجميع في اللجنة الحكومية الدولية بموجب الولاية الجديدة.
4. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الرئيس ونائبيه على جهودهم والتزامهم وقيادتهم. كما توجه بالشكر إلى الأمانة على إعداد الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك الوثائق التي كانت موضوع النقاش الحالي وعلى تفانيهم العام في عمل اللجنة. ورحب بأن الدول الأعضاء قد أتيحت لها الفرصة للمشاركة في المفاوضات خلال دورتي اللجنة اللتين خُصصتا لموضوع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورحب أيضا بأن تلك المسائل لا تزال محور الولاية المجددة المتفق عليها للجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025 دون الإخلال بنتائج المفاوضات. وأحاط علما بالأنشطة المتفق عليها مثل تنظيم اجتماعات افتراضية للخبراء حول شروط الكشف الممكنة وقواعد البيانات الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشدد الوفد على أن مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أمر حاسم في العملية وشجع الجهود الرامية إلى تمكين هذه الشعوب من المشاركة. وشكر الوفد على المساهمات التي قدمتها حكومتا أستراليا وألمانيا لصندوق الويبو للتبرعات، الذي تضمن، في الوقت الحاضر، مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وأعرب عن استعداد المجموعة للمشاركة في مزيد من العمل خلال الدورة الخاصة للجنة الحكومية الدولية المكرسة لموضوع الموارد الوراثية. وقال إنه يتطلع أيضا إلى المناقشات ذات الصلة المزمع إجراؤها خلال الاجتماع الأقاليمي الذي سيعقد في بيجين في نهاية يوليو 2023. وناقشت المجموعة الموارد الوراثية خلال المشاورات الإقليمية التي نظمها المكتب البولندي للبراءات في 30 يونيو 2023. وشكر الأمانة ونائب رئيس اللجنة، السيد يوكا ليدس، على المشاركة بدرجة أكبر في هذا الحدث. وأكد أن المجموعة تفضل النهج القائم على الأدلة، الذي اعتبره مفيدا للمناقشات الموضوعية بشأن التوصل إلى فهم مشترك للقضايا الرئيسية. وثمة حاجة إلى مزيد من المناقشات حول نص مشروع الصك الدولي المتعلق بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن حل تقبله جميع الدول الأعضاء خلال الدورة الخاصة القادمة للجنة الحكومية الدولية. وشكر كل عضو من أعضاء الويبو على اقتراحه استضافة المؤتمر الدبلوماسي المعني بالموارد الوراثية في عام 2024 وتطلع إلى المناقشات خلال اللجنة التحضيرية المقرر عقدها في سبتمبر 2023 بشأن النظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي وموعده ومكان انعقاده. ورحبت المجموعة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة بشأن الولاية المقترحة للجنة الحكومية الدولية للفترة 2024-2025 وأعربت عن رغبتها في تأييد التوصيات المقترحة كما وردت في الوثيقة WO/GA/56/10. وأكد من جديد استعداد المجموعة للمشاركة البناءة في العمل المقبل للجنة الحكومية الدولية وأعرب عن رغبته في تحقيق نتيجة واقعية ومقبولة عالميا لعمل اللجنة الحكومية الدولية.
5. وتحدث وفد غانا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على إعداد تقرير اللجنة في الوثيقة WO/GA/56/10. وطوال المناقشات التي دارت في اللجنة الحكومية الدولية، شدد الوفد على أهمية حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وقال إن التزامه الجماعي بتعزيز نظام متوازن للملكية الفكرية يحترم حقوق المطالبين به لا يتزعزع. وشدد على ضرورة الإقرار بأنظمة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية والجماعات المحلية وقيمتها، فضلا عن دورها الحاسم في التنمية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي والتراث الثقافي للبشرية. كما أن عمق وأبعاد المناقشات التي نُظمت طيلة عمر اللجنة أظهرت الاعتراف المتزايد بضرورة معالجة شواغل أصحاب المعارف التقليدية والمؤتمنين على الموارد الوراثية والشعوب الأصلية والجماعات المحلية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن خيبة أمله لأنه على الرغم من بذل الكثير من الجهود على مدى العقدين الماضيين لتضييق الفجوات القائمة والتوصل إلى نتيجة متوازنة، لم يحرز سوى تقدم ضئيل. ويعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية ومنهجية عمل اللجنة الحكومية الدولية، مما أدى للأسف إلى تضخيم البدائل والفقرات الواردة بين أقواس، على خلاف ولاية اللجنة الحكومية الدولية. ولاحظت المجموعة الأفريقية محاولة الرئيسة إعداد ورقة غير رسمية وشكرتها على ذلك، إلا أنها شجعت الرئيسة على مواصلة مشاوراتها مع الدول الأعضاء لتحديد مجالات التقارب والتغلب على الجمود في المفاوضات من أجل المضي قدما بعمل اللجنة الحكومية الدولية. وفي الختام، أعربت المجموعة الأفريقية عن رضاها عن المرونة التي أبدتها الدول الأعضاء، مما أسفر عن الاتفاق على الولاية الجديدة للجنة الحكومية الدولية. وتقدم الوفد بالشكر إلى أمانة الويبو على تيسير الاجتماعات الإقليمية والمقبلة المشتركة بين الأقاليم تحضيرا للمؤتمر الدبلوماسي. وقال إنه يتطلع إلى إبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في موعد أقصاه 2024.
6. ورأى وفد الصين أن اللجنة الحكومية الدولية تؤدي دورا مهما في النهوض بإنشاء نظام دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي الاجتماعات المعقودة من عام 2022 إلى عام 2023، وبالتنسيق مع الرئيس وأمانة الويبو، أبدت الدول الأعضاء كل ما لديها من استعداد وصدق في تبادل الخبرات الوطنية والمضي قدما بالمناقشات بشأن الأنظمة الدولية. ورأى أن أسلوب العمل، استنادا إلى المناقشات المواضيعية، قد دفع المناقشات إلى الأمام بشكل جوهري. وأيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية من قبل الجمعية العامة للويبو وأعرب عن استعداده للعمل مع جميع البلدان لوضع أنظمة فعالة ووضع صكوك ملزمة قانونا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على الصعيد العالمي.
7. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأكد التزامه بالمشاركة البناءة في عمل اللجنة. وخلال الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية، اعتمدت اللجنة بنجاح توصيات تجديد الولاية للثنائية 2024/2025. وأعرب عن رغبته في التأكيد مجددا على دعمه لهذه الولاية المقترحة وشجع على اعتماده من قبل الجمعية العامة للويبو. وكما تبين، فإن تجديد الولاية، استنادا إلى الشروط المتفق عليها في الدورة السابعة والأربعين للجنة الحكومية الدولية، قد سمح للجنة بمواصلة العمل الذي كانت تقوم به منذ عدة سنوات. وفي الوقت نفسه، أخذ الاقتراح في الحسبان الظروف الجديدة الناشئة عن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأبدى استعداد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لمواصلة العمل الموضوعي في اللجنة الحكومية الدولية على النحو المبين في ولايتها الجديدة.
8. وشكر وفد قطر الرئيس ونواب الرئيس والميسرين والأمانة على الجهود المبذولة في إدارة المناقشات وعلى العمل الجاد والمهني لتيسير المداولات خلال الدورات السابقة لعمل اللجنة. وأحاط علما بالوثيقتين وتقرير اللجنة الحكومية الدولية اللذين يتناولان حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشدد على دعمه للجنة الحكومية الدولية وتطلع إلى العمل المثمر والبناء مع الدول الأعضاء لضمان نجاح المؤتمر الدبلوماسي في عام 2024 الذي ينبغي أن يفضي إلى إبرام صك ملزم قانونا فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وقال إن نجاح المفاوضات في إطار اللجنة الحكومية الدولية مهم جدا لمصداقية الويبو ويزيد الثقة في المنظمات المؤسسية، مثل الويبو، من أجل حماية مصالح وحقوق جميع المعنيين بالمواضيع التي ستناقش بطريقة عادلة ومنصفة.
9. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة ورئيس لجنة المعارف ونائبيه على قيادتهم وعملهم في توجيه التقدم داخل اللجنة. ورحب بالولاية المتفق عليها للجنة الحكومية الدولية للثنائية المقبلة وأعرب عن أمله في أن توافق الجمعية العامة على نفس الاتفاق. وقال إنه لا يزال يعتقد أن للملكية الفكرية دورا مهما في صون الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وحمايتها من سوء الاستخدام والتملك غير المشروع. ولهذا السبب، واصل دعم عمل اللجنة الحكومية الدولية. وبعد التوصل إلى اتفاق تاريخي لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، أعرب الوفد عن أمله في أن تبدي اللجنة الحكومية الدولية تقدما ملموسا بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الثنائية المقبلة.
10. وشكر وفد المملكة العربية السعودية رئيس اللجنة ونائبيه والأمانة على عملهم المتميز في تيسير عمل اللجنة. وأيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025، فيما يتعلق بالتوصل إلى صك ملزم قانونا بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أمله في أن تتعاون البلدان بشكل إيجابي وأن تتحلى بالشفافية عند مراجعة مشروع النص المتعلق بالموارد الوراثية من أجل عقد المؤتمر الدبلوماسي.
11. وأشاد وفد نيجيريا بالعمل الرائع الذي قامت به اللجنة الحكومية الدولية. وتوجه بالشكر إلى الأمانة ورئيس اللجنة ونائبيه على ما قاموا به من عمل ممتاز وما بذلوه من جهود في التحضير للاجتماع. ورحب بقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2022 بغية عقد مؤتمر دبلوماسي لوضع الصيغة النهائية للنص المتعلق بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في موعد أقصاه 2024. وشكر الوفد الأمانة على تيسير الاجتماعات الإقليمية والاجتماعات الإقليمية المقبلة التي عرضت من أجل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي. وأعرب الوفد عن تقديره التام لتوصية الجمعية العامة للويبو في عام 2023 بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025 لمواصلة العمل على حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشدد على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في عمل اللجنة. وأكد الوفد عن تفاؤله المستمر إزاء إمكانية إحراز تقدم في فترة السنتين المقبلة لسد الفجوات القائمة ودفع عمل اللجنة نحو عقد مؤتمر دبلوماسي في سبيل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التصدي لمسألة التملك غير المشروع والحماية الفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وسيؤدي إبرام الصك إلى بدء حقبة جديدة من الابتكار والإبداع القائم على المعرفة والشفافية والتعاون من شأنها أن تعزز النفاذ المنصف والعادل إلى الابتكارات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.
12. وشكر وفد باكستان الأمانة على عرض التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/56/10. وأيد عمل اللجنة وشكر رئيس اللجنة ونائبيه والأمانة والميسرين على عملهم البناء خلال الدورتين السابقتين. وقال إن وضع الصيغة النهائية لصك ملزم قانونا بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ضروري لمنع التملك غير المشروع والاستغلال غير المصرح به. وأكد مجددا على دعمه للتمويل والمشاركة المناسبة للشعوب الأصلية والجماعات المحلية في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن أغراض اللجنة الحكومية الدولية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال نظام ملكية فكرية شامل ومتوازن وفعال يعزز التقاسم العادل والمنصف للمنافع مع الأفراد والجماعات المعنية. ومن شأن ذلك أيضا الدفع إلى الأمام من أجل الوفاء بكل من جدول أعمال التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقال إن شرط الكشف الإلزامي ضروري لمعالجة مسألة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن إدراج الشروط المتفق عليها والموافقة المسبقة المستنيرة والنفاذ وتقاسم المنافع أمران أساسيان لإقامة نظام عالمي متوازن يتيح للدول الأعضاء حيزا سياسيا كافيا لسن الأطر القانونية الوطنية المناسبة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مفاوضات بناءة خلال المؤتمر الدبلوماسي لعام 2024. وأيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025 على نحو لا يخل بنتائج المؤتمر الدبلوماسي. وطلب الوفد من جميع الأطراف تكثيف جهودها للتقليل إلى أدنى حد من الاختلافات بشأن القضايا العالقة من أجل وضع الصيغة النهائية لصك قانوني دولي بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ودعا الوفد إلى أن تكون الاستثناءات والتقييدات ضيقة، لأن أي استثناء من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على الحقوق الجماعية والثروة الثقافية والآفاق الاقتصادية لجميع الجماعات.
13. وشجع وفد ماليزيا اللجنة على مواصلة عملها من أجل التوصل إلى موقف مشترك بشأن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024-2025.
14. وأعرب وفد أوغندا عن تقديره لعمل اللجنة والتقدم المحرز في المفاوضات بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي خلال الثنائية 2022/2023. وأحاط علما بتقرير اللجنة الحكومية الدولية الذي سلط الضوء على التقدم المحرز بشأن نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وسلط الضوء على ضرورة القيام بالمزيد من العمل للتوصل إلى صك دولي متفق عليه بشأن تلك المواضيع. ورحب بالولاية الجديدة المقترحة للجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025، والتي تراعي الشمولية ومن شأنها أن تساعد على تضييق الفجوات القائمة في عملية الصياغة. وأعرب عن تقديره لحقيقة أن الولاية الجديدة تشمل موضوع الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وأكد الوفد دعمه للموافقة على ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025. ومع ذلك، حذر من ضرورة تناول مسألة نظم المعلومات بحذر، نظرا لأن البلدان النامية قد تفتقر إلى القدرة الكافية على تخصيصها لنظم المعلومات، مثل قواعد البيانات للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأدى المشهد التكنولوجي الآخذ في التغير أيضا إلى ظهور تحديات الذكاء الاصطناعي والمعلومات المتعلقة بالتسلسل الرقمي، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي تناول مسألة الملك العام المرتبط بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بحذر، حيث أعربت الشعوب الأصلية عن رأي مفاده أنه على الرغم من أن تراثها يمكن أن يكون متاحا على نطاق واسع في بعض الأحيان، فإنه لا يعني بالضرورة أنه ينتمي إلى الملك العام. وأشار أيضا إلى أن شرط الكشف بالغ الأهمية بالنسبة للمعارف التقليدية وينبغي أن ينظر إليه على أنه ضمان حيوي. وأكد الوفد من جديد أن الشعوب الأصلية، التي شاركت بنشاط في اللجنة، هي المستفيد الرئيسي من الصكوك الدولية التي يجري التفاوض بشأنها تحت رعاية اللجنة الحكومية الدولية. ورأى أنه ينبغي للويبو أن تمول مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في اللجنة الحكومية الدولية، مع مراعاة التوازن الإقليمي. وقال إن المؤتمر الدبلوماسي المعني بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها والمقرر عقده في عام 2024 سيكون إنجازا ضخما في عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأكد الوفد على استعداده للمشاركة البناءة خلال المؤتمر الدبلوماسي.
15. وأعرب وفد كوبا عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025، التي أبقت على الركائز الثلاث الحالية وهي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، على الرغم من عقد المؤتمر الدبلوماسي في عام 2024 بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وبالنظر إلى اتساع نطاق المعارف، ينبغي أن تشارك الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في المفاوضات.
16. وشكر وفد كولومبيا الأمانة على عرض التقرير على اللجنة الحكومية الدولية وأعرب عن تقديره لرئيس لجنة المعارف على دعمه للمسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية. وأبرزت تنوع سكانها والعديد من الشعوب الأصلية والجماعات المحلية المختلفة الموجودة في كولومبيا. وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025، وشدد على أنه سيتابع باهتمام المناقشات المتعلقة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورحب بالمؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في عام 2024 لإبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية التي استخدمت في الاختراعات. وسلط الضوء على الدور الحاسم للويبو في الصكوك المتعددة الأطراف، وهو دور مهم في المناقشات العامة المتعلقة بالملكية الفكرية. وتطلع الوفد إلى مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية خلال الثنائية المقبلة. وأعرب عن أمله في أن تساعد مشاركتها في تقدم اللجنة الحكومية الدولية في وضع صك دولي واحد أو أكثر يعترف بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بوصفها أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ويضمن الحماية الفعالة والمتوازنة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من التملك غير المشروع.
17. وشدد وفد ساموا على التراث الثقافي الغني والمتنوع وأعرب عن رغبته في الاعتراف بمدى إمكانية استخدام الملكية الفكرية لحماية ثقافتها والمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي والإبداع والحفاظ عليها. وأثنى على عمل وجهود رئيس لجنة المعارف ونائبيه والميسرين والأمانة في توجيه عمل اللجنة المهم خلال الثنائية 2022/2023. وأعرب عن أسفه للتحديات التي تواجه التقدم في هذا البند وناشد الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا العالقة. وأعرب الوفد عن تأييده الشديد لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024-2025. وشدد على ضرورة إدراج الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية ضمن الولاية المجددة للسماح بتقديم الدعم المناسب في تنفيذ الصك الناتج عن نجاح المؤتمر الدبلوماسي المقرر عقده في عام 2024. وشدد على أن العمل بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية يرتبط ارتباطا مباشرا بالعمل المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأنه لا ينبغي معالجة تلك القضايا بطريقة مجزأة. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي المعني بالملكية الفكرية والموارد الوراثية، طلب إتاحة الإجراء وجدول الأعمال في أقرب وقت ممكن لتسهيل إعدادها والحضور. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لتمويل الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في المؤتمر الدبلوماسي.
18. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد وتقديم التقرير عن عمل اللجنة. وأعرب عن امتنانه لرئيس اللجنة الحكومية الدولية، وشكر نائبي الرئيس والمنسقين الذين عملوا بلا كلل في الاجتماعات وخلال الفترة ما بين الدورات على تقريب مواقف الدول الأعضاء بشأن الوثائق التي أعدت في إطار عمل اللجنة الحكومية الدولية. وشدد على أهمية الحوار البناء والتوصل إلى حل وسط لتقريب المواقف من القضايا الأساسية والمعلقة ذات الصلة بالصك القانوني الدولي المعني بالملكية الفكرية، والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، التي ستكون جزءا رئيسيا من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي في عام 2024. وفي الوقت نفسه، دعا الوفد الدول الأعضاء الأخرى إلى عدم نسيان الصكوك القانونية الدولية الأخرى التي يجري إعدادها أثناء دورات اللجنة. وأعرب الوفد عن تأييده لتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وبرنامج عملها للثنائية 2024/2025، التي تهدف إلى زيادة العمل الموضوعي بشأن النصوص التي تضع المعايير الدولية الدنيا لضمان الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبالإضافة إلى ذلك، رحب بعمل مكتب الويبو في الاتحاد الروسي في تنفيذ مشروع مواضيعي يركز على قضايا حماية المعارف التقليدية والملكية الفكرية للشعوب الأصلية والجماعات المحلية في الاتحاد الروسي. وشكر الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية (CNIPA) على تنظيم اجتماع تقني مشترك بين الأقاليم بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، الذي سيعقد في الفترة من 25 إلى 27 يوليو 2023، في بيجين. وأعرب عن أمله في إحراز تقدم ملموس بشأن القضايا التي تنظر فيها اللجنة الحكومية الدولية، ويمكن رفع أي خلافات إلى الحد الأدنى، ويمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الجوهرية الأساسية.
19. وشكر وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) الأمانة على عملها الهائل خلال الدورات السابقة للجنة الحكومية الدولية، ولا سيما من أجل إعداد المفاوضات بشأن الولاية خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة الحكومية الدولية. وأثنى أيضا على رئيسة اللجنة لقيادتها وجهودها أثناء المفاوضات. وأبرز أن بعض أهم أهداف التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر ورفع مستوى الرفاه والتنمية البشرية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يمكن للويبو أن تؤدي دورا فعالا في توليد الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها. وينبغي تطوير النظام القانوني الدولي الخاص بالملكية الفكرية وتطويره بطريقة متوازنة لضمان استدامته. ومن شأن الحد من جميع جوانب حقوق الملكية الفكرية في نظام البراءات أن يؤدي إلى نتيجة غير متوازنة في آليات الحماية الدولية. وعلى النقيض من ذلك، فإن إنشاء نظم حماية خاصة جديدة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي يمكن أن ينشئ أنظمة ملكية فكرية متوازنة، لا سيما لحماية الأصول غير الملموسة والملكية الفكرية للبلدان النامية. وأعاد التأكيد على أن اعتماد معاهدة جديدة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية سيعتبر معلما في تاريخ الويبو. وشدد على أن المعاهدة الجديدة سوف تسمح للمستفيدين من البلدان التي لديها احتياطيات هائلة وواسعة من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي باكتساب الخبرة والازدهار والكسب الاقتصادي من خلال آليات حماية الملكية الفكرية. وقد تطورت المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عبر السنين من خلال تفاعل المجتمعات المحلية مع بيئتها وتفاعلها مع الظروف الصعبة. وقال إن تلك الموارد والمعارف القيمة منقولة من جيل إلى جيل. وشجع الدول الأعضاء على تبني التطلعات الطويلة الأجل للمستفيدين وأصحاب الحقوق في العديد من البلدان وتبين لهم إمكانية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من التملك غير المشروع وسوء الاستخدام. وعلاوة على ذلك، يمكن لمثل هذا التطور الجديد في نظام الملكية الفكرية أن يكون مهما في منع هجرة أفراد المجتمعات المحلية من المناطق الريفية إلى المدن وتحسين حالتهم الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى الهجرة العكسية. ورحب بقرار الجمعية العامة للويبو لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك ملزم لحماية الموارد الوراثية في عام 2024. وأعرب عن التزامه بالإسراع بالمفاوضات المستندة إلى النصوص من أجل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لاستكمال العمل المتبقي للجنة الحكومية الدولية. وأحاط الوفد علما بالولاية الجديدة للجنة الحكومية الدولية وبرنامج العمل المقترح للفترة 2024-2025. وأعرب عن تطلعه إلى النجاح في عقد الدورة الاستثنائية للجنة الحكومية الدولية والمؤتمر الدبلوماسي المعني بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في عام 2024. وأعرب عن قلقه من أنه على الرغم من أهمية اللجنة بالنسبة للبلدان النامية، فإن اللجنة الحكومية الدولية لم تكتسب مركزا دائما كلجان الويبو الأخرى، وينبغي تجديد ولايتها مرة كل سنتين. وشدد على دور الويبو في تطوير المعارف والمهارات لتسخير موارد تكوين الثروات من أجل تحقيق الاستخدام التجاري للمعارف التقليدية والموارد الوراثية في البلدان النامية، من خلال برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأعرب عن أمله في أن تقوم أكاديمية الويبو بتخطيط وتنفيذ مشاريع لتحقيق هذه الغاية. وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة البناءة مع جميع الدول الأعضاء للمضي قدما بالنتائج الناجحة خلال الاجتماعات المقبلة.
20. وأيد وفد ناميبيا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الأمانة على التقرير عن اللجنة الحكومية الدولية وعلى دعمها القيم لعمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن خالص تقديره لرئيس لجنة المعارف على قيادته الحكيمة في تيسير المفاوضات بشأن الصك القانوني الخاص بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأحاط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في المفاوضات وتوافق الآراء الذي توصلت إليه اللجنة بشأن برنامج العمل لفترة السنتين المقبلة، ومن شأن ذلك أن يمكن اللجنة من مواصلة مفاوضاتها القائمة على النصوص مع التركيز أساسا على تضييق الفجوات القائمة من أجل تحويل النص إلى صك قانوني دولي فعال. وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة. ومن شأن وضع صك قانوني عادل وشامل بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية المرتبطة باستخدام الموارد الوراثية أن يكون حاسما لحماية وحفظ حقوق ومصالح الشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وأثنى على قرار عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في أجل أقصاه عام 2024. وشدد على أهمية حماية المعارف التقليدية وصونها، ودعا إلى زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في الويبو لوضع إطار قانوني فعال يحمي حقوق الجماعات الأصلية ومصالحها ويعزز احترام إسهاماتها القيمة في التراث الثقافي للبشرية. وشدد الوفد على التنوع الثري للتقاليد وأشكال التعبير الثقافي في ناميبيا، التي يلعب فيها القانون العرفي دورا مهما في تشكيل القواعد الاجتماعية وتنظيم حياة المجتمع المحلي. وسلط الوفد الضوء على أهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن التزامه بالنهوض بعمل اللجنة الحكومية الدولية وتعزيزه في توفير الحماية للأصول الثقافية الفكرية.
21. وشكر وفد تايلند رئيس لجنة المعارف ونائبيه على عملهم الممتاز خلال الاجتماعات الأخيرة للجنة الحكومية الدولية وشكر الأمانة على تفانيهم وعلى إعداد وثيقة التقرير. وأعرب عن تقديره للاضطلاع بمعظم العمل الموضوعي في إطار الولاية الحالية وأحاط علما بالولاية المجددة وبرنامج العمل للثنائية 2024-2025. وأعرب عن تطلعه إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي في عام 2024. وشجع على التحلي بروح إيجابية وبناءة في المناقشات المقبلة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التقاسم العادل والمنصف للمنافع للجميع. وفي حين أشار إلى أن قرار عقد المؤتمر الدبلوماسي يمثل خطوة حاسمة إلى الأمام، فإنه يود أن يتم إحراز تقدم بشأن نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لتضييق الفجوات القائمة، مما سيؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل قريبا. وأيد الوفد الدعوة إلى تشجيع الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق الويبو للتبرعات لفائدة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية للمشاركة في اللجنة الحكومية الدولية والمؤتمر الدبلوماسي. وأعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق بشأن النص المقترح الذي نوقش في لجنة الميزانية بشأن ترتيبات التمويل البديلة للشعوب الأصلية والجماعات المحلية، ولا سيما بشأن استخدام الميزانية العادية إذا تبين أن صندوق التبرعات غير كاف.
22. وأيد وفد غانا، متحدثا بصفته الوطنية، البيان الذي تلي باسم المجموعة الأفريقية. وشكر أمانة الويبو على تقديم تقرير اللجنة الحكومية الدولية. ورحب بالتقدم الكبير المحرز في برنامج عمل اللجنة الحكومية الدولية المكثف في السنوات الأخيرة وأعرب كذلك عن تقديره للمرونة التي أبدتها الدول الأعضاء والتي أدت إلى الاتفاق على الولاية الجديدة للجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن امتنانه للويبو وحكومة الجزائر لتيسيرهما الاجتماع الإقليمي الذي أتاح فرصة للتداول بشأن القضايا والشواغل الناشئة بين الدول الأعضاء. وقال إنه يتطلع في السياق المحدد للمؤتمر الدبلوماسي المقبل إلى إبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في عام 2024.
23. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وقال إن الوفد كان مشاركا نشطا في المفاوضات منذ إنشاء اللجنة الحكومية الدولية في عام 2000. وأيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية بناء على اقتراح الدورة السابعة والأربعين للجنة الحكومية الدولية، مما سيسمح للجنة بمواصلة عملها بشأن عدد من القضايا المهمة والمعقدة، بما في ذلك المستفيدون، ونطاق الحماية، وموضوع الحماية، والعقوبات والجزاءات الخاصة بأي نظام فريد لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومن شأن الولاية الجديدة أيضا أن تسمح للدول الأعضاء بالسعي إلى إيجاد حل للاختلافات الكبيرة في وجهات نظر مجتمعات الشعوب الأصلية والدول الأعضاء في الويبو بشأن تلك القضايا الصعبة.
24. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد التقرير عن اللجنة كما وردت في الوثيقة WO/GA/56/10 التي تبين التقدم المحرز في الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأظهرت الوثيقة أن الدول الأعضاء بحاجة إلى احترام وحماية حقوق الشعوب الأصلية والجماعات المحلية، لأنها الوصية على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأضاف أن الدول الأعضاء بحاجة إلى إنشاء هياكل سياسية وقانونية تقر بحقوق الملكية الفكرية لتلك الشعوب وتكفل التقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام تلك الموارد والمعارف. ورحب بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، حيث أن الدول الأعضاء بحاجة إلى التركيز على القضايا المرتبطة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وأعرب عن رغبته في ضمان أن يفضي المؤتمر الدبلوماسي إلى صك قانوني بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأعرب عن أمله في التوصل إلى نتيجة ناجحة في عام 2024، مما يفضي إلى وضع صك ملزم يوفر اليقين القانوني في هذا الشأن. وينبغي أن يكون الصك القانوني متسقا مع الصكوك القانونية الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بمعلومات التسلسل الرقمي. وقال إن من المهم التأكيد على أن الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية أمر لا يؤثر في عالم الملكية الفكرية فحسب، بل يكفل أيضا الإدماج الاجتماعي وتكوين الدخل للمجتمعات المحلية التي كثيرا ما تكون ضعيفة. كما أنها تكفل الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ، الذي يعد مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء. وأكد على أهمية ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المؤتمر الدبلوماسي لأن تلك الجماعات هي الأكثر استفادة من المفاوضات. وقال إن عقد المؤتمر الدبلوماسي في عام 2024 هو أهم قضية على جدول أعمال الويبو لوضع القواعد والمعايير، عقب معاهدة مراكش بالنسبة لأولئك الذين يعانون من إعاقات بصرية أو صعوبات في قراءة النصوص، والتي تنطوي أيضا على حقوق الإنسان. وقال إن الدول الأعضاء لديها بعثة جماعية منذ تلك اللحظة وتحتاج إلى الثبات لا لضمان بداية مرحلة جديدة من الحوكمة بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية فحسب، بل أيضا لتعزيز مبادئ العدالة، الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والجماعات المحلية واحترام تلك الحقوق بسبب الابتكارات التي جلبها إلى العالم. ويجب على الدول الأعضاء الدفاع عن حقوق تلك الشعوب والجماعات التي يجب أن يكون لها صوت. ولا بد من الإقرار بمشاركتهم في إثراء المناقشات التي من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة والحفاظ على التراث الوراثي والثقافي والمعارف التقليدية. وشجع جميع الوفود على التفكير في أهمية شرعية إدراج الموضوع في المفاوضات الدولية التي تضفي الشرعية على الصك القانوني. وينبغي أن تستند هذه الشرعية إلى توافق الآراء. وسيكون المؤتمر الدبلوماسي فرصة لبناء الجسور للتغلب على الخلافات، وستكون نتائج المفاوضات عادلة ومستدامة. واختتم الوفد قائلا إنه من المهم أيضا المضي قدما في المفاوضات بشأن نصوص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي داخل اللجنة الحكومية الدولية. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى النظر في التقرير عن كثب وإلى أخذ الاعتبارات والتوصيات في الحسبان، من أجل مراعاة المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التعاون. وأكد الوفد من جديد التزامه بحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية، مع تعزيز التنمية المستدامة وضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع بالنسبة للمستخدمين وأصحاب الحقوق.
25. وأيد وفد كينيا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الأمانة على تجميع الوثائق. وأعرب عن تقديره للحفاظ على المعارف والتراث الثقافي للشعوب الأصلية وحمايتها. وشجع أمانة الويبو على مواصلة دعم المشاورات بين الدول الأعضاء من أجل تبديد التباين في الآراء قبل عقد مؤتمر دبلوماسي مقرر عقده في عام 2024. وأعرب عن التزامه بالمشاركة البناءة ودعم تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024-2025.
26. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. وأيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024/2025 وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة الحكومية الدولية من سد الفجوات القائمة حاليا في إطار الولاية، لأن ذلك من شأنه أن يساعد في إبرام معاهدة دولية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الوفد عن تأييده وتقديره لعمل شعبة المعارف التقليدية والأمانة بأكملها في إعداد التقارير والوثائق ذات الصلة. ورأى أن اتباع نهج ثلاثي يشتمل على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أمر حاسم للتأكد من دمج المعاهدة المخصصة لتغطية جميع عناصر الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تأييده المستمر لنهج السياسة المعيارية القائم على إنشاء نظام للكشف في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن موقف بلاده يستند دائما إلى الحاجة إلى إدراج شرط الكشف الإلزامي الذي كان مبررا بالقدر نفسه في البيان السابق الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا والمجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان متشابهة التفكير. ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية شرط الكشف الإلزامي لأنه سيتيح لبلد المنشأ (في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي) الموارد الوراثية المستخدمة في طلبات حقوق الملكية الفكرية للحصول على الموافقة المسبقة المستنيرة والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية. واسترشد موقف بلده بولايته التشريعية، أي قانون البراءات في جنوب أفريقيا بصيغته المعدلة في عام 2007، والذي تضمن حكما للكشف عن الموارد البيولوجية للشعوب الأصلية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية؛ وقانون تعديل قوانين الملكية الفكرية، الذي نص على الاعتراف بالمصنفات التقليدية في العلامات التجارية وحق المؤلف والتصاميم؛ وحماية وتعزيز وتطوير وإدارة قانون المعارف الأصلية لعام 2019، وقواعد تقاسم المنافع في إطار إدارة مصائد الأسماك والغابات والبيئة. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي المقرر عقده في عام 2024، أعرب الوفد عن أمله في أن يسفر المؤتمر الدبلوماسي الناجح عن رغبة طال أمدها في إبرام معاهدة دولية تحمي حقوق المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، التي كانت ضحية الاستغلال منذ عهد موغل في القدم. وقال إن موقفه في المؤتمر الدبلوماسي يتعلق إلى حد كبير بالإنصاف. وإذا كانت مجموعة من المستثمرين، مثل العلماء وغيرهم، تتمتع بإمكانية النفاذ إلى نظام للحماية، فإن ذلك ينبغي أن يشمل الشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وشجع الوفد مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في المؤتمر الدبلوماسي. وقد كُممت أفواههم لفترة زائدة عن الحد. وقال إن الوقت قد حان للنظر إليهم على أنهم معنيون بموضوع يؤثر عليهم تأثيرا مباشرا.
27. وشكر وفد جامايكا الأمانة على إعداد التقرير كما هو وارد في الوثيقة WO/GA/56/10. وقال إن عمل اللجنة الحكومية الدولية لا يزال يكتسي أهمية كبيرة، حيث تسعى اللجنة الحكومية الدولية إلى وضع صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي الدورة 2022 للدول الأعضاء، تقرر عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في عام 2024. وأعرب الوفد عن سروره لاستمرار الدول الأعضاء في الإعداد بجدية وأعرب عن رغبته في الاعتراف بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة الحكومية الدولية، السيدة ليليكلير بيلامي، نائبة الرئيس، السيد يوكا ليدس (فنلندا)، السيد يوناه سيليتي (جنوب أفريقيا) والسيد فيليب كارينيو (الفلبين). وأعرب عن تطلعه إلى عقد مؤتمر دبلوماسي يكلل بالنجاح في عام 2024، لأنه سيرسل رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بشأن الأولوية العالية التي توليها الويبو لهذه المسألة. وأقر بأهمية وتشجيع استمرار مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في عمل اللجنة الحكومية الدولية والمؤتمر الدبلوماسي. وأعرب الوفد عن تقديره للمرونة والروح البناءة للدول الأعضاء في تجديد ولاية الثنائية 2024/2025 على ضوء الحاجة إلى مواصلة العمل، ولا سيما بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وستواصل المساهمة في عمل اللجنة والمشاركة البناءة مع الدول الأعضاء.
28. وأحاط وفد بوتسوانا علما بتقرير اللجنة (الوثيقة WO/GA/56/10) وشكر الأمانة على إعداده. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد غانا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بالتوصية الداعية إلى تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأقر بالتقدم المحرز حتى الآن. ونظرا للتقدم البطيء في هذه المسألة على مر السنين، رأى الوفد أنه ينبغي منح اللجنة الحكومية الدولية فرصة لمواصلة عملها في جميع المسائل على النحو المبين في التقرير. ونظرا إلى أن بوتسوانا تزخر بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإنها تتطلع إلى المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، يحمي الشعوب الأصلية. وأعرب عن ثقته في حل جميع قضايا اللجنة الحكومية الدولية.
29. وشكر وفد المغرب الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/56/10. ورحب بالعمل الذي أنجزته اللجنة الحكومية الدولية وشكر الرئيس ونائبيه، وشكر أيضا الميسرين والخبراء على جهودهم الرامية إلى ضمان تقدم العمل داخل اللجنة الحكومية الدولية، ولا سيما في الدورة السابعة والأربعين للجنة الحكومية الدولية، بهدف التوصل إلى حلول تقبلها جميع الدول الأعضاء. وشدد الوفد على أهمية المضي قدما بعمل اللجنة الحكومية الدولية وشكر أمانة الويبو على تنظيم مشاورات إقليمية بهدف النظر في المواقف التي يمكن للجنة الحكومية الدولية الموافقة عليها. وأعرب عن اقتناعه بأن عمل اللجنة الحكومية الدولية من شأنه أن يكفل التقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأعرب عن سروره لملاحظة إحراز تقدم بعد سنوات عديدة من المفاوضات من أجل وضع صك قانوني بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في المؤتمر الدبلوماسي المقرر عقده في عام 2024.
30. وشكر وفد بنغلاديش الأمانة على إعداد تقرير اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن ضرورة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأهميتها معروفة ومعترف بها. وقال إن لديهم إمكانات مؤكدة للاستخدام التجاري والتنمية الموجهة نحو الابتكار. وليست الحاجة إلى حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لصالح الأمم أو المجتمعات المضيفة ظاهرة حديثة. وما فتئت الدول تشعر بالقلق إزاء حماية تلك الموارد. وقال إن هذه الحماية تنعكس في العديد من الصكوك القائمة، وإن لم تكن دائما وربما لم تكن كافية. ومع ذلك، ونظرا لعدم وجود صك قانوني دولي شامل بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإنه لا يمكن معالجة العديد من التحديات والارتباك وكذلك الثغرات. ومن ثم، لم تتمكن البلدان بعد من الاستفادة من تلك الموارد ومن المحتمل أن تستفيد منها. وفي حين أعرب الوفد عن تقديره للجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة منذ سنة 2001 للتوصل إلى اتفاق بشأن الصك أو الصكوك القانونية الدولية اللازمة، إلا أنه لاحظ مع الأسف أن النجاح قد يفلت من الجميع. ولا بد من الإقرار بأنه من خلال مواصلة المفاوضات والمشاورات الرسمية وغير الرسمية على مر السنين، تمكنت الدول الأعضاء من التقليل إلى أدنى حد من الاختلافات وبناء جو من الأمل. وأعرب عن أمله في أن تواصل الدول الأعضاء إظهار نهج إيجابية لوضع الصيغة النهائية لمشروع النص، وتوقعت أن يؤدي المؤتمر الدبلوماسي في عام 2024 دورا محوريا في هذا الصدد. وأشار الوفد مع التقدير إلى توصية الدورة 47 للجنة الحكومية الدولية بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للثنائية 2024-2025
31. وتحدثت ممثلة صندوق حقوق الأمريكيين الأصليين أيضا باسم المؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين، وهي أكبر أقدم وأعرق ومعظم المنظمات الأمريكية الهندية وألاسكا الأصلية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضم حوالي 200 دولة من الشعوب القبلية. وأثنت على الدول الأعضاء لروح التوافق والتعاون التي أبدتها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شروط الولاية الموصي بها للجنة الحكومية الدولية وبرنامج عملها للثنائية 2024/2025. وشكرت جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي التقت تجمع الشعوب الأصلية في الدورة السابعة والأربعين للجنة الحكومية الدولية، والتي راعت مصالح الشعوب الأصلية وشواغلها. وأعربت عن سرورها بشكل خاص لأن شروط ولاية وبرنامج العمل تتضمن حكما يسمح لأمانة الويبو بتسهيل المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في عمل الويبو المعياري المتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعربت عن امتنانها للدعم الذي تقدمه أمانة الويبو لتجمع الشعوب الأصلية خلال دورات اللجنة الحكومية الدولية، وأعربت عن تطلعها إلى رؤية ما ستقدمه الويبو أكثر خلال الثنائية المقبلة لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية. وعرضت أمانة الويبو أنشطة مختلفة هامة وذات تأثير في مجال تكوين الكفاءات لفائدة الشعوب الأصلية، وحثت على أن يشمل جزء من الدعم المقدم من أمانة الويبو تكوين كفاءات ممثلي الشعوب الأصلية في الويبو، بما في ذلك المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي 2024. وقالت إنها تفهم أن هناك عددا من أصحاب المصالح الذين لهم مصالح في عمل الويبو، ولكن شددت على أن الشعوب الأصلية ليست مجرد أصحاب مصلحة. وهم أصحاب ومالكي حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم التي لا تمنحها لهم الويبو أو أي سلطة خارجية أخرى، على النحو المعترف به في المادة 31 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعند النظر في مسائل المشاركة وشرعية عمل اللجنة الحكومية الدولية، كان من المهم الإبقاء على ذلك الاختلاف في الحسبان. وشكرت الممثلة حكومتي أستراليا وألمانيا على مساهماتهما الأخيرة في صندوق الويبو للتبرعات وأعربت عن تقديرها لجميع المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء في الماضي. وشكرت أيضا مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية على اقتراحهم المتعلق بتمويل مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر الدبلوماسي المقبل. وحثت جميع الدول الأعضاء على تأييد هذا الاقتراح.
32. وشكرت ممثلة مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية الأمانة على إعداد الوثيقة. وشكرت الدول الأعضاء على الجهود التي بذلتها في المناقشات في اللجنة الحكومية الدولية. وبعد عقد من المفاوضات الطويلة، حان الوقت لعقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ورحبت بالتقدم المحرز بشأن مشروع النص. كما هو مبين خلال اجتماع الجمعية العامة لعام 2022، قالت إن المسألة بالغة الأهمية بالنسبة لمنطقتها، لأن هناك عددا قليلا جدا من البلدان التي لديها تشريعات محلية لتنظيم ومراقبة استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية من قبل الباحثين والمبتكرين الذين يستغلون الموارد الطبيعية والثقافية في منطقتها. وقال إن من الأهمية بمكان تناول المفاهيم الحيوية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية، مثل الاعتراف ببلد المنشأ، ومنع النفاذ غير السليم إلى المعارف التقليدية، والمعلومات المتعلقة بالتسلسل الرقمي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع. وحثت بكل احترام على أن يختتم المؤتمر الدبلوماسي الصك القانوني الهام للبلدان الشديدة التنوع البيولوجي من أمريكا اللاتينية. ويجب أن يستمر العمل على مشاريع المواد المتعلقة بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعربت الممثلة عن التزام المدرسة بالعمل مع اللجنة الحكومية الدولية والتعاون مع الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل المساهمة في النظام الخاص.
33. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/56/10؛

"2" ووافقت على تجديد ولاية لجنة المعارف للثنائية 2024/2025 على النحو التالي:

"إنّ الجمعية العامة للويبو، إذ تضع في اعتبارها توصيات أجندة التنمية، وتؤكد من جديد أهمية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة)، وتلاحظ الطبيعة المختلفة لتلك القضايا وتقرّ بالتقدم المحرز، توافق على تجديد ولاية اللجنة، دون الإخلال بالعمل الجاري في محافل أخرى، على النحو التالي:

"(أ) ستواصل اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2024/2025، في عملية تقودها الدول الأعضاء، عملها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بهدف استكمال اتفاق حول صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية)، دون إخلال بطبيعة النتيجة (النتائج)، فيما يتعلق بالملكية الفكرية، بما يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

"(ب) وإذ تشير إلى أن من المزمع عقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام صك قانوني دولي يتعلق بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية في موعد أقصاه عام 2024، ستواصل اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2024/2025، مناقشة قضايا الملكية الفكرية فيما يخص الموارد الوراثية من حيث صلتها بولاية اللجنة.

"(ج) وسيكون عمل اللجنة خلال الثنائية 2024/2025 مستنداً إلى ما أنجزته من عمل، بما في ذلك المفاوضات القائمة على النصوص، مع التركيز الرئيسي على تضييق الفجوات القائمة والتوصل إلى تفاهم حول القضايا الجوهرية[[1]](#footnote-2)

"(د) وستتّبع اللجنة، كما هو مبيَّن في الجدول أدناه، برنامج عمل يقوم على أساليب عمل مفتوحة وشاملة، للثنائية 2024/2025، بما في ذلك منهج قائم على الأدلة كما هو مبيَّن في الفقرة (و). ويكفل هذا البرنامج تنظيم 4 دورات للجنة في 2024/2025، بما في ذلك دورات مواضيعية ومتداخلة وتقييمية.

"(ه) ويجوز للجنة إنشاء فريق (أفرقة) خبراء مخصّص(ة) لمعالجة مسألة قانونية أو سياسية أو تقنية محدّدة[[2]](#footnote-3). وستقدم نتائج فريق (أفرقة) الخبراء المخصص(ة) إلى اللجنة للنظر فيها.

"(و) وستستخدم اللجنة جميع وثائق عمل الويبو، بما فيها الوثيقتان WIPO/GRTKF/IC/47/14 (حماية المعارف التقليدية: مشروع مواد) وWIPO/GRTKF/IC/47/15 (حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي: مشروع مواد)، فضلاً عن أي مساهمات أخرى من الدول الأعضاء، مثل إعداد/تحديث الدراسات التي تغطي جوانب من بينها الأمثلة المتعلقة بالتجارب الوطنية، بما فيها التشريعات المحلية، وتقييم الوقع، وقواعد البيانات، والأمثلة الخاصة بالموضوع القابل للحماية والموضوع الذي لا تُطلب حمايته؛ ونتائج عمل أي فريق (أفرقة) خبراء أنشأته(ا) اللجنة وما يتصل بذلك من أنشطة منجزة في إطار برنامج تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية الذي تنفذه الأمانة (شعبة المعارف التقليدية). ويُلتمس من الأمانة مواصلة تحديث الدراسات وغير ذلك من المواد عن الأدوات والأنشطة المتعلقة بقواعد البيانات وعن أنظمة الكشف القائمة والمتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، بغية تحديد أي فجوات. ويُلتمس من الأمانة أيضا أن تستمر في جمع معلومات عن الأنظمة الوطنية والإقليمية الخاصة لحماية الملكية الفكرية المرتبطة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتجميعها وإتاحتها على الإنترنت. ولا يجوز لتلك الدراسات أو الأنشطة الإضافية أن تؤخّر التقدم أو تضع شروطاً مسبقة للمفاوضات.

"(ز) ويُلتمس من اللجنة أن تقدِّم إلى الجمـعية العامة، في عام 2025، نتائج عملها طبقا للهدف المبيّن في الفقرتين (أ) و(ب). وستقوم الجمعية العامة، في عام 2025، بتقييم التقدم المحرز بشأن الموارد الوراثية، في ضوء المؤتمر الدبلوماسي والدورة الثامنة والأربعين للجنة المعارف، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والبتّ في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي و/أو مواصلة المفاوضات بناء على مستوى نضج النص (النصوص) بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك مستويات الاتفاق على الأهداف والنطاق وطبيعة الصك (الصكوك).

"(ح) وتلتمس الجمعية العامة من الأمانة أن تستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة وبتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بالطريقة الأكثر كفاءة، مع مراعاة الصيغة المعتاد اعتمادها في لجنة المعارف.

"(ط) كما يُلتمس من الأمانة تيسير المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية وكذلك الجماعات المحلية في عمل الويبو المعياري المتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

**برنامج العمل – 4 دورات**

|  |  |
| --- | --- |
| **التواريخ المؤقتة** | **النشاط** |
| أكتوبر/نوفمبر 2024  (ستعقد الدورتان 48 و49 للجنة المعارف بالتعاقب) | الدورة 48  تقييم التقدم المحرز بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية ومناقشة أي قضايا تنشأ عن المؤتمر الدبلوماسي.  المدة يوم واحد (هذه الجلسة التي تستغرق يومًا واحدًا بشأن الموارد الوراثية لا تُنشئ أسبقية للدورات المقبلة للجنة). |
| الدورة 49  إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية)  المدة 5 أيام. |
| مارس 2025 | الدورة 50  إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية)  المدة 5 أيام. |
| يونيو 2025 | الدورة 51  إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية)  تقييم الوضع فيما يخص الموارد الوراثية/المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي وتقديم توصية  المدة 5 أيام. |
| يوليو 2025 | ستقيِّم الجمعية العامة للويبو التقدم المحرز وتنظر في النص (النصوص) وتتخذ القرار اللازم (القرارات اللازمة). |

"6" تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/11](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=607015).
2. عرضت الأمانة نتائج الدورة العاشرة للجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير)، التي عقدت في نوفمبر 2022. أولاً، أشارت الأمانة إلى أن لجنة المعايير اعتمدت معيار الويبو الجديد ST.97 المتعلق بترميز JSON (ترميز كائن جافا سكريبت)، وأقرت أو أشارت إلى تنقيحات تستهدف أربعة معايير. وافقت لجنة المعايير أيضًا على أن تصبح النسخة الجديدة من المعيار ST.26 سارية المفعول في 1 يوليو 2023. واعتمدت اللجنة أيضًا "المسائل التنظيمية والقواعد الإجرائية الخاصة" بما في ذلك ولاية لجنة المعايير. وتتمثل الولاية في توفير منتدى لا ينظر في اعتماد المعايير فحسب، بل أيضًا السياسات والتوصيات وإعلانات المبادئ المتعلقة ببيانات الملكية الفكرية، والمسائل المتعلقة بنظام المعلومات العالمي، وخدمات المعلومات بشأن النظام العالمي، ونشر البيانات والتوثيق. وأشارت لجنة المعايير إلى حجم العمل الواقع على كاهل كل من فريق من أفرقة العمل والأمانة. ووافقت على إجراء استعراض سنوي لتحديد الأولويات والحثّ على مشاركة أوسع في أفرقة العمل. كما أنشأت فريق عمل جديد بشأن تنسيق حزمة البيانات لتبادل الوثائق ذات الأولوية. وأشارت اللجنة أيضًا إلى أن معيار الويبو ST.26 قد نُفذ بنجاح في تاريخ التنفيذ "دفعة واحدة" في 1 يوليو 2022. وأودع أكثر من 36000 طلب براءة في 23 مكتبًا بما في ذلك القوائم المتسلسلة بتنسيق معيار ST.26 خلال النصف الثاني من عام 2022. وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على تعاونها الممتاز. ومن أجل زيادة دعم تنفيذ معيار الويبو ST.26، تعمل الأمانة على تطوير حزمة أداة WIPO Sequence بالتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية لتحسين الأداة. وأشارت الأمانة أيضًا إلى تجربة سلسلة الكتل للمعرّفات العالمية والتي تهدف إلى معالجة قضايا توحيد الأسماء طويلة الأمد من خلال تحديد مقدمي طلبات الملكية الفكرية أو أصحابها بشكل متسق ودقيق عبر مكاتب الملكية الفكرية وتسهيل المعاملات الإلكترونية. وأخيرًا، أشارت الأمانة إلى التنظيم الناجح ليوم واجهة برمجة التطبيقات (API) للويبو لعام 2023، الذي عُقد في يونيو لدعم مكاتب الملكية الفكرية في تحولها الرقمي بطريقة أكثر تعاونًا. وأعربت الأمانة عن تقديرها لفرقة العمل المعنية بالمبادرة المشتركة وجميع المشاركين على تعاونهم.
3. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على تقريرها عن عمل لجنة المعايير. وأشار الوفد إلى الطابع الإنتاجي لهذه اللجنة وفرق العمل التابعة لها. وشدد الوفد على أن اللجنة تقدم مساهمة كبيرة في مجال إصدار المعايير الدولية، مما يشجع العمل الفعال والمنسق بين مكاتب الملكية الفكرية لدى التعامل مع المعلومات والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن دعمه لقرار اللجنة المتعلق بإعداد استبيان للدول الأعضاء لتحديد أولويات مهام اللجنة التي تضطلع بها الدول الأعضاء. وبصفته رئيس كل من فرقة العمل المعنية بالمجسمات ثلاثية الأبعاد (3D) وفرقة العمل المعنية بسلاسل الكتل، أشار الوفد إلى التزامه المستمر بالعمل على تحديث أو تطوير المعايير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الوفد الضوء على ممارسة استخدام الأشكال ثلاثية الأبعاد وإدراج المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) ومكاتب الملكية الفكرية في أذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان، مثل هذه الإمكانيات التقنية وفقًا لمعايير الويبو. وأشار الوفد إلى دعمه لبرنامج المعرّف العالمي التجريبي القائم على استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل. وهذا العمل له أهمية خاصة بالنسبة للوفد لأنه يمثل حلًا تكنولوجيًا متطورًا لمشكلة ما ويهم العديد من الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب الوفد عن امتنانه للنشاط الذي قامت به الأمانة في دعم عمل فرق العمل الذي يعزز التعامل مع مكاتب الملكية الفكرية. ورحب الوفد بالانتقال من استخدام المعيار ST.25. إلى معيار الويبو ST.26. وذكر الوفد أن أداة حزمة WIPO Sequence تساعد مودعي الطلبات ومكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم على إنشاء قوائم متسلسلة والتحقق من صحتها، مع مراعاة متطلبات المعيار ST.26. وشكر الوفد الأمانة على تنظيم يوم الويبو بشأن واجهة برمجة التطبيق لعام 2023، والذي تم خلاله عرض الاتجاهات في تطوير وتنفيذ الواجهة. وفي الختام، أشار الوفد إلى نيته في مواصلة تعاونه البناء مع اللجنة والدول الأعضاء المعنية في تسيير العمل.
4. وشكر وفد المملكة العربية السعودية الأمانة على عملها. وأفاد الوفد أنه انضم إلى مشروع المعرّف العالمي، مما يمكّن من حل المشكلات المتعلقة بتنسيق أسماء المودعين أثناء تسجيل الملكية الفكرية.
5. وشكر وفد الهند الأمانة على الإعداد الممتاز للوثيقة WO/GA/56/11. وأشار الوفد إلى اعتماد معيار جديد واحد، ومراجعة المعايير الحالية، واعتماد المسائل التنظيمية والنظام الداخلي الخاص للجنة المعايير. وأثنى الوفد على الأمانة والدول الأعضاء للمناقشات المثمرة التي أجرتها أفرقة العمل والتي تدعم النهوض بأنظمة الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وأشار الوفد إلى التزامه بالمساهمة بشكل إيجابي في المداولات وإجراء مناقشات مثمرة في الاجتماعات المقبلة.
6. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه لعمل الأمانة. وأشار الوفد إلى أهمية الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن تطوير معايير مختلفة. ورحّب الوفد بعمل أفرقة العمل في تشجيع التعاون على نطاق أوسع بين الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمشروع المعرّف العالمي، شارك الوفد في هذه التجربة بصفته رئيس فريق العمل المعني بتوحيد الأسماء ومشرفا على مبادرة "IP Five" ذات الصلة.
7. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو" (الوثيقة WO/GA/56/11).

"7" تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/12](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=604684).
2. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/56/12، تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ أو اللجنة). انعقدت الدورة الخامسة عشرة في الفترة من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022 وتناولت: (1) تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بأنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية بين الجمهور عموما والشباب خصوصا، طبقا لأولويات الدول الأعضاء التعليمية وغيرها من الأولويات؛ (2) وتبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة؛ (3) وتبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالمساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، مع التركيز على صياغة قوانين الإنفاذ الوطنية التي تراعي مواطن المرونة ومستوى التنمية واختلاف التقاليد القانونية واحتمال إساءة استعمال إجراءات الإنفاذ، مع أخذ المصلحة الاجتماعية الأعم في الحسبان وبالتوافق مع أولويات الدول الأعضاء؛ (4) تبادل القصص الناجحة بشأن خدمات تكوين الكفاءات وخدمات الدعم المُقدمة من الويبو لأغراض تنفيذ أنشطة التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي لفائدة الوكالات والموظفين الوطنيين طبقا للتوصيات المعنية من أجندة التنمية وولاية لجنة الإنفاذ". وشمل تبادل المعلومات 31 عرضًا للخبراء وثلاث حلقات نقاش، ووافقت اللجنة على أن تواصل، في دورتها السادسة عشرة، برنامج العمل الحالي.
3. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن امتنانه لجهود الويبو في تنظيم الدورة الخامسة عشرة للجنة الإنفاذ التي شاركت خلالها المملكة العربية السعودية بخبراتها في تعزيز الامتثال لقوانين الملكية الفكرية، بما في ذلك ما يتعلق ببرنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية الناجح. وأشار الوفد إلى أنه منذ ذلك الحين تم تدريب مجموعة جديدة من 200 من مسؤولي احترام الملكية الفكرية، وأنه تم الانتهاء من تصميم اختبار احترافي يستهدف ممارسي إنفاذ الملكية الفكرية. وأيد الوفد التوصيات الواردة في الوثيقة لمواصلة تبادل الخبرات الوطنية بشأن إنفاذ الملكية الفكرية وأبدى استعداده التام لتبادل المزيد من التجارب الناجحة مع اللجنة.
4. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن امتنانه لرئيس لجنة الإنفاذ ونائبيه على جهودهم والتزامهم بقيادة اللجنة، وكذلك لأمانة اللجنة لإعداد الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك الوثيقة WO/GA/56/12، وتفانيها العام في عمل اللجنة. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لأن الدورة الخامسة عشرة للجنة الإنفاذ، وهي الدورة العادية الأولى بعد انقطاع دام عامين، قد أتاحت الفرصة لمناقشة القضايا المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية على أساس العروض التقديمية والتجارب الوطنية من الدول الأعضاء. وأقرت المجموعة بأن الدراستين المقدمتين خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الإنفاذ، وهما "التعدي على حق المؤلف في صناعة ألعاب الفيديو" و"دور نظام أسماء الحقول ومشغليه في إنفاذ حق المؤلف على الإنترنت"، كانتا مفيدتين ومناسبتين من حيث التوقيت وصالحتين في سياق التطورات في هذين القطاعين بالنسبة للدول الأعضاء في الويبو. ورحبت المجموعة بالمناقشات عن أفضل الممارسات والخبرات المشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمات وأصحاب المصلحة بشأن بنود برنامج العمل الأربعة الهامة التي ذكرتها الأمانة. وأعربت المجموعة عن امتنانها لملخص أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية والذي تم تقديمه خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الإنفاذ، وأشارت إلى أهمية أن تشمل هذه الأنشطة أيضًا بلدانًا من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، كما كان الحال مع مواد الويبو التدريبية المخصصة للاستخدام في ألبانيا. وأخيراً، أكدت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مجدداً اهتمامها بمواصلة المناقشات خلال الدورة السادسة عشرة للجنة الإنفاذ.
5. وشكر وفد فرنسا الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/56/12 وتقديمها، ودعا إلى مواصلة تبادل الخبرات الوطنية في مجال مكافحة التقليد. وأكد مجددًا التزامه بالاستثمار الكامل في عمل اللجنة بهدف تبادل الخبرات والتعلم من تجارب الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بأفضل الممارسات لمكافحة التقليد، وهي آفة لم تخلق مشاكل بيئية فحسب، بل أدت أيضًا إلى مشاكل صحية عامة بسبب الطبيعة الخطرة للسلع المقلدة على عامة الناس.
6. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل الذي تم إبرازه في الوثيقة WO/GA/56/12 وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة وكرر دعمه المستمر لعمل اللجنة وأنشطتها الهامة. وأعرب الوفد عن سروره بشكل خاص للمشاركة النشطة في المناقشات عن مواضيع مختلفة، مثل الفصل في قضايا التعدي على الملكية الفكرية، وأعرب عن تطلعه لمواصلة دعم العمل المفيد للجنة الإنفاذ.
7. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ" (الوثيقة WO/GA/56/12).

## *البند 18 من جدول الأعمال الموحّد*

## *مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت*

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/13](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=606995).
2. وعرضت الأمانة البند 18 من جدول الأعمال بشأن مركز الويبو للتحكيم والوساطة (المركز)، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت. وأشارت إلى أن الوثيقة توفر تحديثاً لأنشطة المركز بوصفه جهة دولية تصدر حلولاً بديلةً أسرع وأوفر من التقاضي أمام المحاكم بشأن منازعات الملكية الفكرية. وأكدت الأمانة أن المركز يدير القضايا ويقدم الخبرة القانونية والتنظيمية فيما يخص السبل البديلة لتسوية المنازعات. ويتضمن ذلك، عند الطلب، مساعدة مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في وضع الأطر الاختيارية للسبل البديلة لتسوية المنازعات. وأضافت الأمانة أن المركز لا يزال يشهد نموًا قياسيًا في عدد قضايا الوساطة والتحكيم، بما في ذلك القضايا التي تتم إدارتها بشكل مشترك مع سلطات حق المؤلف في الدول الأعضاء، وأشارت إلى أن الغالبية العظمى من حالات الوساطة والتحكيم للويبو تجري عبر الإنترنت. وقد قام المركز بإدارة قضايا تتعلق بالبراءات الأساسية القياسية ونشر إرشادات محدثة في هذا المجال. وكجزء من مبادرة الويبو بشأن كوفيد-19، أطلق المركز منشوراً بشأن سبل الويبو البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بعلوم الحياة وإدارتها، وعالج القضايا في هذا المجال. ومن بين مجالات التركيز الأخرى، قدم المركز خدمات وعقد ندوات عبر الإنترنت وندوات مصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة. ومنذ الجمعيات الأخيرة، دخل المركز في علاقات تعاون جديدة لتسوية المنازعات مع مكاتب الملكية الفكرية والسلطات القضائية في 14 دولة عضو، وقام بتحديث دليله بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات لمكاتب ومحاكم الملكية الفكرية. وذكرت الأمانة أيضاً أن الوثيقة تقدم تحديثاً لأنشطة الويبو المتعلقة بأسماء الحقول. وتغطي إدارة المركز للمنازعات المتعلقة بأسماء الحقول خاصة في إطار السياسة الموحدة التي وضعتها الويبو لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (السياسة الموحدة)، بما في ذلك دعم تسوية المنازعات بشأن الحقول العليا المكونة من رموز بلدان. وتغطي كذلك التطورات السياساتية، بما في ذلك مراجعة السياسة الموحدة التي أجرتها هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان)، وحالة التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وشاركت الأمانة أنه مع أكثر من 5,700 قضية، كان عام 2022 عامًا قياسيًا جديداً في إيداعات الويبو لقضايا أسماء الحقول. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد القضايا خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023 بنسبة 19 في المائة إضافية. وقدم المركز عددًا من التحسينات في تكنولوجيا المعلومات لزيادة تبسيط كفاءة المعالجة مع الحفاظ على معايير الجودة العالية. وحتى يومه تضمنت تسوية منازعات أسماء الحقول في الويبو أطرافاً من إجمالي 186 دولة وغطت أكثر من 116,000 اسم حقل. وبإضافة الحقل الوطني لمدغشقر منذ الجمعيات الأخيرة، يقدم المركز خدمات لأكثر من 80 من الحقول العليا المكونة من رموز بلدان.
3. وعلّق وفد سويسرا، نيابة عن المجموعة باء، أهمية كبيرة على خدمات الويبو للتسوية البديلة للمنازعات، لأنها تشكل بدائل فعالة من حيث الوقت والتكلفة عن التقاضي في منازعات الملكية الفكرية. وأعربت المجموعة عن سعادتها بمعرفة الزيادة بنسبة 105 في المائة في عدد قضايا الوساطة والتحكيم في المركز في عام 2022، مما يوضح الدور الرئيسي والفعال للمركز. وأشارت باهتمام إلى أن المركز دخل في أربع عشرة مبادرة جديدة مع مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء والسلطات القضائية منذ جمعيات 2022، مقارنة بأربع مبادرات جديدة بين جمعيات 2021 و2022. وأعربت عن سرورها لملاحظة أداء المركز في مجالات أخرى، مشيرة على وجه الخصوص إلى العدد المتزايد من مستخدمي خدمات تسوية المنازعات بشأن أسماء الحقول في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات. وأيدت تطوير خدمات مركزية جديدة للنزاعات الخاصة بشأن البراءات الأساسية القياسية وتيسير مفاوضات العقود وإدارة المنازعات في مجالات التعاون طويلة الأجل في مجال علوم الحياة. وأشارت إلى أنه بحلول نهاية عام 2022، أُدرجت خيارات الوساطة والتحكيم الخاصة بالويبو في أكثر من 70 اتفاق ترخيص وترخيص فرعي أبرمها مجمع براءات الأدوية، وشددت على الدور البناء الذي تؤديه حقوق الملكية الفكرية في تسهيل الشراكات وعمليات النقل الطوعي للتكنولوجيا وشكر المركز على الجهود المبذولة في هذا الصدد.
4. وأيد وفد صربيا أنشطة المركز وأعرب عن سروره لمعرفة النتائج الاستثنائية التي تحققت. وشكر الوفد المركز على دعمه المستمر منذ عام 2014. وفي هذا الصدد، سلط الوفد الضوء على التعاون بين مكتب الملكية الفكرية لجمهورية صربيا والمركز في مجال تعزيز الوساطة في مجال الملكية الفكرية والتدريب، مشيرًا إلى تنظيم ثلاث دورات تدريبية وطنية ناجحة للغاية في مجال الوساطة في الملكية الفكرية لفائدة القضاة وغيرهم من خبراء الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن مكتب الملكية الفكرية لجمهورية صربيا وقع في 15 نوفمبر 2017 مذكرة تفاهم مع الويبو بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز التعاون الوطني في هذا المجال بشكل كبير، مما أدى إلى إبرام اتفاق تعاون بين وزارة العدل والمحاكم المختصة ومكتب الملكية الفكرية في جمهورية صربيا لتعزيز استخدام الوساطة في منازعات الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن هذا الاتفاق نص على إنشاء مركز وطني للوساطة في مجال الملكية الفكرية في مكتب الملكية الفكرية لجمهورية صربيا، وأنه لا يزال يعتمد على دعم الويبو لتحقيق هذا الهدف.
5. وصرح وفد قطر بأن عرض المركز لآليات السبل البديلة لتسوية المنازعات بشأن منازعات الملكية الفكرية كان جزءًا لا يتجزأ من النظام البيئي للابتكار والإبداع. وأشار الوفد إلى أن تلك الآليات مكنت من تسوية عدد مهم من القضايا من خلال الوساطة والتحكيم. ورحب الوفد بالزيادة بنسبة 105 في المائة في عدد القضايا التي يديرها المركز وكذلك الزيادة المسجلة حتى الآن في عام 2023 وهنأ المركز على ذلك. وأكد الوفد من جديد عزمه على متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع الويبو في سبتمبر 2022 بشأن خيارات السبل البديلة لتسوية المنازعات في منازعات الملكية الفكرية، والتي ستتيح لقطر الاستفادة من الخبرة والتجربة التنظيمية الموجودة في هذا المجال.
6. ورحب وفد المملكة العربية السعودية بالجهود والأنشطة التي يضطلع بها المركز. وأوضح الوفد أن المملكة العربية السعودية، كجزء من استراتيجيتها الوطنية لتسوية المنازعات، قد أتاحت خيارات السبل البديلة لتسوية المنازعات وأنشأت الهيئة السعودية للملكية الفكرية مركزًا متخصصًا لتسوية المنازعات. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى الاستفادة من خدمات المركز والتعاون المشترك في مجال تسوية المنازعات.
7. وهنأ وفد المغرب المركز على عمله الرائع وكذلك على المبادرات المتخذة لتيسير اللجوء إلى الحلول البديلة لتسوية المنازعات مثل سبل الويبو البديلة لتسوية المنازعات إلكترونيا (WIPO eADR). ورحب الوفد بالجهود التي يبذلها المركز لتلبية احتياجات المستخدمين بشكل متزايد وشجع المركز على الاستمرار في ذلك. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن المركز واصل تعاونه مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية للترويج والمساعدة في إيجاد بدائل فعالة من حيث التكلفة والوقت للتقاضي أمام المحاكم بشأن منازعات الملكية الفكرية والتكنولوجيا. وأعرب الوفد عن تقديره للتعاون المثمر بين المركز والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والذي تم بموجبه تنظيم سلسلة من الأحداث في المغرب لزيادة الوعي ونشر ثقافة السبل البديلة لتسوية المنازعات لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة.
8. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أنه مع استمرار زيادة استهلاك المحتوى العالمي، يزداد كذلك عدد التعديات على حق المؤلف عبر الحدود. وأضاف الوفد أن النزاعات المتعلقة بالأعمال المحمية بحق المؤلف يمكن أن تفوق عدد الأنواع الأخرى من منازعات الملكية الفكرية. وإدراكًا لهذا التحول في مشهد التقاضي بشأن الملكية الفكرية، أقر الوفد بقيمة وأهمية الوساطة والتحكيم كبدائل فعالة من حيث الوقت والتكلفة للدعاوى القضائية بشأن حق المؤلف والمنازعات المتعلقة بالمحتوى. وأشار الوفد إلى أن جمهورية كوريا وقعت، في نوفمبر 2018، مذكرة تفاهم مع الويبو لإنشاء الصناديق الاستئمانية لكوريا من أجل الترويج لتسوية المنازعات البديلة. وعلى هذا الأساس، تعاونت جمهورية كوريا والويبو في تنفيذ المشاريع والأنشطة. ومن بين الأمثلة على هذا التعاون، أشار الوفد إلى خطة الترويج بين الويبو وجمهورية كوريا، وتطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك بوابة على الإنترنت، وسلسلة من الندوات التي تم إطلاقها حديثًا. وهنأ الوفد المركز على نشره، في عام 2021، للدراسة الاستقصائية بين الويبو وجمهورية كوريا بعنوان "الآليات البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمحتوى في المحيط الرقمي فيما بين المنشآت التجارية"، وكذلك على ترجمة المنشور باللغات العربية والصينية والفرنسية والكورية والروسية والإسبانية. وأكد الوفد التزامه بالمساهمة بشكل إيجابي في عمل المركز وذكر أنه يتطلع إلى مواصلة العمل بالشراكة مع المركز في المستقبل.
9. ورحبت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) بالعمل الذي أنجزه المركز ليس فقط لحل المنازعات من خلال السبل البديلة لتسوية المنازعات، ولكن أيضًا لدعم النمو الاقتصادي والتجاري من خلال تطوير الملكية الفكرية والابتكار. وأشارت إلى الزيادة الكبيرة في عدد القضايا التي يديرها المركز ودعم الترويج لخدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات كطرق سريعة وفعالة وذات كفاءة لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتكنولوجيا. وأشارت إلى الزيادة الكبيرة في الطلبات المتعلقة بالتزوير والاحتيال واختلاس الهوية وأشكال أخرى من إساءة استخدام العلامات التجارية على الإنترنت. وشددت بالتالي على أهمية تعزيز واستخدام السياسة الموحدة لتسوية المنازعات، فضلاً عن تبادل المعلومات حول التقدم والاتجاهات والقرارات والسوابق القضائية بشأن هذه المسألة. وأعربت عن استعداد المدرسة للعمل مع الجمعيات ولجانها والدول الأعضاء ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.
10. أحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالوثيقة "مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت" (الوثيقة WO/GA/56/13).

## *البند 19 من جدول الأعمال الموحّد*

## *معاهدة قانون البراءات*

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة [WO/GA/56/7](https://www.wipo.int/about-wipo/ar/assemblies/2023/a-64/doc_details.jsp?doc_id=607014).
2. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/56/7، التي تضمنت أنشطة الويبو التي أسهمت، خلال العام الماضي، في تيسير إيداع التبليغات بنسق إلكتروني في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، بما يتماشى مع البند 4 من البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي الذي اعتمد معاهدة البراءات. وأشارت إلى أن المرفق الأول لتلك الوثيقة يصف الأنشطة ذات الصلة التي تم عقدها خلال الفترة من يونيو 2019 إلى مايو 2021، وأن المرفق الثاني يتضمن قائمة محدثة بالأطراف المتعاقدة في معاهدة قانون البراءات.
3. وصرح وفد اليابان بأن حكومة اليابان ظلت لسنوات عديدة تقدم المساعدة التقنية والدعم المالي للبلدان النامية في مجال الملكية الفكرية عن طريق المساهمات الطوعية للويبو على سبيل المثال. ولاحظ الوفد أن أحد المجالات ذات الأولوية هو الرقمنة داخل مكاتب الملكية الفكرية، بما في ذلك رقمنة وثائقها الورقية. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على استعداده لتقديم المساعدة من أجل زيادة الكفاءة التشغيلية في كل مكتب من مكاتب الملكية الفكرية.
4. وشكرت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) الأمانة على عملها في إعداد التقرير. وأظهرت دعم المدرسة لتعزيز الاتصال بهدف زيادة استخدام منصة ePCT ومنصات الويبو الأخرى للبحث عن التكنولوجيات الجديدة واستقصاء التطور التكنولوجي من قبل أعضاء معاهدة قانون البراءات و/أو معاهدة التعاون بشأن البراءات وكذلك من قبل مستخدمين آخرين لديهم خلفية أكاديمية أو تقنية. وأعربت بعد ذلك عن اهتمام المدرسة بإنشاء قنوات اتصال مع الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية حتى يتسنى لها النظر في الانضمام إلى معاهدة قانون البراءات، حيث اعتبرت المدرسة أنها معاهدة مهمة في إطار نظام البراءات الدولي مع انتشار كبير وتأثير كبير على تطوير ونشر التكنولوجيات الجديدة. وأكدت دوافع المدرسة لتعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات والاختراعات الجديدة، وكذلك لصالح الابتكار وتوليد المعرفة، من خلال تنفيذ معاهدة قانون البراءات. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الممثلة عن استعداد المدرسة للتعاون مع الجمعية العامة والدول الأعضاء، ولا سيما مع بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بشأن أي احتياجات أكاديمية أو تقنية قد تنشأ فيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات، بما في ذلك إنشاء قنوات اتصال يمكن أن تفيد بلدان أمريكا اللاتينية في الانضمام إلى المعاهدة. وأخيراً، عرضت مساعدة المدرسة للويبو للوصول إلى بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك بلدان منطقة المخروط الجنوبي، للمساعدة في إقناع تلك البلدان بالانضمام إلى معاهدة قانون البراءات، بهدف تعزيز مشاركة البلدان في نصف الكرة الجنوبي وأمريكا اللاتينية ذات القدرات الابتكارية والعلمية والتقنية البارزة، لا سيما في مجالات البيوتكنولوجيا والصحة والبيئة.
5. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالمعلومات الواردة في "المساعدة التقنية والتعاون لأغراض تنفيذ معاهدة قانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/56/7).

[نهاية الوثيقة]

1. تشمل القضايا الجوهرية، على سبيل المثال لا الحصر وبحسب الاقتضاء، التعاريف والمستفيدين وموضوع الحماية وأهدافها ونطاقها، وما هي مواضيع المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي المؤهلة للحماية على الصعيد الدولي، بما في ذلك النظر في الاستثناءات والتقييدات والعلاقة بالملك العام. [↑](#footnote-ref-2)
2. سيكون لفريق (أفرقة) الخبراء تمثيل إقليمي وجنساني متوازن وسيستخدم منهجية عمل فعالة. وستتم دعوة الممثلين المعتمدين للشعوب الأصلية وكذلك الجماعات المحلية للمشاركة، بما يتماشى مع الممارسات السابقة للجنة. [↑](#footnote-ref-3)